جـامعة زيانة عاشور- الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلــوم السياسية

سياسات التنمية المحليةو قضايا التعاون الدولي "كابدال أنموذجا" حالة بلدية مسعد

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : سياسات عامة

إعداد الطالب :

- تواتي خالد

اشراف الأستاذ:

- الكر محمد

لجنة المناقشة:

أ/د ..... رئيسا

أ/د ..... مشرفا ومقرار

أ/د..... ممتحنا

السنة الجامعية : 2022/2021

جـامعة زيانة عاشور- الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلــوم السياسية

سياسات التنمية المحليةو قضايا التعاون الدولي "كابدال أنموذجا" حالة بلدية مسعد

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : سياسات عامة

إعداد الطالب :

- تواتي خالد

اشراف الأستاذ:

- الكر محمد

لجنة المناقشة:

أ/د ..... رئيسا

أ/د ..... مشرفا ومقرار

أ/د..... ممتحنا

السنة الجامعية : 2022/2021

إهـــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

الحمد لله الذي وفقنا لهذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

إلى والدي الكريمين حفظهما الله وأدامهما تاج فوق رؤوسنا

لكل العائلة الكريمة التي ساندتنا ولا تزال من إخوة وأخوات

إلى زوجتي الغالية إلى الأصـــــــــــــدقاء

وإلى كل من أمدني بالعون

أهديكم هذا العمل

شكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم
أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى
الدكتور " الكـر محمد" الذي أشرف على توجيه مسار هذه المذكرة
وعلى ما قدمه من جهد ووقت وتوجيهات قيمة ومساعدة مخلصة كان
له الفضل في صقل هذا العمل فله مني كل التقدير والاحترام
كما أتقدم بجزيل الشكل إلى " تواتي عمار" المنسق المحلي لبرنامج كابدال ورئيس
اللجنة المحلية ورئيس لجنة التحريرعلى تقديمه كافة المعلومات والتوضيحات حول
برنامج كابدال وميثاق المشاركة المواطنة لبلدية مسعد وعلى كل مساعداته.
ولايسعني إلا أن اتقدم بخالص الشكر و التقدير الى أعضاء لجنة المناقشة بقبولهم
مناقشة هده الدراسة المتواضعة والحكم عليها

كما أتقدم بشكري خاص لكافة أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة زيان عاشور بالجلفة
و على رأسهم رئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ الدكتور
" زوامبية عبد النور "

و أخيرا لا يفوتنا أن نعبر عن بالغ تحياتنا الى كل من

ساهم من قريب أو من بعيد

مقـــــدمة عـــــامة

مقدمة:

شكلت التنمية بمفهومها العام الهاجس الأكبر للقيادة السياسية لمختلف الدول بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الدراسات في العلوم الإجتماعية بفروعها المختلفة خاصة السياسية تركز بقوة على المنظور التنموي،خاصة وأن غالبية دول العالم الثالث كانت قد تخلصت من الإستعمار وتحاول بناء الدولة الوطنية

ومن جديد، إلا أن نمط التنمية المتبع اختلف من دولة الى أخرى ، واذا كانت الفلسفة الإشتراكية شكلت الوعاء جديد ا الإيدولوجي لمختلف قيادات دول العالم الثالث ، و مع نهاية الثمانينات بدأت هذه الدول تغير مسارها التنموي، وعليه بدأ التفكير في نماذج جديدة في العملية التنموية؛ إلا أن المتفق عليه لا يوجد تنمية شاملة من دون تنمية محلية التي تتخذ من المجتمع المحلي كأفراد نشيطين في العملية التنموية سياسيا، إجتماعيا ثقافيا وإقتصاديا للنهوض بأعبائهم ومتاعبهم اليومية ،وهذا يحتاج إلى جهار إداري محلي منتخب قادر على تأطير الجهود المحلية في إطار النموذج التنموي الوطني.

تعد التنمية مطلبا أساسيا للعالم أجمع غير أن هذا المطلب قد أصبح الشغل الشاغل للدول النامية لتخطي أزماتها ومشاكلها وتقليص الهوة بنها وبين الدول المتقدمة والدول ذات الإقتصاديات الصاعدة، وفي إطار التعاون الدولي الذي أخذ شكلا تقديم اساعدات والخبرات وتحقيق التنمية المحلية نجد العديد من البرامج الدولية والإتفافيات من أجل تقديم العون للدول النامية والتي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة .

والجزائر كغيرها من الدول النامية تحاول تحقيق التنمية المحلية وتجاوز الأزمات التي تعيشها واللحاق بركب الدول التي حققت مستويات متميزة من التنمية ، حاولت من خلال إتباع برنامج كابدال بالإشتراك مع الإتحاد الاوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل الوصول إلى تنمية محلية مندمجة شاملة ومستدامة، وأختار برنامج كابدال عشر بلديات نموذجية لدراستها ووضع برنامج خاص بها حسب مؤهلاتها وقدراتها من أجل تعزيز الديمقراطية التشاركية فيها وترسيخ التنمية المحلية فيها ،ومن البلديات النموذجية نجد بلدية مسعد التابعة لولاية الجلفة التي تحتل مكانا مهما في الهضاب وهي أبضا بوابة الصحراء .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في الاهتمام الكبير الذي تحظى به التنمية خاصة من طرف الدول النامية، والجهود الدولية المشتركة المبذولة من خلال التعاون مع الدول النامية لأجل تعزيز التنمية فيها.

فالتعاون الدولي من أجل التنمية من شأنه أن يساعد الدول النامية على تجاوز الأزمات التي تعاني منها سواء كانت أزمات سياسية (التوترات السياسية)، اقتصادية واجتماعية، وتتفاوت هذه الأزمات من دولة إلى أخرى.

أهداف الدراسة :

- مغالجة ظاهرة التعاون الدولي من أجل التنمية

- تحديد الجهات الفاعلة في التعاون الدولي من أجل التنمية ، وكيف يتم هذا التعاون والدور الذي تلعبه هذه الجهات

- تسليط الضوء في دراسة الحالة على مشروع كابدال لدعم قدرات فاعلين وأخذنا بلدية مسعد كحالة.

الأسباب إختيار الموضوع :

❖ **أسباب موضوعية :**

– إن موضوع التعاون الدولي من اجل التنمية قد أثار جدلا كبيرا بين الدارسين في العقود القليلة الماضية حيث تضاعفت تضاعفت حجم الجهود الدولية وازدادت عدد الجهات الفاعلة التي تعمل على تعزيز التنمية في البلدان النامية، ولازالت تدور نقاشات حادة حول مسألة فعالية التعاون الدولي للتنمية.

- تحاول الجزائر وكغيرها من الدول النامية تحقيق التنمية و الإستفادة من تجارب وخبرات الدول والمنظمات الدولية وفي حالتنا نجد برنامج كابدال الذي أختار بلديات نموذجية من أجل تعزيز الديمقراطية التشاريكة فيها وتحقيق التنمية المحلية .

❖ **أسباب ذاتية :**

– الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع والتعمق في تفاصيله

– كون الباحث من بلدية مسعد لذا إختيار هذا العنوان من اجل دراسة حالة برنامج كابدال وحالة بلدية مسعد كنموذج

الإشكالية :

➢ **كيف يساهم التعاون الدولي من أجل التنمية في تحسين الأداء التنموي للدول النامية ؟**

ويندرج تحت هذه الإشكالية تسؤلات فرعية :

➢ من هم فواعل التعاون الدولي من أجل التنمية ؟

➢ مالذي جاء به برنامج كابدال لتحقيق البعد التنموي على المستوى المحلي ، خاصة على مستوى بلدية مسعد ؟

المنهج المتبع في الدراسة :

تعددت مناهج الدراسة وهذا بسبب طبيعة الموضوع وهي :

منهج دراسة الحالة : والذي يقوم بجمع البيانات والحقائق العلمية وقد تم االإعتماد عليه في دراسة مشروع برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية المحلية

—منهج الوصفي: والذي يقوم دراسة الواقع او الظاهرة وتم الإعتماد عليه من خلال دراسة وصف وتحليل التعاون الدولي من أجل التنمية

دراسات سابقة :

❖ مختاري نسيمة ، التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة 2012 ، مذكرة ماجيستر في القانون ، حيث ركزت على مكانة الهيئات المحلية ودورها على الصعيد الدولي لتفعيل هذا النوع من التعاون ، غير ان دراستنا ركزت على التعاون الدولي الحكومي و كذا

التعاون متعدد الأطراف ،كما أشارت إلى الديطقراطية التشاركية التي هي وسيلة من أجل تحقيق التنمية المحلية .

- إبتسام الموسومة ، الديمقراطية التشاركية ودورها في في تفعيل التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية وهران – أطروحة دكتوراة ، تناولت هذه الدراسة الإطار النظري للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية وتطرقت إلى إلى الديمقراطية التشاركية في الجزائر ،كما تنوالت رهانات التنمية في ظل التنمية الديمقراطية التشاركية دراسة حالة وهرانال.

تقسيمات الدراسة :

تناولت دراستنا سياسيات التعاون الدولي من أجل التنمية المحلية "كابدال انموذجا" حالة بلدية مسعد ، وذلك في فصلين ، بحيث يتناول الفصل الأول الديمقراطية التشاركية والتعاون الدولي من أجل التنمية المحلية، وعالجنا فيه الديمقراطية التشاركية والتي من خلالها تسعى الفواعل لتحقيقها من أجل التنمية المحلية ، وكما تم التطرق إلى التنمية المحلية ، وتم الإشارة الى المبحث الثالث إلى التعاون الدولي من أجل التنمية وفيه تمت دراسة اهم أنواع واشكال التعاون الدولي من أجل التنمية .

وفي الفصل الثاني تم التعريف ببرنامج كابدال وأهم محاوره ، وتم دراسة

الفصل الأول :الديمقراطية التشاركية و قضايا التعاون الدولي في شأن التنمية المحلية

تمهيد:

يعتبر موضوع التنمية المحلية من بين المواضيع الهامة التي تسعى العديد من الدول لتحقيقها، ولهذا فقد لقي اهتمام خاص من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لما يترتب عليها من النهوض بالمجتمعات والانتقال من مستوى إلى مستوى أحسن، بالإضافة كونها السبيل للوصول إلى تنمية وطنية شاملة . ومن المواضيع المهمة التي تعزز من التنمية المحلية هي تحقيق الديمقراطية التشاركية وهذا من اجل تقريب المواطن وكل الفواعل المحلية من الإدارة المحلية من أجل تجسيد طموحات ومتطلبات المواطن التي هي لب وأساس التنمية المحلية ،ولقي هذا الموضوع إهتماما دوليا مشترك حيث حاولت العديد من الدول تجسيد التعاون والشراكة من أجل وضع برامج للنهوض بالتنمية بالنسبة للدول النامية ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى التنمية المحلية وموضوع الديمقراطية التشاركية وكذلك قضايا وبرامج التعاون الدولي في إطار التنمية المحلية .

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم التنمية ومكوناتها

تعد مسألة التنمية من المواضيع المهمة والحديثة نسبيا، إذ تعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين، وكان مفهومها في البداية يختلط بالعديد من المفاهيم الأخرى كالنمو والتقدم وتنظيم المجتمع وغيرها، لذلك نرى أنه من الأهمية توضيح مفهوم النمو والتنمية.

أولا: مفهوم النمو: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني[1]،بصورة عفوية دون تدخل من السلطة بإعداد البرامج والخطط ، وبمعدلات يمكن أن تكون قوية أوضعيفة[2].

من خلال التعاريف والمناقشات التي تناولت النمو الاقتصادي نستطيع تحديد بعض الخصائص التي تميزه عن التنمية وهي

- **النّمو الاقتصادي** : لا يقتصر على الزيادة الكلية في الناتج المحلي الإجمالي بل يجب أن يكون مصحوبا بزيادة حقيقية في نصيب الفرد منه وهذا يقتضي أن يكون معدل النمو الاقتصادي اكبر من معدل النمو السكاني.
- زيادة نصيب الفرد من دخل الوطني يجب أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية التي تتأثر بمعدلات التضخم (الإرتفاع العام لمستوى الأسعار)
- أن تكون الزيادة في متوسط الدخل الفردي تتسم بالإستمرارية
- يركز النمو على الجانب الكمي الذي يحصل عليه الفرد من الدخل، أي مقدار السلع والخدمات التي تكون من نصيبه.
- لا يهتم النمو الاقتصادي بالجانب النوعي للسلع والخدمات ولا بمسالة عدالة التوزيع[3]

[1]محمد عبد العزيز عجيمة ، التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، مصر ، الإسكندرية ، 2007،ص73

[2]عبد الرحيم بواد قجي، التنمية الإقتصادية ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، سورية ، 1977،ص08

[3]محمد عبد العزيز عجيمة، نفس المرجع، ص77

- النمو الاقتصادي يتحقق عفويا دون تدخل من السلطات الحكومية

ثانيا: تعريف التنمية

هناك العديد من التعريفات المختلفة للتنمية ، وهي ليست تعريفاً مختصراً ، لأن البعض يعتقد أن المضمون العام للتنمية هو زيادة الدخل من خلال التوسع والتنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية.[1]

لا يزال البعض الآخر يحاول تعريفه من حيث المراحل التي يمر بها المجتمع، مثل مرحلة المجتمع التقليدي، ومرحلة الإعداد ، ومرحلة البدء ، ومرحلة النضج ، ومرحلة الاستهلاك على نطاق واسع.[2]

ويمكن سرد بعض التعريفات للتنمية :

ونجد تعريف الأمم المتحدة الذي تضمنه الإعلان العالمي للحق في التنمية الصادر في 04/12/1986م، الذي اعتبرها بأنها "سيرورة شاملة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم، وهذه السيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد وبشكل نشيط وحر في التنمية وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها.[3]

كما يعرفها آخرون بأنها "عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، وهي بناء للإنسان وتحرير له، وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء، وكذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر.[4]

وتعرف أيضا بانها " العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية عن طريق المشاركة الشعبية لغالبية المواطنين، وذلك بهدف رفع مستوى معيشة الأغلبية والقضاء على ظواهر التخلف وإحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل "[5]

---

[1] شوقي أحمد ، دنيا الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت،ط1 ، 1979، ص6.

[2] محمد العماري، التنمية الاقتصادية والتخطيط، دار الحياة، دمشق،1969، ص23

[3] محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، لبنان، ط1 ، 2009، ص28

[4] محمد عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة ، شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، بيروت، 2003 ، ص27

[5] محمد صفوت قابل ، نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2008، ص63

ثالثا: أنواع التنمية

للتنمية أنواع مختلفة نركز على أهمها في هذا المحور، وهي كالتالي:

أ- التنمية المحلية:

من منظور علم الاجتماع الذي يدرس المجتمع والمجتمعات المحلية ، تعد المجتمعات المحلية جزءًا كبيرًا من المجتمع الأكبر ، لذا فإن "التنمية المحلية" هي جزء من التنمية الوطنية وتتفاعل معها بدرجات متفاوتة.

تم تعريف مفهوم التنمية المحلية مرات عديدة ، حيث عرّفته الأمم المتحدة في عام 1956 بأنه "عملية تضافر جهود الناس مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف المعيشية المحلية". الدولة وتمكينها من المساهمة في تقدمها".

لذلك يمكن القول أن التنمية المحلية تحتوي على العناصر الضرورية التالية:

- ✓ عملية تحدث بشكل طبيعي في جميع المجتمعات ، ولكن بدرجات متفاوتة من النشاط والفعالية.
- ✓ أسلوب تقني يمكنه دعم وتفعيل هذه العملية.

فيما يتعلق بهذه العملية ، نشير إلى المجتمعات المحلية ، ممثلة بمجموعاتها وقادتها ، الذين ينوون تغيير الظروف التي يعيش فيها السكان المحليون من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

في المقابل ، يمكن تعريف التنمية المحلية للمجتمع المحلي على النحو التالي:

- ✓ عملية ديناميكية تحدث في الأحياء الريفية والحضرية والمجتمعات المحلية..
- ✓ سلسلة من التغييرات في هيكل ووظيفة المجتمع لتسهيل تحقيق أهدافه العامة.
- ✓ يقوم على استثمار جميع الموارد المدنية والحكومية وهو أفضل استثمار في المجتمع المحلي الأكبر.
- ✓ تلتزم بتنمية روح الديمقراطية من خلال مشاركة ومساءلة قادة الشعب.

- ✓ يؤكد على القضايا الاجتماعية كوحدة واحدة ، حيث أنها تتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل تفاعلي.
- ✓ تهدف إلى إحداث التغيير الاجتماعي المنشود لأبناء المجتمع والبيئة التي يعيشون فيها.

ب–التنمية الوطنية:

من العلاقة بين مفهوم التنمية الوطنية ومشاريع التنمية المحلية يتضح مفهوم التنمية الوطنية على النحو التالي:

- ✓ التنمية الوطنية هي تجميع ونتائج أهداف ونتائج مشاريع التنمية المحلية.
- ✓ التنمية الوطنية ككل ومشروع وطني قد تتعارض أهدافه الشاملة مع بعض الأهداف المحلية ، ولكنها ليست متعارضة بطبيعتها.
- ✓ التنمية الوطنية تعتمد على التخطيط المركزي الذي فيه كل السلبيات وبعض الإيجابيات.
- ✓ التنمية الوطنية هي مشروع صياغة السياسة الاقتصادية الوطنية.

إن العلاقة بين عملية التنمية المحلية وعملية التنمية الوطنية تتجاوز البنية العضوية وتصبح علاقة متوازنة، فالتنمية المحلية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية ، وتشكل عملية التنمية المحلية توازنا فعالا بين توجهات التنمية الوطنية. اقتصاد. السياسات التي تشكل الأدوات التكنولوجية لتنمية الدولة،والاستجابات الاجتماعية الناتجة عن تصرفات الوحدات الاقتصادية (المستهلكون والمنتجون) وتأثيرات السياسات الاقتصادية.[1]

ت–التنمية الاجتماعية:

لا تقوم عملية التنمية على وهم الواقع الاجتماعي ، حيث أنها لا تنظر إلى الوحدات الاقتصادية (المستهلكين والمنتجين) من منظور اقتصادي أيديولوجي بحت ، بل يرتبط هذا المنظور بالواقع الاجتماعي المحلي الذي تقوم عليه التنمية المحلية. مجتمع متنقل عناصر الهيكل [2]، كما يسعى إلى

[1] شنافي ليندة، تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع– دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه علم اجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة باتنة، 2009–2010، ص 68–71

[2] مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002،ص252.

خلق الإرادة لتطويره ونشره على جميع مستويات المجتمع ، الأمر الذي يتطلب تغييرًا جوهريًا في طريقة التفكير السائدة وأساليب العمل ، وكذلك تغييرات في اتجاهات القيمة السائدة المجتمع وكذلك العديد من التغييرات في المنظمات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في فعاليته.

يحقق البعد الاجتماعي للتنمية إلى حد كبير التوازن بين اتجاهات النمو (السياسات الاقتصادية) ويدمج الواقع الاجتماعي بكافة هياكله من أجل تفعيل أكبر للوحدات الاقتصادية. البيئة التي نعيش فيها تتغير باستمرار ، وهذا التغيير لم يحدث في الماضي إلا من خلال جيل بعد جيل من النمو (الاقتصادي) وحركة الناس والنقل والتكنولوجيا وحتى العلاقات الاجتماعية التي تجلبها ، فكيف يتم ذلك هذا دون التسبب في تدخل أعمق؟ القيم المرجعية لا يستبعدها النمو ".[1]

ولذلك ، فإن الحاجة إلى التنمية تنشأ في مفهومها للأبعاد الاجتماعية والثقافية وفي تصورها رؤية جديدة للعلاقات الشخصية والسلطة والتنظيم والتخطيط ، بحيث يمكن تعريف التنمية الاجتماعية على أنها "عملية رفع المستويات الاجتماعية والثقافية". المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمعات لتحقيق رفاهيتهم وتكامل مقومات حياتهم".[2]

ث- التنمية الاقتصادية:

إنه نوع من التطور تمت مناقشته سابقًا ، وتعريفه متعدد ويختلف وفقًا للفلسفات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي يستخدمها الباحثون في تحديد معناه. الدخل الحقيقي للفرد،والتوزيع العادل لهذا الناتج بين الشرائح السكانية المختلفة التي تساهم في تحقيقه.[3]

تمت مناقشة العديد من مفاهيم التنمية الاقتصادية سابقًا في قسم تعريف المفاهيم ، وسيتم تناول هذا النوع من التطوير بمزيد من التفصيل لاحقًا في هذا الفصل ، وبما أنه موضوع بحث ، يكفي ذكرها فقط.

---

[1] نفس المرجع، ص 263.

[2]محمد صفوح الخرص ،علم السكان وقضايا التنمية، مطبعة الدوادي، دمشق، سوريا، ط2 2000، ص177.

[3]محمد السيد الحسيني وآخرون (بدون سنة)، مفهوم التنمية عند ماركس، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، مصر، بدون رقم طبعة، ص156.

رابعا: مؤشرات التنمية وقياسها.

لمعرفة مستويات الانجاز والتنمية المحققة من طرف المجتمع ومؤسساته وضع الباحثون مجموعة من المعايير التي يمكن بواسطتها قياس درجة التقدم ومستوى الانجاز المحقق، وقد عرفت تطورات متتالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تم الاعتماد في البداية على مؤشرات الدخل وفي مطلع السبعينات تم الأخذ بمعايير الرفاهية الاجتماعية ومع بداية التسعينات ظهرت مؤشرات التنمية البشرية.

من أجل أن يطلق على متغير إقتصادي أو إجتماعي "مؤشر التنمية" ، يجب أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو شروطها ، ويمكن أن يشكل المؤشر مقياسًا مباشرًا أو كاملًا لعامل إنمائي معين ، وبالتالي ، مع الأخذ في الاعتبار ما يقيسه باعتباره عنصرًا من عناصر هدف التنمية أو مكوناته ، فإنه يصبح مؤشرًا للتنمية.[1]

أ- مؤشرات التنمية:

للتنمية العديد من المؤشرات المختلفة التي طورتها الهيئات الدولية ذات العلاقة بالتخصص ، فتكون مؤشراتها على النحو التالي:

المؤشرات الاقتصادية:

تصف هذه المؤشرات خصائص النظام الاقتصادي والاجتماعي لبلد ما ، ويمكن تقديمها كمتوسط نسبة الكتلة الإجمالية ، مثل الدخل السنوي للفرد، أو كنسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي المنتجات، مثل نسب الصادرات أو الواردات أو الديون ،أو المعبر عنها من حيث النسب بينهما، تعمل كملاءة عن طريق القياس بالنسبة لقيمة الصادرات، فإن أبرز هذه المؤشرات هو الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد.

- ✓ **الدخل الوطني الكلي (الإجمالي)**: حسب هذا المؤشر التنمية تعني الزيادة المضطردة في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة،بغض النظر عن نصيب الفرد منه،إلا أن هذا

[1] محمد عدنان وديع (بدون سنة)، قياس التنمية ومؤشراتها، مقال منشور، ص1.

المقياس وجهت له العديد من الانتقادات منها أنه لا يأخذ نمو وهجرة السكان في الحسبان،والآثار الجانبية السلبية والايجابية(أي لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أوالتحضر أو التصنيع) ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان.

- ✓ **متوسط الدخل الفردي**: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخدام وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم[1]، وهذا يقتضي أن يكون معدل نمو الدخل الوطني الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان لكي تتحقق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني، مصحوبا بعدالة في توزيعه بين شرائح المجتمع وإلا أدى إلى إحداث تباين بين فئات المجتمع بحيث تزداد طبقة أوجهة ما ثراء في حين تزداد فئات وجهات أخرى قفرا، وهو ما تحاول التنمية أن تتجنبه وطنيا ومحليا، وهذا المؤشر يؤخذ به في التنمية المحلية لقياس نصيب الفرد من الموارد المحلية وتصنيف الجماعات المحلية من حيث مستويات ثرائها

المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينيات لمعالجة أوجه القصور في المؤشرات المقبولة في التعبير عن الواقع والتغير الاجتماعي والاقتصادي من خلال توسيع التحليل الاقتصادي الإحصائي ليشمل مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية ،بما في ذلك تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها والبحث عن سياسات بديلة لاختيار خيارات أكثر ملاءمة، تستهدف الحركة مجالات الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر،مثل تلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير النمو والرفاهية.

تختلف المؤشرات الاجتماعية عن دخل الفرد من حيث أنها تركز على كل من الغايات والوسائل ، فهي تظهر الجوانب التوزيعية بالإضافة من مؤشرات إشباع حاجات الأساسية و مؤشر نوعية الحياة.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة عبد الرحمن يسري أحمد ، التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها، الدار الجماعية ، الإسكندرية ، مصر 1999، ص57

إذا كانت الجوانب الاقتصادية للتنمية تتميز بقدرتها النسبية على القياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية لا يمكن قياسها بشكل مباشر أو تحديدها جيدًا ، لذلك غالبًا ما تستخدم المؤشرات كمقاييس تقريبية وجزئية لأشياء مثل العدالة والجوانب الاجتماعية للأمن ، التعليم وعناصر أخرى.

بينما تتجنب المؤشرات الاجتماعية قضايا الدفع والتقييم، فإنها تشتكي من أن قدرتها على مقارنة المكان والزمان هشة بسبب التعاريف المختلفة المستخدمة في جمع البيانات،أو لأنها تعتمد على استطلاعات عينات محدودة النطاق، أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة.

✓ **مؤشرات الحاجة الأساسية:**

حدد العديد من المؤلفين الاحتياجات البشرية الأساسية ، واقترحوا الصيغ التصنيفية ، وحاولوا تحديد العدد الضروري والكافي من الاحتياجات المستقلة، و يتطلب اعتماد نهج الاحتياجات الأساسية في التنمية تطوير مقاييس مناسبة لهذه الاحتياجات ، وقياس التصورات عن رضاهم ، واستهداف مكوناتها المختلفة لتلبية تلك الاحتياجات في إطار زمني محدد تخدم مؤشرات الطلب الأساسية مجموعة متنوعة من الأغراض، من أهمها:

- المركز المرجعي لوضع التنمية الوطنية..
- نقاط مؤشرات التخطيط ، مثل مؤشرات معدل النمو المستهدف وقياس التغيرات في مستويات الدخل الفردي.
- قياس جهود نظام الخدمة العامة (التقييم والتوزيع والكفاءة).
- قياس المعروض من سلع وخدمات معينة تتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية للهدف وفهم النسبة المئوية للسكان التي تزيد أو تقل عن الحد الأدنى من المعايير.
- تحديد الفجوات في تلبية الاحتياجات الأساسية على المستوى الدولي ، ومعدل تضييقها أو توسيعها ، وتحديد الأنماط التي تظهر المعايير الدولية للرفاهية وتقييم البلدان وفقًا لذلك.
- تقييم آثار السياسات الاقتصادية ، مثل سياسات الإصلاح.

✓ **مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة:** تختلف هذه المؤشرات وتنقسم الى كل من:

- **قياس الرفاه:**

(Grootaert 1982) يميز بين ثلاثة مقاييس للرفاهية: دليل الرفاه الحقيقي ، إجمالي الإنفاق ، وإجمالي الدخل ، بينما في دراسة أخرى (Anand & Harris 1994) تم استخدام خمسة مقاييس محتملة لرفاهية الفرد. نصيب الفرد من إجمالي إنفاق الأسرة للفرد والإنفاق الفردي على الغذاء للأسرة وعدد السعرات الحرارية التي يمتلكها الأفراد في الأسرة ونسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي إنفاق الأسرة.

- **نوعية الحياة:**

وضعه مجلس الأعلى للبحار بواشنطن عام 1977، يشمل عدة جوانب من الحياة وهي :

- توقع الحياة عند السنة الأولى للميلاد – مؤشر صحي للكبار
- معدل الوفيات عند الأطفال- مؤشر صحي للصغار
- معرفة القراءة والكتابة عند الكبار(15 سنة)– مؤشر تعليمي للكبار

يقيس هذا المؤشر مقدار الانجاز المحقق في مجال إشباع الحاجات الأساسية ضمن مجال يمتد من واحد(الحد الأدنى) إلى مئة (الحد الأعلى)، تأخذ فيه المتغيرات الثلاثة أوزانا متساوية (33 %) والذي يمكن استخدامه في تشخيص وتوصيف بعض الأقاليم والمجتمعات المحلية والتجمعات السكانية التي تعاني من الإهمال .[1]

- الحد الأدنى لتوقع الحياة هو 28 سنة و الحد الأعلى هو 77 سنة، وضمن هذه الحدود يتم ترتيب البلدان من واحد إلى مئة، وقد بلغ معدل العمر في الجزائر 72 سنة في 1999م و 75.5 سنة في 2007م.

[1] مدحت القرشي ، التنمية الإقتصادية وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ،عمان ، الأردن، ط1 ، 2007 ، ص23

- الحد الأدنى لوفيات الأطفال 229 شخصا لكل ألف والحد الأعلى هو 9 أشخاص لكل ألف وقد بلغ هذا المعدل في الجزائر 4.39 في الألف سنة1999م و2.26 في الألف سنة 2007م.
- معدل القراءة والكتابة يقاس بالنسبة المئوية من واحد إلى مئة

وقد تعرض هذا المؤشر إلى النقد بأنه ليس شاملا فهو يتضمن بعض جوانب الحياة ويهمل أخرى ويعطي للجوانب الثلاث نفس الوزن ويهتم بالنتائج دون التعرض للجهود المبذولة ، ولا يأخذ في الحسبان مستويات الدخل والقدرة الشرائية.

مؤشر التنمية البشرية :بدأ العمل بهذا المؤشر سنة 1990م من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) الذي تعتمد عليه في إعداد تقاريرها السنوية المتعلقة بالتنمية البشرية وترتيب الدول من حيث مستويات التنمية المحققة، وهو معيار مركب يتكون من ثلاثة مؤشرات جزئية وهي:

- معيار لعمر المتوقع عند الميلاد : معيار صحي يقيس مدى التقدم المحقق في مجال الرعاية والخدمات الصحية الحققة وحالة أفراد المجمع .
- معيار التحصيل العلمي:يتكون من معيارين جزئيين هما " مؤشر معرفة القراءة والكتابة ، مؤشر متوسط عدد سنوات الدرسة "
- مؤشر متوسط الدخل: يقيس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكافؤ القدرة الشرائية أخذا بعين الاعتبار مستويات الأسعار الحقيقية بين الدول والذي يتراوح بين ادني متوسط دخل وأقصى متوسط دخل بالدولار في العالم.

ب–قياس التنمية:

تختلف مقاييس التنمية حسب الاقتصاد والمجتمع "المادية وغير المادية ، والكمية والنوعية" وهذا ليس مفاجئًا بالنظر إلى كيفية تغير البشر في الزمان والمكان،ومن ثم تختلف التنمية بشكل كبير في: مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة من منطقة واحدة إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر.

تختلف معايير قياس تنوع خصائصها ومكوناتها وحواجزها من بلد إلى آخر ،حيث يمكن أن تكون متعددة. الدرجة التي يتطور بها بلد ما وفقاً للاحتياجات

فيما يتعلق بمقاييس التنمية، توجد أربع قضايا أساسية لوضع مؤشر للتنمية هي:

- ✓ اختيار المتغيرات.
- ✓ تقدير أهمية هذه المتغيرات.
- ✓ وسيلة إيجاد مؤشر مركب.
- ✓ فائدة هذا المؤشر وجدوى استخدامه.

وقد أدى الاعتماد على هذه المقاييس بالباحثين إلى إيجاد أربعة أبعاد للتنمية هي:

- ✓ البعد التقني.
- ✓ البعد الديمغرافي.
- ✓ البعد الخاص بعلاقات الدخل والعلاقات الخارجية.
- ✓ البعد الخاص بالدول الكبرى والدول الصغرى.

يتم ترتيب البلدان وفقًا لهذا المقياس وترتيبها وفقًا لذلك ، ولكن العديد من هذه المتغيرات طويلة ومتكررة ، مما يجعل المؤشرات الناتجة عامة للغاية ويصعب تفسيرها.

ثم اقترح الباحثون في النظم العلمية المختلفة مؤشرات التنمية المختلفة في محاولة لإيجاد مقياس ذي مغزى ، واتفقوا على أن الإنتاج الوطني المتغير للفرد هو متغير مناسب وكاف ، لكنه يغفل بشكل كبير العديد من الجوانب المهمة. التنمية ، يحاول كل باحث إيجاد مؤشر جديد يعكس وجهة نظر أوسع أو أعمق لقضايا التنمية ، ولكن للأسف كل مقياس له جوانبه الفريدة ولا يوجد مقياس واحد لديه الجنس الشامل.

خامسا: أهـداف التنمـية

بالنظر إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والبشرية للتنمية، يعد تنوع المفاهيم المتعلقة بالتنمية من أهم المؤشرات التي تميز الأهداف المتوقعة. لذلك ، يتفق الباحثون بشكل عام على الأهداف المشتركة للعديد من البلدان ويسعون إلى تحقيقها ، وهي على النحو التالي:

✓ **زيادة الدخل القومي:**

ويعتبر هذا العامل من أهم أهداف التنمية للبلدان الأقل نموا ، حيث أن الغرض الرئيسي من تنفيذها لعملية التنمية هو القضاء على الفقر ، مع انخفاض مستويات المعيشة ومعدلات النمو السكاني المرتفعة. إن الزيادة المذكورة أعلاه في الدخل القومي غائبة ، ويرتبط هذا الأخير بالعديد من العوامل الأخرى التي تؤثر عليه ، بما في ذلك ؛ كلما ارتفع معدل النمو السكاني ، زاد معدل النمو هذا ، كلما سعت الدولة إلى تحقيق نمو أكبر مقارنةً بنموها. القدرات المادية والتكنولوجية والثروة البشرية – نسبة عالية من الدخل القومي ، لأنه كلما زاد رأس المال والقدرات البشرية المتاحة ، زادت.[1]

✓ **رفع المستوى المعيشي:**

يعد هذا من أهم الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية ، حيث يصعب تحقيق الضروريات المادية مثل الغذاء والسكن والصحة في مواجهة النمو السكاني المستمر. ربما يكون المقياس الأقرب لمستوى معيشة الفرد هو متوسط الدخل الذي يكسبه ، فكلما ارتفع الدخل ، ارتفع مستوى معيشة الفرد والعكس صحيح.

✓ **تقليل التفاوت في الدخل والثروة:**

تتميز معظم الدول المتخلفة بتفاوتات هائلة في توزيع الدخل والثروة ، حيث تتحكم مجموعة صغيرة من الناس في الثروة ورأس المال ، بينما تظل غالبية المجتمع في حالة فقر ، ويعيشون في فقر ، مما يؤدي إلى انعدام الإحساس بالحياة. . العدالة الاجتماعية ، لذا فإن هدف التنمية هو إيجاد

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت، دار النهضة العربية،1982، ص 49. بتصرف.

مؤسسات إطارية والسعي لتحقيق التنمية ، بدلاً من الاكتفاء بمعدلات نمو عالية ودخول وطنية ضخمة.

بشكل عام ، يمكن القول أن الهدف الشامل للتنمية هو تمكين البشر من الحفاظ على الصحة وطول العمر والأمل المقابل للحياة لأطول فترة ممكنة من خلال التنمية البشرية الكاملة والشاملة القائمة على ثلاثة عناصر أساسية. الولادة ، والمنتج الداخلي الخام والقوة الشرائية المقابلة لكل مقيم ، والتحصيل العلمي كمراهق أو في المرحلة التعليمية ، معبرًا عنه بمعدل تعليم الكبار ومعدل التعليم.

المطلب الثاني : مفهوم التنمية المحلية

أولا : نشأة التنمية المحلية.

يرتبط مفهوم التنمية المحلية من الناحية التاريخية بوجود شؤون محلية ارفقت تطور حياة الإنسان في تجمعاته مع بني جنسه، وفق لتنظيم اجتماعي كانت بدايته الأسرة ثم القبيلة حيث انحصر مدلول التنمية المحلي في تلك الحقبة التاريخية في حدود ما تستدعيه متطلبات الحياة الطبيعية للمجموعات البشرية، اذ اقتصر مضمونها على تحقيق كل ما يحتاجه أفراد القبيلة من غذاء ولباس واستقرار أمني[1].

مع مرور الوقت تطور الفكر الإنساني على الصعيد الإقتصادي والسياسي والاجتماعي مما أدى الى توسع وتطور المفهوم وصوال الى مرحلة ستينيات القرن الماضي، حيث بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خالل تزايد اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل ورفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على أغلب اقتصاديات دول العالم .

وقد مر تطور مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما :

1- مرحلة النضال .

2- مرحلة الاعتراف المتعدد الأشكال .

[1] جمال حلاوة ، مدخل إلى علم التنمية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009،ص23

وعرف تطور مفهوم التنمية المحلية تطورا كبيرا وسريعا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انتقل من المفهوم الضيق الهادف الى رفع وتيرة النمو الإقتصادي الى مفهوم أوسع والذي يهدف الى الرفع من المستوى المعيشي لألفراد وتحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية لهم .

كان أول ظهور فعلي لمفهوم للتنمية المحلية في فرنسا كرد فعل للقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من عداد التراب أولوية وطنية وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة وضواحيها وحتى داخل العاصمة نفسها وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية، وأخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز على القبول والاعتراف من طرف الهيئات الحكومية والمؤسسات منها مندوبية التراب والعمل الجهوي الفرنسية التي أقرت في مخطط 1988 – 1984 التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية[1]

وأصبح موضوع التنمية المحلية يحتل مركزا مهما بين المواضيع في الفكر الإقتصادي والدراسات الإجتماعية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية، حيث اعتبرتها محور الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود الى حالة التقدم والقوة والسير في طريق النمو وتلبية الحاجيات أألساسية للمواطنين، باعتبارها أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة .

أخذ مفهوم التنمية المحلية بالتطور التدريجي من خالل أهم المدارس الفكرية والنظريات والمقاربات التي من خاللها أدت إلى توضيح بعض المفاهيم وأهم الجوانب التي تعنى بها التنمية بشكل عام[2]

ثانيا : تعريف التنمية المحلية.

لقد تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في هذا المفهوم وذلك نتيجة تطور مفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، حيث أن مفهوم التنمية لم يعد يركز جانب معين بل أصبح يشكل عملية متعددة الجوانب والأبعاد ويهدف الى إحداث تغيرات هيكلية جذرية في الجوانب الإقتصادية

[1] خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر ، اطروحة دكتوراة ،كلية العلوم الإقتصادية ، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3 ، 2011،ص5

[2] يوسف سلاوي ، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراة ،كلية الحقوق ، فرع القانون العام ، جامعة الجزائر 1 ، 2017 ، ص10

والإجتماعية والثقافية والسياسية، وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني .

التنمية المحلية :

تعتبر التنمية المحلية عملية يمكن من بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بالمستوى االقتصادي و االجتماعي و الثقافي من منظور تحسين نوعية الحياة لألف ارد في أي مستوى من المستويات .

لقد حظي مفهوم التنمية المحلية إهتمام كبير من قبل الباحثين والمختصين في الشؤون المحلية،ومن هنا سنتطرق الى تحديد تعريف التنمية المحلية.

-عرف المفكر" Bruno Jean" بأنها تنمية منطقة جغرافية ذات حدود تحتوي على موارد اقتصادية وبشرية واجتماعية من أجل تلبية حاجيات المواطنين[1]

-تعريف الأمم المتحدة للتنمية المحلية" :بأنها مجموعة المداخيل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية بشكل يوجه محليا لمحاولة استشارة المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي، باعتبارها الأداة الرئيسية إلحداث التغيير ."

وفي سنة 1956 جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة بأن التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة بهدف تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع المحلي لتحسين الظروف المعيشية للمواطن[2].

تعرف التنمية المحلية بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات المجتمع المحلي، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية

[1]كريمة بلقاسمي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ، مذكرة ماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة أم البواقي ، 2016،ص14

[2]عبد الحميد رشوان ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ،2009،ص 199

وإقناع المواطن بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع

ثالثا: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية وأهدافها

أولا : دوافع الإهتمام بالتنمية المحلية

لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام متزايد في العقود الأخيرة وعلى كافة المستويات نتيجة أسباب عديدة ومترابطة، بينما لم تلقى الاهتمام الكافي على المستوى التطبيقي في بعض المجتمعات المحلية وقد أدى نقص الاهتمام بأهمية التنمية المحلية إلى ظهور مشكلات عديدة أدت إلى الإخلال بالعملية التنموية، وأثرت على الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية .

ويمكن تلخيص أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء الاهتمام المتزايد للتنمية المحلية بما يلي:

- أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة تتمثل في زيادة الوعي العام وضرورة الإسراع في وتيرة التنمية المحلية والنهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع المحلي .
- توجيه وسائل الإعلام والإتصال الجماهيري والانفتاح والتفاعل الثقافي إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير تحقيق العدالة والمساواة والتوازن في المشاريع التنموية.
- عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات البحث المختصة بالتنمية المحلية، وتحديد بعض التوصيات والحلول للمشكلات المتصلة بالتنمية المحلية .
- تدريس بعض المقاييس المرتبطة بالتنمية المحلية في المعاهد والجامعات
- تغيير التقسيمات الإدارية بشكل يتفق مع التوجهات الرسمية والشعبية نحو التنمية المحلية.
- وضع الخطط التنموية على المستوى الوطني والمحلي من خلال المشاركة الرسمية للقطاع العام والقطاع الخاص[1] .

[1] عبد الحافظ نائل ، إدارة التنمية – الأسس ، النظريات ، التطبيقات ، دار زهران للنشر ، الاردن ، 2010، ص152

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

تختلف أهداف التنمية المحلية عن الأهداف العامة للدولة، فالهدف العام لتنمية يهدف إلى تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع بالإضافة إلى تحقيق العدالة الإجتماعية وذلك بتحقيق جميع الحاجيات على مختلف الأصعدة ولجميع الفئات، في حين تتمثل أهداف التنمية فيما يلي :

- تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الإقتصادية المحلية .
- القضاء على كل أشكال الفقر والتخلف، وذلك من خالل فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع المحلية مما يخفض من معدل البطالة ويرفع القدرة الشرائية للمواطن
- توسيع المرافق العمومية خاصة الهياكل التربوية في مختلف البلديات والتجمعات السكانية، وفك العزلة عن المناطق النائية ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا.
- تغطية مناطق الدولة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة فيها وعدم تمركزها في مناطق العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني .
- زيادة التعاون والمشاركة الفعالة بين السكان والسلطات المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة الإحساس بالمسؤولية والمشاركة الفعالةذ
- زيادة القدرات والموارد المالية للجماعات المحلية مما يساهم في تعزيز قدراتها و تدعيم استقلالها
- جذب الصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة للمناطق النائية، وتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير هذه المناطق وإعطاء الفرص لأبناء المنطقة[1]
- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين سواء الإنتاجية أو الخدماتية.

[1] فؤاد غضبان ، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015،ص44

- توفير الأمن والرقابة وتحقيق مبدأ العدالة بين أفراد المجتمع، وإعطاء الفرصة لكل الفئات والشرائح إثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج وبالتالي يتم دعم الإقتصاد المحلي والوطني[1]

رابعا: خصائص التنمية المحلية

للتنمية المحلية جملة من الخصائص نذكر منها :

- التنمية المحلية عملية مقصودة ومخططة تهدف لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين عبر مجموعة من الخطط والبرامج وفق سلم زمني محدد .
- التنمية المحلية عملية ضرورية للتغيير المنظم، باعتبارها الطريقة الصحيحة التي توفر البديل المهيكل في جميع المجالات وعلى رأسها الجوانب االقتصادية واالجتماعية وكذا ترقية القدرات والسلوكيات الإنسانية.
- التنمية المحلية عملية إدارية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية وهي إرادة التفكير والتخل من التخلف وهذا يقتضي درجة من الوعي والشعور من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني.
- الشمولية :بمعنى أن التنمية متكاملة يجب أن تشمل برامجها كافة المجالات لتغطية احتياجات المجتمع الصحية، واالقتصادية، والإجتماعية، والتعليمية...وتشمل جميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب وكبار دون تمييز بين عرق أو لون .
- التوازن :الا يعني التوازن اهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية وذلك عن طريق تحديد معدلات الإستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، كما يتناول التوازن دور المجهودات الغير حكومية .
- التنسيق :إلى جانب خاصية الشمول والتوازن، فإن ذلك يتطلب نوعا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج وتحديد الأدوار وترقيتها على ضوء وضع أهداف عالية التنمية ولتكون النتائج أفضل و بأقل المجهودات .

[1] نفس المرجع ، ص45

- التعاون والتفاعل الإيجابي :ويتمثل ذلك في أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع والحياة الإجتماعية، سواء كان أجهزة حكومية أو غير حكومية ويكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض وليس سلبا إعاقة بعضها[1]

حيث أن عملية التنمية المحلية تتطلب التخطيط واستراتيجية واضحة وشاملة تمس جميع المجالات وتتطلب خلق التوازن بين الأقاليم، لنجاح عملية التنمية يجب التنسيق والتعاون بين مختلف فواعل الدولة الرسمية وغير الرسمية لضمان نتائج أفضل في جميع المجالات.

خامسا : مبادئ التنمية المحلية ومقوماتها

أ / مبادئ التنمية المحلية

تقوم التنمية المحلية على مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي :

مشاركة أفراد المجتمع المحلي

إن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية يعتبر من أهم مبادئ التنمية حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، ومن خلال الإشراك الفعلي للمواطن في عمليات التنمية يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية، وذلك نتيجة اقتناع وإيمان الأفراد بالتغيير وبالتالي ينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشاريع التنموية .

توافق الجهود التنوية مع الحاجات الأساسية في المجتمع

يجب أن تكون الأولوية للمشاريع التي تهم الأفراد مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، كون إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشاريع

[1] فؤاد غضبان ، نفس المرجع،ص31

والبرامج التنموية،وبالتالي يتضح بأن كسب ثقة المواطن من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع يشكل مبدأ جوهري في العملية التنموية .

تكامل المشاريع والخطط التنموية

يعني ذلك أن لا تنفصل المشاكل الإجتماعية والإقتصادية عن بعضها البعض، ويعني هذا أن تعمل هذه المشروعات والخطط على القضاء على كل المشاكل التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة [1]

الإعتماد على الموارد المحلية المتاحة

يقصد بالموارد المحلية المتاحة، وهي كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي حيث تعد هذه الطاقات قاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية، ألنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشاريع، وبالتالي تبرز هذه الفائدة أكثر في التخطيط والتنفيذ .

ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي .

تحث هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية في المجتمع فقط وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي سواء التشجيع المادي أو في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند التخطيط أو تنفيذ المشاريع التنموية، وذلك من خالل إ عداد الفنيين و تدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة. بالإضافة إلى توفير الأمور التي يصعب على الموارد المحلية تغطيتها، حيث وإن كان توظيف الموارد المحلية المتاحة مهما فإنها تبقى دائما بحاجة لدعم السلطات العمومية من أجل تفعيل التنمية المحلية

الإسراع بالنتائج المادية الملموسة .

وفقا لهذه القاعدة نجد أن بعض القائمين على ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز على خدمات سريعة النتائج، كالخدمات الطبية والصحية والمشاريع االقتصادية ذات العائد السريع، التي تلبي

[1] محمد خموش ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية – دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة ، أطروحة دكتوراة ، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الإجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011، ص 102

حاجات ضرورية بالنسبة للمواطن المحلي، وفي المقابل الابتعاد قدر الإمكان في المراحل الأولى من التنمية المحلية عن المشاريع طويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة والمدى الزمني الطويل[1] .

- توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع

تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسيا في التنمية المحلية، حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين الأفراد أن تشكل عائقا كبيرا أمام المشاريع التنموية كما يمكن أن تشكل حافزا وعامل مدعما لنجاح هذه المشاريع، إذ تم حسن استغلالها والأخذ بها عند التخطيط وإنجاز أي مشروع حيث تلعب هذه الخصوصيات الثقافية والاجتماعية دورا حاسما في إنجاح أو إفشال السياسات التنموية، وبالتالي من الضروري مراعاة هذا الجانب عند وضع الخطط التنموية من خالل تكيفها مع الثقافة السائدة في المجتمع

- التقويم

يعتبر التقويم من أهم القواعد الأساسية للتنمية المحلية لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطط التنموية ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها وذلك ما سيهل ويسارع في عملية المراجعة وتدارك الأخطاء والعمل الفوري على حلها، حيث يعتبر التقويم المرآة العاكسة بالنسبة للتنمية المحلية والتي تمكن للقائمين عليها من معرفة الصورة الحقيقية من جراء عملية التنفيذ الميداني والتعرف على مواطن الخلل والعمل على إصلاحها وتفاديها في المستقبل .

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن نجاح عملية التنمية المحلية يتطلب توافر جملة من القواعد التي تشكل حلقة مترابطة ومتكاملة بداية من إشراك المواطن في عملية التنمية المحلية إضافة الى توظيف القيم والتصورات الخاصة بكل مجتمع محلي، وضرورة مساعدة الجهات الحكومية وتقديم الدعم لهذه

[1] نفس المرجع ، ص103-105

البرامج والخطط وصولا الى مرحلة التقويم التي تشكل القاعدة النهائية لتقييم مدى نجاح أو فشل التنمية المحلية[1]

ب/ مقومات التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية عملية جوهرية في الارتقاء بجميع الجوانب التي تمس المواطن بالدرجة الأولى، فهي تقوم على مجموعة من المقومات كونها قاعدة أساسية تنطلق منها وتساعدها في تحقيق أهداف برامج التنمية المحلية، ومن بين هذه المقومات نذكر أهمها :

المقومات المالية

يعتبر العنصر المالي عامال مهما في تحقيق التنمية المحلية، ، بحيث أن نجاح الجماعات المحلية في أداء واجبها خاصة الجانب التنموي الذي يعد مؤشر مهم في تحقيق الرضى للمواطن من ناحية توفير الخدمات، وهنا يتوقف هذا الجانب على حجم مواردها المالية ومن الطبيعي أنها كلما زادت وتوفرت مصادر التمويل للجهات المحلية كلما أدى إلى الإسراع في وتيرة التنمية و التوسع أكثر في إنشاء مرافق تنموية أخرى، دون اللجوء إلى الجهات المركزية للحصول على الإعانات المالية بالإضافة إلى التخطيط المالي الجيد مما يساعد على تحقيق التنمية من خالل توفر نظام محاسبي كفء وتحليل مالي سليم وموازنة مالية محلية دقيقة .

المقومات البشرية

إن العنصر البشري من أهم عناصر ومورد في العملية الإنتاجية بالإضافة كونه عامل أساسي في نجاح التنمية المحلية، في العنصر البشري هو الذي يفكر في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام باعتباره المحرك األلساسي لإدارة المشاريع التنموية بداية بالتخطيط والتنفيذ والتقييم واقتراح الحلول المناسبة في الوقت المناسب .

[1] يمينة مزراق ، الجماعات المحلية ودورها في تعزيز الديمقراطية التشاركية المعاصرة في عملية التنمية المحلية ، مجلة المفكر ، عدد خاص ، فيفري 2020 ، ص310

يمكن النظر إلى الدور الذي يلعبه العنصر البشري في التنمية المحلية من زاويتين: الأولى هي أن العنصر البشري غاية أو هدف للتنمية والثانية كونه وسيلة لتحقيق التنمية[1]

المقومات التنظيمية (الإدارية)

تتطلب التنمية المحلية الناجحة التي تتمثل في وجود إدارة محلية تسند اليها مهمة إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، بحيث تقوم بربط المستويات التنموية ببعضها البعض ضمن إطار نظام موحد ومفتوح بالإضافة إلى توفير الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية،و تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام وحدات محلية الى جوار إدارة مركزية تهتم بالتخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وتركيزها على الأعمال الإدارية المهمة ،وذلك عن طريق استخدام أساليب إدارية مختلفة مع مراعاة جميع الظروف والعوامل والخصوصيات المحلية مما يرفع كفاءة العمل[2]

سادسا: مجالات وأبعاد التنمية المحلية

أ/ : مجالات التنمية المحلية

تتعدد مجالات التنمية المحلية بداية من المجال الإقتصادي إلى المجال السياسي وصولا إلى المجال الإجتماعي والإداري:

المجال الإقتصادي" التنمية االقتصادية "

يمكن اعتبار أن التنمية الإقتصادية تشير إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات المستمرة، بالإضافة إلى تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد .

المجال السياسي" التنمية السياسية ."

[1] خنفري خيضر، مرجع سابق،ص25

[2] فؤاد غضبان ، نفس المرجع ،ص44

هي تحقيق استقرار النظام السياسي والذي يتم بالمشاركة الشعبية المتمثلة في حق المواطن في اختيار

ممثليهم لتولي السلطة باختيار أعضاء البرلمان والمجالس الشعبية البلدية والولائية.[1]

كما تهدف التنمية السياسية الى ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار بالإضافة إلى زيادة معدالت مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وهذا ما يساهم في دعم مسيرة التنمية السياسية، كما أن هذه العملية تساعد على المشاركة في اقتراح المشاريع التنموية التي تحقق التنمية المحلية[2]

المجال الإجتماعي" التنمية الإجتماعية ."

الهدف الرئيسي للتنمية االجتماعية هو تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والبطالة وتوفير الخدمات الإجتماعية لجميع أفراد أفراد الإقليم مثل الصحة والتعليم بالإضافة إلى ضمان مبدأ الديمقراطية من خلال مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار بكل شفافية .

المجال الإداري" التنمية الإدارية ."

تتحقق التنمية الإدارية بتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسات الإدارية وزيادة مهاراتها وقدراتها في حل المشاكل تطوير سلوكها.

وتتمثل التنمية الإدارية أساسيا في تطوير الوسائل والأساليب الإدارية وتختص بعمليات تطوير الاداء الإداري للأجهزة الإدارية وتحدد الأليات والأساليب التي تؤدي إلى تطوير القدرات الإدارية ،وبالتالي فإنها تسهم في تحقيق التنمية من خلال تقديم الخدمات الإدارية للمواطنين وتسهيل معاملاتهم وتلبية مطالبهم وشؤونهم الإدارية [3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 2011،ص19

[2] عائشة عباس ، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي ، رسالة ماجيستر ،كلية الإعلام والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2008،ص23

[3] ووهيبة بن ناصر ، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية ، مجلة البحوث والدراسات السياسية والقانونية ، العدد 6 ، 2013، ص97

ب/ أبعاد التنمية المحلية

✹ البعد الإقتصادي :

تسعى التنمية المحلية في بعدها الإقتصادي إلى رفع مستوى القطاعات الإقتصادية عن طريق تشجيع النشاطات الصناعية والزراعية والحرفية ودمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الإقتصادي، سعيا منها للتخلص من البطالة، ورفع مستوى المعيشة لأفراد وبناء الهياكل القاعدية المحلية التي من شأنها دفع عجلة الاستثمار المحلي في مختلف القطاعات بهدف تطوير القطاع الإقتصادي للدولة .

✹ البعد الإجتماعي :

يتم التركيز في هذا البعد على نشر قيم العدالة الإجتماعية والديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب باتخاذ القرارات، وكذا توفير الخدمات الاجتماعية ومكافحة الفقر، لذلك فإن مراعاة الجانب الإجتماعي في العملية التنموية كعنصر لتحقيق التنمية المحلية من أجل ضمان حياة اجتماعية متطورة قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع .

✹ البعد البيئي :

يقوم البعد البيئي للتنمية المحلية على اتباع سياسات مختلفة من شأنها الحفاظ على المحيطالحيويالمحلي، من خلال وضع حدود أمام الإستهلاك الغير عقلاني و تنظيم النمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئي واستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات والحفاظ على الطبيعة من التلوث[1]

[1] فؤاد غضبان ، مرجع سبق ، ص41-42

المبحث الثاني: ماهية الديمقراطية التشاركية

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية:

أولا : تعريف الديمقراطية

لغوية: الديمقراطية كلمة مركبة من كلمتين: الأولى مشتقة من الكلمة اليونانية Demos وتعني عامة الناس، والثانية kratia وتعني حكم، وبهذا تكون الديمقراطية Demoacratia تعني لغة الحكم الشعب أو حكم الشعب لنفسه[1]

الديمقراطية تعني في الأصل حكم الشعب لنفسه، لكن كثيرا ما يطلق اللفظ على الديمقراطية الليبرالية لأنها النظام السائد للديمقراطية في دول الغرب، وكذلك في العالم في القرن الحادي والعشرين، وبهذا يكون استخدام لفظ "الديمقراطية" لوصف الديمقراطية الليبرالية خلطا شائعا في استخدام المصطلح سواء في الغرب أو الشرق.

فالديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم السياسي قائم بالإجمال على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية بينما الليبرالية تؤكد على حماية حقوق الأقليات والأفراد وهذا نوع من تقييد الأغلبية في التعامل مع الأقليات والأفراد بخلاف الأنظمة الديمقراطية التي لا تشتمل على دستور يلزم مثل هذه الحماية والتي تدعى بالديمقراطيات الليبرالية، فهنالك تقارب بينهما في أمور وتباعد في أخرى يظهر في العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية كما قد تختلف العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية باختلاف رأي الأغلبية. وتحت نظام الديمقراطية الليبرالية أو درجة من درجاته يعيش في بداية القرن الواحد والعشرين ما يزيد عن نصف سكان الأرض في أوروبا والأمريكتين والهند وأنحاء أخرى. بينما يعيش معظم الباقي تحت أنظمة تدعي نوع آخر من الديمقراطية (كالصين التي تدعي الديمقراطية الشعبية)[2]

[1] داوود الباز، الشورى والديمقراطية النيابية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2006،ص15

[2] عصام علي الدبس، النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011،ص56

ثانيا : أنواع الديمقراطية:

الديمقراطية التمثيلية:

كان أول ظهور للديمقراطية التمثيلية في انجلترا، وتطورت عبر مراحل، كانت انجلترا [1] في البداية عبارة عن مقاطعات صغيرة ثم توحدت وتجسدت في مملكة انجليزية موحدة"، وتأسست بها جمعية تسمى بمجلس الحكماء ، ويقوم بالوظيفة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذا المجلس غير محدد الأعضاء ويتمتع هذا المجلس بمجموعة من الصلاحيات وهي:

- ✓ يعين الملك ويعزله
- ✓ يصدر التشريع بموافقة الملك.
- ✓ يعين الرؤساء المقاطعة بمشاركة الملك .
- ✓ يفرض الضرائب ويعلن الحرب والسلم وينظر في القضايا الجنائية.

وعند تولي وليام الفاتح الحكم أسس المجلس الكبير وهو هيئة استشارية تتولى المسائل القضائية والملك يستشير الأعيان الكبار في المسائل الهامة وخلال القرن الثاني عشر أصبح المجلس يتولى المسائل التشريعية والسياسية بينما المسائل المالية من اختصاص الملك.

تعززت مكانة المجلس الكبير وأصبح يتولى الموافقة – وفي "عهد هنري الثاني عشر 1154-1186 على القوانين، وخلال فترة حكم الملك جان اصدر وثيقة العهد الكبير يعتبر أول دستور انجليزي مكتوب ونص هذا العهد على أن "المجلس الكبير يعبر عن إرادة المملكة."

وتم تحديد اختصاصاته وتتمثل في فرض الضرائب والتشريع والقضاء، وتم هيكلة المجلس بإنشاء هيئات تحت إشراف الملك، وصار المجلس يقوم بدورات وغير اسمه أصبح يسمى بالبرلمان. خلال عهد" ادوارد الثالث "توسعت اختصاصاته في مجال القضاء وهي الحق في الفصل في الاتهامات الموجهة لأعضائه وكذلك التهم الموجهة لكبار رجال الدولة، وتمت تسميت أعضاء البرلمان" باللوردات[2]

[1] محمد كامل ليلة، النظم السياسية : الدولة والحكومة ، دار النهضة العبية للطباعة والنشر، لبنان ،1969،ص821

[2] نفس المرجع ، ص823

الديمقراطية التشاركية:

تعود الفكرة إلى عهد الإغريق القديم متمثلة في تفكير أرسطو حول مشاركة المواطية المركزية في حياة المدنية بعد الثورتين الفرنسية والأمريكية خلال القرن 19 م أصبحت الديمقراطية التمثيلية النموذج المهيمن بالدولة الغربية، لكن في مطلع القرن 20 م انتقدت هذه الصورة من الديمقراطية التمثيلية من قبل عدة حركات احتجاجية للمواطنين وتطورت إلى أن أصبحت في صورتها الحالية الديمقراطية التشاركية[1]

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية التشاركية:

أولا: مفهوم الديمقراطية التشاركية:

يعرف الأمين شريط الديمقراطية التشاركية كما يلي:"هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية ، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم ... كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين ، عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك"

وتعرف أيضا : " مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية . يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دور ورأي في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم . ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير ، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة[2]

يعرفها الفيلسوف الأمريكي " جون ديوي" بانها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الإجتماعية ،حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها.

---

[1] مصطفى المناصفي ، المجتمع المدني واديمقراطية التشاركية ، موقع إلكتروني تمت زيارته يوم 2022/05/30 : المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية/ Mustapha EL MNASFI – مصطفى المناصفي(canalblog.com)

[2] بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية : في الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2015، ص55

ثانيا: نشاة الديمقراطية التشاركية :

يعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية مفهوما حديث النشأة، إذ ظهر أول مرة خلال الستينيات من القرن الماضي في المجال الصناعي والإقتصادي، وهذا عندما لجأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إشارك عمالها وإطاراتها في كيفية تنظيم وتسيير العمل وطرق الإنتاج فيها ومناقشة كل هذه المسائل واتخاذ القرارات الملائمة بشأنها ثم متابعة ومراقبة تنفيذها.،هذه التجربة الناجحة في المجال الإقتصادي، تم اقتباسها وتطبيقها في المجال السياسي خاصة على المستوى المحلي، وذلك بإشراك المواطنين في مناقشة الشؤون والقضايا العامة والتحاور بخصوصها واتخاذ القرارت السياسية التي يقتنعون بها وتنال رضاهم ويحرصون على متابعة تنفيذها من طرف الهيئات الرسمية الممنتخبة [1]ويرجع السبب الرئيسي للأخذ بهذا النموذج الجديد في الممارسة الديمقراطية إلى الإنتقدات المتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية سواء محليا أو وطنيا، وتوسع تطبيق هذه التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ثم انتقلت إلى بلدان أمريكا اللاتينية خلال السبعينات، خصوصا في الأرجنتين والبرازيل التي نشأت بها تجربة راقية في الديمقراطية التشاركية في مدينة بورتو أليقري، والتي لازالت تشكل حتى يومنا هذا من بين أنجح نماذج الديمقراطية التشاركية تطبيقا في العالم، ثم امتد تطبيقها خلال الثمانينات إلى البلدان الأوروبية عموما كإنجلترا أين سميت بالديمقراطية التداولية وكذلك ألمانيا وخاصة في مدينة برلين، لتتعدد وتتنوع تسمياتها بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية المحلية والديمقراطية الجوارية، ومن الواضح أن مختلف هذه التسميات تجعل من الديمقراطية التشاركية ذات بعد محلى أي تطبق على مستوى المجموعات المحلية فقط وهذا غير صحيح بحكم وجود تجارب على مستوى وطني إضافة إلى أن الأسباب الرئيسية لظهورها هي أسباب وطنية مرتبطة بأزمة الديمقراطية التمثيلية عموما وخاصة على المستوى لبرلماني [2]

[1] محمد الويسي ، خيرة الهاشمي ، الديمقراطية التشاركية في دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية ، جامعة إصطنبولي ، معسكر ، 2016-2017،ص41-42

[2] الأمين شريط ، الديمقراطية التشاركية ، الأسس والأفاق ، مجلة الوسيط الجزائر ، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار ، العدد 06 ، 2008 ، ص 25

وبحكم انتشار مفهوم الديمقراطية التشاركية في معظم بلدان العالم وتعدد التجارب من بلد إلى آخر وأحيانا من مدينة إلى أخرى في نفس البلد بسبب اختلاف البيئة المحلية وطرق المشاركة الشعبية، فقد أصبحت محل اهتمام كبير للمفكرين والباحثين في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية والقانونية ومنها خصوصا علم الإجتماع السياسي والقانون الدستوري والعلوم السياسية والإعالم والإتصال، وتعددت التصورات والدراسات الأكاديمية بشأنها كما تعددت الإختلافات بين المناصرين المؤيدين لها من جهة والمعارضين الرافضين لها من جهة أخرى.

ومن المظاهر الدالة على أهمية المكانة التي أصبحت تتبوؤها الديمقراطية التشاركية هي إقدام الإتحاد الأوروبي على تأسيس المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية، وهو عبارة عن شبكة متاحة للمدن والكيانات والجمعيات لتبادل الخبرات والتجارب حول الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، حيث تم إنشاء هذه الشبكة في إطار برنامج للمفوضية الأوروبية وذلك خدمة للتعاون المركزي، وكان تأسيسها رسميا في نوفمبر 2001 أثناء المؤتمر السنوي الأول بمدينة برشلونة

كما أكد مؤتمر للإتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بروكسل يومي 08 – 09 مارس 2004 على أن الديمقراطية الاوروبية في أزمة وهي حصيلة يتقاسمها الكل، وأن الديمقراطية التشاركية هي الحل للأزمة وقيمة مضافة للإتحاد الأوروبي ويجب على الديمقراطية التشاركية أن تضخ دما جديدا للديمقراطية التمثيلية والتنمية مع باقي الشركاء[1]

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الإستفادة من خدمات هذا المرصد غير مقصورة على البلدان االأوروبية فقط، بل هي متاحة لجميع الدول في إطار الإتفاقيات الثنائية بينها وبين الإتحاد الأوروبي، مثلما تم مؤخرا مع الجزائر من خلال إطلاق برنامج "كابدال" سنة 2017 لترقية دور الفاعلين المحليين في مجال التنمية المحلية*

[1] محمد سمير عياد ، الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الإنسان ، مجلة أكاديميا الجزار، دار الكنوز ، العدد 02 ، 2014 ،ص61

ثالثا: مميزات وخصائص الديمقراطية التشاركية:

- تقوم الديمقراطية التشاركية بإتاحة تعاون النخب السياسية فيما بينها، فالنخب التي يمكن أن تتباعد أو تتصارع فيما بينها من خلال التصويت العادي والآلي في الديمقراطية الغير تشاركية ولكن يمكنها عن طريق التشارك أن تتعاون وان تتضافر جهودها من خلال هذا الأسلوب الديمقراطي التشاركي.
- تعتبر الديمقراطية التشاركية هي طريقة لصيانة النظام، لأن الكل سيشعر انه جزء من النظام ومن ثم يبذل مجهودات خاصة لصيانة هذا التشارك، الذي يرى فيه الجميع ضمانة لتحقيق المصالح المشتركة.
- احترام الشرعية، فالشرعية القائمة من خلال التشارك لا يشعر أي طرف فيها بالإقصاء أو التهميش ولكن الجميع يرى فيها مجهوداته الخاصة دوره في البناء المجتمعي. الفعالية فبدونها لا يمكن لأي نظام أو مشروع أن ينجح، فالفعالية مظهر بل شرط لكل عمل يراد له تحقيق أهدافه، فهي عنصر قوي من عناصر الحكم الديمقراطي .
- تتبنى الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من أسفل أي أنها تسعى لأن يشارك المواطن في صناعة القرار ويؤثر به مباشرة.
- تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين و نوابهم ، وبين المواطنين ومشكلاتهم والسعي وراء إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات المطروحة محليا. تلعب المجالس المنتخبة دورا بارزا في آليات تنفيذ الديمقراطية التشاركية.

المطلب الثالث : أهداف الديمقراطية التشاركية :

أهداف الديمقراطية التشاركية يتمثل الهدف الأساسي من الديمقراطية التشاركية في مدى الأهمية الاقتصادية والثقافية المنتظرة من إشراك المواطنين مباشرة في تقديم المقترحات إلى السلطة المركزية بشكل عام والمحلية على وجه الخصوص[1]،ويتم توظيف مقاربة الديمقراطية التشاركية وادماجها في صياغة السياسة العامة المحلية بغرض دعم ختيار البدائل العقلانية للقرارات الإدارية التي تتخذها مجالس

[1] عبد الحميد برابح، الديمقراطية التشاركية ، مجلة القانون ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، العدد 01، أفريل 2011 ، ص105

الجماعات المحلية على الصعيد المحلي لتسيير شؤون المدينة وتحريك عجلة التنمية التي تتماشى ومطالب الساكنة وتحقق مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم مجموعة من الأهداف والمزايا يمكن استعراض أهمها فيما يلي:

- تسمح المشاركة بتنفيذ أسهل للقرارات، لأن المعنيين شاركوا في إنتاجها، الأمر الذي يجعل تقبلها أسهل حتى لو كانت هذه القرارات سلبية، وبالتالي فهي شرط أساسي للسير الحسن للمرافق العمومية
- تؤدي المشاركة إلى ترشيد وعقلنة الإدارة المحلية، وتعديل سياساتها وبرامجها بحيث تجعلها أحيانا تتخلى عن بعض الإجراءات التي تتبعها. ذلك أن مشاركة المواطنين قد تنبه الإدارة المحلية لأخطائها إذا كان ذلك في المراحل الأولية للقرار وتعمل على عدم تكرارها إذا كان ذلك بعد وقوعها
- إن عدم الاهتمام بدور المواطنين ومشاركتهم في تسيير شؤونهم العمومية هو بلا شك خطأ فادح يترتب عنه فشل الإدارة المحلية في تحقيق الأهداف التنموية والتغلب على الصعاب التي تواجهها.
- تسمح المشاركة بمساعدة المجتمع على تحقيق أهدافه وتزيد من قدرة الفرد على التعامل مع مشاكل المجتمع والوصول إلى حلول توافقية بصددها.
- تؤدي المشاركة إلى ترسيخ الثقة بين المواطنين والإدارة المحلية، ذلك أن عدم إشراك المواطنين في المسائل التي تهمهم وبالتالي اتخاذ القرار يستبعد حتما تحقيق رقابتهم وهو ما يؤدي إلى فقدان ثقة المواطنين بإدارتهم.
- لقد أضحت المشاركة اليوم مسألة حتمية في ظل ما أصطلح عليه بدولة الخدمات.
- تعتبر الإطار الذي يعبر فيه المواطن عن إرادته ويراقب من خلالها عمل الإدارة

وفي هذا السياق يرى الباحث المغربي "نور الدين قربال" بأن "الديمقراطية التشاركية ديمقراطية فاعلة لحل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، وتنمية الإرادة السياسية لدى المنتخبين، وتوفير الأمن الاجتماعي والتربية على ثقافة التوافق، والأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجميع، وتتجدد الديمقراطية،

بناء على المواطنة والمدنية والمنفعة العامة وتوفير المعلومة والتدبير الشفاف والمساهمة في اتخاذ القرار، والانتقال من المحلي إلى الوطني

المبحث الثاني شروط ومبادئ الديمقراطية التشاركية :

المطلب الأول : شروط الديمقراطية التشاركية :

ترتكز الديمقراطية التشاركية من جهة، كما عبر عن ذلك الفيلسوف البراغماتي "جون ديوي على "مواطنة نشطة ومطلعة وعارفة" وعلى تكوين مواطنين (Public) نشطين قادرين على تصريف قدراتهم في التنقيب والبحث بأنفسهم عن حلول ملائمة لقضاياهم. وترتكز، من جهة أخرى، على توفر إرادة لدى السلطات والمؤسسات السياسية التمثيلية في تقاسم هذه السلطة، من أجل جعل الوظيفة الديمقراطية تتمحور أكثر حول تحسين أوضاع الناس[1]

إذ تتوقف ممارسة الديمقراطية التشاركية على وجود مؤسسات تتيح مشاركة أعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم، كما تتوقف على موقف فكري واستعداد للتسامح واحترام الآخرين، وتستند إلى استعداد عام لقبول التباين في الرأي والاختلافات، ويمكن القول أن الديمقراطية التشاركية تستهدف "دمقرطة الديمقراطية" نفسها لأنها تخلق آلية جديدة تسمح بمشاركة المواطن في عملية تشاورية داخل مجلس الجماعة المحلية تقوم على أساس تكافؤ الفرص وتساوي الحقوق".[2]

ويمكن تحديد شروط ومبادئ هذه المقاربة الجديدة في تدبير وتسيير الشؤون العامة على النحو التالي:

الفرع الأول: شروط الديمقراطية التشاركية التجسيد الديمقراطية التشاركية ينبغي توافر العديد من الشروط الأساسية، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- وجود مجتمع مدني منظم، أي مهيكل في جمعيات ومؤسسات اجتماعية وثقافية واقتصادية

تؤطر المواطنين في مختلف مجالات، ويشترط في المجتمع المدني أن يكون متميزا عن المجتمع السياسي "المؤسسات السياسية" ومستقلا عنه كما يشترط أن يكون تمثيليا.

[1] بطرس بطرس غالي ، التفاعل بين الديمقراطية والتنمية ، منشورات اليونيسكو، نيويورك ، 2003 ، ص58

[2] الأمين شريط ، مرجع سابق، ص 30-29

- توفير الإعلام بشكل كاف ومتعدد و متنوع للمواطنين، حتى يمكنهم الإطلاع على الشؤون العمومية ويسمح لهم بتكوين آراء حول القضايا المطروحة، وينبغي أن يكون هذا الإعلام مستقلا أيضا باعتباره مظهرا من مظاهر المجتمع المدني.

- توفير وسائل اتصال دائمة وفعالة للجميع، وهذا ما تحققه التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، خاصة الانترنت والتلفزيون والهاتف بكل ما تضمنه من خدمات حديثة، إلى جانب الوسائل المكتوبة الأخرى كإشهار المداولات والقرارات البلدية لتمكين المواطنين الإطلاع والمشاركة وايصال أرائهم.

- وضع إطار قانوني يرتكز على ضرورة إشراك المواطنين في المناقشة وفي اتخاذ القرارات وذلك عن طريق:

  - إلزامية أن تكون قرارات الجماعات المحلية والنصوص القانونية على مستوى البرلمان محلحوار ونقاش عام مسبق، وخاصة مع المعنيين بهذه النصوص
  - إلزامية الهيئات المنتخبة بالأخذ بعين الاعتبار آراء واقتراحات المواطنين، وفي حالة عدمإمكانية ذلك، يجب تبرير وتعليل رفضها حتى يكون للمشاركة أثر فعلي
  - توسيع مجالات التمثيل عن طريق الانتخابات إلى القطاعات الأخرى المرفقية المختلفة بإنشاء مجالس منتخبة للمرتفقين والمستفيدين منها.
  - تنويع طرق الرقابة الشعبية على مستوى تنفيذ وتطبيق القرارات التي تصدر عنالمجموعات المحلية والمرافق، بتكريس حق الإدعاء أمام القضاء لكل ذي مصلحة،وخاصة للمجتمع المدني

المطلب الثاني : مبادئ الديمقراطية التشاركية وأليـاتها

أولا : مبادئ الديمقراطية التشاركية

تقوم الديمقراطية التشاركية على خمسة (05) مبادئ أساسية كبرى، منها ما تتشارك فيه مع الديمقراطية بمفهومها الكلاسيكي، ومنها ما يشكل ميزة خاصة بها، تتمثل في[1]:

- ضرورة إقامة دولة تؤمن بالحق في الديمقراطية التي مصدرها الفلسفة العالمية لحقوق الإنسان.
- ضرورة تطوير وبناء دولة الحق والقانون التي تجعل الإنسان وحاجاته الأساسية هي غاية الحكم والعدالة.
- ضرورة جعل المجتمع المدني الحلقة الاتصالية الأولى بين مجموع المواطنين والنظام السياسي.
- ضرورة تطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة.
- ضرورة جعل المساءلة القانونية والمؤسساتية مرتبطة بالأساس بتقييم السلطة التنفيذية والهياكل اتخاذ القرار المحلية بما يخدم حاجات المواطنين.

وهناك من يحصر المبادئ العامة للديمقراطية التشاركية في المبادئ التالية:

- الحق في التعبير وحرية الرأي والتنظيم والنفاذ إلى المعلومة.
- تطبيق مبدأ المشاركة الشاملة لجميع فئات المجتمع دون إقصاء
- تقنين المشاركة والآليات والأدوات المنظمة لذلك والضمانات القانونية لإرساء مقاربة تشاركية تفاعلية وبناءة ومتلائمة مع الفئات المشاركة
- ضمان مشاركة فعالة وحقيقية في كامل مراحل القرار من الإنجاز إلى التنفيذ (تحديد الحاجيات، التخطيط التنفيذ، التقييم).
- توفير أطر المشاركة (المكان، الموارد البشرية والمالية واللوجستية، الزمن المناسب، الوسائل المعلوماتية... إلخ).
- التأهيل والتكوين لرفع مستوى المشاركة والنقاش

[1] محمد سمير عياد ، نفس المرجع ،ص64-63

- نشر ثقافة وقيم المواطنة بما تتضمنه من واجبات وحقوق إزاء الدولة وازاء المجتمع حتي لاتطغى المطلبية الفئوية والمواضيع الخاصة على المصلحة العامة.
- إعتماد آليات التقييم مدى نجاح المقاربة التشاركية على المستوى المحلي بهدف تطويرها ويكون التقييم في حد ذاته تشاركيا معتمدا على مؤشرات ومقاييس تقييم كمي (تقييم عدد الاجتماعات، عدد الاستشارات، عدد المشاركين، عدد اتفاقيات الشراكة وتقييم كيفي (نسبة مشاركة المرأة، الشباب، الأشخاص المعوقين، محاضر جلسات واعتماد إحصائيات... إلخ)

وبهذا تكون الديمقراطية التشاركية قد أصبحت نموذجا جديدا للعمل الجماهيري، أثبت فعاليته كمكمل للديمقراطية النيابية أو التمثيلية، نظرا للتعقيد الذي أصبحت تتسم به المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحضرية والبيئية، وكذا المشاريع المتعلقة بها، والتي لا يمكن تنفيذ السياسات العامة الخاصة بها دون عرضها على النقاش العام وفتح المجال للمواطنين للمشاركة في إعدادها وتنفيذها وتقييمها المطلب الثالث: آليات ودعائم تجسيد الديمقراطية التشاركية

ثانيا : أليات الديمقراطية التشاركية ومعيقاتها:

لقيام الديمقراطية التشاركية كنظام، يستلزم توافر جملة من الآليات و الدعائم، منها ما هو مكرس قانونا،ومنها ما لم تكرسها القوانين ولكنها لا تمنعها في نفس الوقت وباعتبار هذين العنصرين هما محور الدراسة، فسيم التعرض في هذا المطلب لهذه الآليات والدعائم بصفة نظرية وذلك من خلال تبيان مفاهيمها

1. آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية

أوجدت تجارب تطبيق الديمقراطية التشاركية وخاصة في أوروبا والأمريكيتين، عددا هاما من الآليات لتجسيدها، والتي تختلف باختلاف البلدان وحتى باختلاف المدن داخل نفس البلد ويمكن تقسيمها إلى آليات إجرائية وأخرى تأسيسية.

الآليات الإجرائية: طورت تجارب الديمقراطية التشاركية في العالم، عدة آليات إجرائية لتجسيدها، من بينها الآليات التالية:

- **النقاش العام:** هي من بين الآليات غير المكرسة في ظل التشريع الجزائري، على غرار نظيره في التشريع المقارن كما هو الحال في كندا و الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، هذه الأخيرة التي كرسته بموجب قانون صادر في سنة 1995، ويمارس فيها من قبل اللجنة الوطنية للمناقشة (C.N.D.P) منذ سنة 2002، وهي التي تقرر فتح نقاش عام حول موضوعات محلية أو جهوية أو وطنية تتعلق بخيارات سياسية هامة.[1]

وتسمح هذه الآلية بمناقشة جملة المشاريع المزمع القيام بها بحيث يؤخذ بعين الاعتبار مناقشة مدى أهمية المشاريع وملاءمتها من عدمها، خصائصها وأهدافها الرئيسية، كما أن النقاش العام بنشر المعلومات الخاصة بالمشروع المراد القيام بإنجازه، ومن جهة أخرى تمكين المواطنين لإبداء ملاحظاتهم التي قد يكون لها تأثير نظرا لأهميتها البالغة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية[2]

- **الاستفتاء المحلي:** يعد الاستفتاء المحلي أو ما يعرف بالاستفتاء الإداري من أحدث الآليات المشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تهم الصالح العام، فهو من الأساليب الحديثة المعتمدة خاصة في الدول الديمقراطية الغربية، وذلك نتيجة لاتساع ثقافتها في ميادين اللامركزية والمواطنة والديمقراطية المحلية، كما هو الحال في بريطانيا التي كرستها واعتمدتها، وذلك من خلال تبنيها لأسلوب الورقة الخضراء للتعرف على رأي الجمهور ووجهات نظره حول موضوع معين، كما أن هذه الآلية ترسخت جذورها في المجتمع الأمريكي فهي جد مألوفة في المسائل الإدارية، خاصة مع ما تعرفه أمريكا من تطور تكنولوجي[3]

تخول مثل هذه الآلية للمسؤولين المحليين طلب رأي المواطنين بصفة رسمية، إذ بواسطتها ينادى المواطن من أجل التعبير عن رأيه بواسطة الاستفتاء حول موضوع يراد أخذ قرار بشأنه من طرف هيئة معينة، وبالتالي فهي تجسد أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطيةوالمتمثل في كون الشعب هو مصدر

[1] محمد الويسي، خيرة الهاشمي ، مرجع سابق، ص 53

[2] زياد ليلة ، مشاركة المواطنين في حماية البيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الدولي ، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان ،كلية الحقوق ، جامعة تيزي وزو ، 2010، ص98

[3] سليمة غزلان ، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري ، اطروحة دكتوراة في الحقوق ، فرع القانون العام ،كلية الحقوق، جاعمة بن يوسف خدة ، اجزائر، 2010 ، ص 145-146

كل سلطة، من خلال تمكينه من المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات التي تهم شؤونهم المحلية، وتجدر الإشارة أن الجزائر لا تأخذ بهذه الآلية بالرغم من أهميتها، على عكس فرنسا التي لم تتوانى عن تكريسه

2. متطلبات ومعيقات بناء الديمقراطية التشاركية:

2-1/ متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية :

يستلزم لقيام الديمقراطية التشاركية توفر مجموعة من المتطلبات التي تساعد على أن يستوي البناء الديمقراطي التشاركي، ويمكننا أن نشير إلى هذه المتطلبات ونذكرها كالآتي:

- تأكيد سيادة الشعب وسلطته: وهذا يعني أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة يسير وينظم شكل الحياة السياسية وبناء المؤسسات السياسية للدولة ككل، وجل ما يتعلق بنظام الحكم مسؤولية الشعب وذلك ما يستلزم إشراكه في صناعة القرار بالتقليل من حصر السلطة في يد طبقة معينة ونظرا لتعذر قيام الشعب مجتمعا بمهام الحكم والتسيير، نجد حتمية قيام الديمقراطية التشاركية كالية تضمن الشرعية وبالتالي فإن الحكومة مسؤولة أمام ممثلين المواطنين وهي رهن إرادتهم كما لهم الحق في مراقبة تنفيذ القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحرياتهم المدنية.
- التعدد التنظيمي المفتوح: بما أن التركيبة البشرية لمعظم المجتمعات تختلف وتتنوع ما يقرر لنا عدة اتجاهات وتيارات فكرية و إيديولوجية داخل المجتمع الواحد، ومنه فغن ضرورة حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود، وهي آلية متعلقة بالنظام الحزبي، وتعتبر واسطة بين الحاكم والمحكوم، وتحد من احتكار السلطة من طرف فئة معينة، وذلك ما يضمن إشراكافة فئات المجتمع في الحياة السياسية و الذي يعتبر من أهم متطلبات وأسس قيام الديمقراطية التشاركية.
- تعميق مفهوم المواطنة: وهو مؤشر مهم، فالمواطنة هي شعور دائم ولصيق بالفرد ويجعله ملتزما بالمسؤولية اتجاه الغير الذي يقاسمه العيش على أرض واحدة، ففي الوطن الذي يوفر له مساحة من الحرية و الإبداع في جو مملوء بالأمان و الاستقرار والنظام وبالتالي ينمو لدى هذا الفرد شعور يدفعه إلى الاجتهاد والعمل على سلامة هذا الوطن واستقراره ووحدته واندماجه كما أنها تمكن الفرد

من الحصول على قدرات مادية ومعنوية تؤهل للمشاركة في إنجاز مهام المواطنة كالمشاركة في فعاليات الحياة السياسية.

- تحقيق العدالة الاجتماعية:التي تشكل الشق الاقتصادي للديمقراطية و الديمقراطية التشاركية لما تتضمنه من عدالة توزيع الثروات وعائدات النمو، وهذا عكس ما يحدث في الدول التسلطية، التي تتميز بانعدام العدالة التوزيعية لأنها تستبعد القوى الاجتماعية من عملية توزيع الثروات،لذا فالطبقات المحرومة سياسيا هي كذلك محرومة اقتصاديا، ومع انتشار الحرمان واتساع دائرة الفقر ، لا معنى للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ذلك أن المساوات والعدالة الاجتماعية تعدان متطلبين أساسيين من متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية.
- التداول السلمي على السلطة: والذي يعني أن الوصول إلى السلطة أو التنحي عنها رهن بلا ردة المحكومين، وهي بالتالي ترفض نظرية احتكار الحكم من قبل الحزب الواحد أو الفرد الواحد، كما تمنع استخدام القوة العسكرية للاستيلاء على السلطة إلا ما كان دفاعا عن النفس، والإيمان بحق المجتمع المدني في اختيار حاكميه على مستوى السلطة التنفيذية أو اختيار ممثله على مستوى السلطة التشريعية.

2-2/ تحديات ومعيقات بناء الديمقراطية التشاركية:

رغم القواعد القانونية المؤسسة للديمقراطية التشاركية إلا أنها ستضل هناك مجموعة من المعيقات والتحديات التي قد تحول دون تفعيلها واعطائها القيمة التي تنتظر منها،ويمكن إجمال هذه المعيقات والتحديات فيما يلي:

- ✓ غياب الإرادة السياسية الحقيقية.
- ✓ هيمنة الصفوة واستبعاد الفئات المهمشة نتيجة لسيطرة النخب السياسية أو مجموعة عسكرية أو زعامة روحية تاريخية وراثية (تقليص فرصة التعددية وقوة المؤسسات العسكرية.)
- ✓ ظهور توترات على السطح مثل الاحتجاجات والخروج العشوائي للمواطنين احتجاجا ضد المجالس المنتخبة ومنه غياب السلام والاستقرار

- ✓ صنع توجهات سلبية على أساس أن المشاركة مضيعة للوقت ووضع حواجز وتباعد بين الحكام والمحكومين
- ✓ النظرة الدونية للمواطنين أمثال المرأة
- ✓ وجود قيود قانونية وسياسية في بعض الأحيان نتيجة لضعف البنية السياسية للدولة النامية ضعف وهشاشة الدولة والديمقراطية) وهو نتيجة للاستبداد وغياب الشفافية وتفشي الفساد.
- ✓ ضعف قدرات الفاعلين المحليين : المجالس المنتخبة والجمعيات في مجال المقاربات التنموية
- ✓ سيطرة التخوف بين شركاء التنمية على المستوى المحلي
- ✓ ضعف التواصل بين الفاعلين في التنمية :جمعيات، مجالس منتخبة.
- ✓ خلق الديمقراطية التشاركية ما لا نهاية من الأقطاب مما يحولها أحيانا إلى صيغة تنتج عدم القدرة على اتخاذ القرار.
- ✓ تعدد الأقطاب قد ينتج عنه صراع متواصل حول السلطة ، والذي قد يكتسي صبغة مصالح شخصية أو فئوية
- ✓ التعامل المناسباتي في إشراك الجمعيات في الشأن المحلي سواء على مستوى خطابات الدولة عامة أو خطابات رؤساء الجماعات المحلية خاصة.
- ✓ شح الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية وتطلعات المواطنين وإمكانات مشاركتهم في تدبير الشأن المحلي سواء لدى الجمعيات أو الجماعات المحلية عامة.

المبحث الثاني: مدى فعالية التعاون الدولي من أجل التنمية

تتلقى الدول النامية في إطار التعاون الدولي من أجل التنمية دعما كبيرا ومتزايدا من الدول المتقدمة والصاعدة وكذا المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وهذا يرجع بالأساس للانتشار الواسع والمتزايد لهذه الفواعل وزيادة عدد المانحين والناشطين في هذا المجال، هذا الانتشار الواسع يقابله أمل كبير من الدول النامية في الحصول على المزيد من الدعم من أجل تعزيز التنمية فيها خاصة أن هؤلاء الفواعل قد قدموا التزامات وعزموا على الوفاء بها من خلال العمل المشترك لتحقيق الأهداف المسطرة لهذا الغرض.

المطلب الأول: الجهود الدولية لزيادة فعالية التعاون الإنمائي

أولا : مفهوم التعاون الدولي

1/ تعريف التعاون :

التعاون لغة هو العون المتبادل ، أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين ، وهذا المعن العام لكلمة تعاون ويفهم منه التضافر المشترك بين شخصين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة على وجه العموم[1]

2/ تعريف التعاون الدولي:

هو التعاون وتبال العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة سواء عالميا أو إقليميا أو على لمستو الوطني للدول المشاركة ، ويمتد هذا التعاون ليشمل كافة أصناف العلاقات ليعكس في النهاية بروز مصالح دولية مشتركة ، تقوم جنبا إلى جنب مع المصالح الوطنية الذاتية لكل من الدول الاطراف في هذا التعاون.

ثانيا : الجهود الدولية الإنمائية:

تعتبر مسألة فعالية المعونة موضوع جد هام لإمكانيتها في المساهمة بشكل ملموس في عملية التنمية، وبدأ التركيز على هذا الموضوع بعد الفشل المتكرر لمجموعة من المشاريع والبرامج المتبناة في تحقيق النتائج المرجوة، ويعود ذلك إلى تراكم مجموعة من المشاكل التي نشأت أساسا نتيجة سوء التخطيط والتنسيق وانعدام الاستدامة وتغليب المصالح الذاتية ، فمنذ سنوات التسعينات واجهت الدول النامية انتقادات متزايدة حول فعالية المعونات المقدمة لها، ونتيجة لذلك لقيت النقاشات التي تدور حول التعاون الإنمائي اهتماما متزايدا.

إن ربط المعونات بالتنمية تم على أساس أنها ستؤدي إلى زيادة النمو في الدول النامية، وهو ما سيمكنها من تحقيق الأهداف التنموية المسطرة، لكن على أرض الواقع لا يوجد إثبات على وجود علاقة قوية بين

[1] قاسم علي حاد، أثر التعاون الدولي للمنظمات الدولية في تطوير عملية التنمية ،دراسة حالة إسهامات المجلس الإقتصادي والإجتماعي الدولي في تطوير التنمية ، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، المجلد 4 ؛ العدد 1 ، جوان 2020، ص107

المعونة والتنمية، وبذلك فقد توجهت الجهود نحو محاولة معرفة ما يحول دون ذلك، ويعتبر هذا الأمر أولوية للدول المانحة والمتلقية لها

عقدت أربع اجتماعات عالمية رفيعة المستوى حول فعالية المعونات بداية بروما 2003، باريس 2005، أكرا 2008، بوسان 2011، وقد نظمت من طرف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبدعم من الأمم المتحدة، وتم التركيز في هذه الاجتماعات على زيادة تنسيق جهود المعونة والحاجة إلى مواءمة أنشطة الجهات المانحة على نحو وثيق مع استراتيجيات وسياسات وأولويات الدول الشريكة، وتم الوصول خلال الاجتماعات الثلاثة الأخيرة إلى اتفاقيات مهمة برهنت على التحول الكبير الحاصل في هيكلة المعونة العالمية، فقد تم الانتقال من مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف إلى مقاربة دولية متعددة الأطراف أكثر تكاملا ومدعومة بمشروطية المسؤولية والمسائلة، وفيما يلي أهم ما جاء في الاجتماعات الثلاثة الأخيرة[1]

مؤتمر مونتيري بالمكسيك 17–22 مارس 2002

ركز المؤتمر على أهمية زيادة المساعدات الإنمائية من خلال عدة نقاط

- التركيز على أهمية إشراك القطاع الخاص في المشاريع الممولة عن طريق المساعدات
- التركيز على البلدان الأكثر فقرا خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء البلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية النامية
- التشديد على تحقيق الأهداف الإنمائية
- التأكيد على ضرورة الوصول إلى هدف 7.0 في المائة من الناتج القومي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية و15.0 في ا لمائة إلى 2.0 في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأكثر فقرا . وفك القيود على المساعدات وحث البلدان المتلقية على ضرورة الاستخدام لموارد المساعدات

[1] أطريح كريم ، التعاون الدولي من أجل التنمية برنامج كادبال أنموذجا ، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ؛تخصص : التعاون الدولي ، 2018-2019 ،ص36

- التركيز على القضاء على الفقر
- الشراكة بين الدول المانحة والمتلقية عن طريق تبني البلدان النامية لإستراتيجيات التنمية حسب حاجات التنموية

إعلان روما 24-25 فيفري 2003

إجتمع وزراء ورؤساء 28 دولة متلقية للمعونة وأكثر من 40 مؤسسة تنمية ثنائية ومتعددة الأطراف في روما وذلك في الفترة ما بين 24 - 25 فيفري 2003 وأكدو ا على ضرورة التنسيق من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والتعاون الإقليمي من أجل تحسين فعالية المساعدات والقضاء على الفقر والتسريع في تحقيق الأهداف الإنمائية على أن يتم مراجعة السياسات المتبناة في العام 2005.[1]

إعلان باريس2005

إجتمع وزراء التنمية للبلدان المتقدمة والنامية ورؤساء هيئات التنمية المتعددة الأطراف في 02 مارس 2005 بعد مرور خمس سنوات من انعقاد مؤتمر الألفية والإعلان عن الأهداف الإنمائية لسنة 2015،حيث تم على الاتفاق على زيادة حجم المساعدات وغيرها من موارد التنمية لتحقيق هذه الأهداف بالإضافة إلى زيادة فعالية المساعدات وهو الشيء المهم الذي ركز عليه الإعلان من خلال نقاط رئيسية هي :

- الملكية
- التنسيق
- المواءمة
- الإدارة من أجل تحقيق النتائج
- المسائل المشتركة

[1] نوي سميحة ، دور المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر فقرا : دراسة حالة الدولة الإفريقية الأكثر فقرا ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيشتر في إطار مدرسة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة ،2011-2012 ،ص65

والشيء المميز لإعلان باريس حسب ما ورد فيه هو اهتمامه، ليس فقط بزيادة حجم المساعدات بل بموضوع فعاليتها عن طريق توجيه الجهود بين الدول المانحة والدول المتلقية في إطار شراكة، حيث تم استبدال كلمة دول مانحة وأخرى متلقية بكلمة الدول الشريكة بالإضافة إلى وضع مؤشرات تقيس فعالية المساعدات وفق المبادئ المنصوص عليها في الإعلان و التأكيد على الأثر البيئي للمشاريع الممولة.[1]

جاء في بيان إعلان باريس حول فعالية المعونات ما يلي:

" نحن الوزراء المسؤولون عن تشجيع التنمية في البلدان المتقدمة والنامية ورؤساء هيئات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف المجتمعية في باريس في 02 مارس 2005 نعقد العزم على القيام بتدابير بعيدة الأثر وقابلة للرصد من أجل إصلاح وسائلنا لتقديم المعونات وإدارتها بينما نتطلع إلى الاستعراض الذي تجريه الأمم المتحدة كل خمس سنوات لإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في وقت لاحق من العام الحالي، كما كان الحال في مونتيري ندرك أنه يجب زيادة حجم المعونات زيادة كبيرة لمساندة جهود البلدان الشريكة الرامية إلى تدعيم نظم الإدارة العامة وتحسين أداء التنمية، وسوف تزداد أهمية ذلك إذا أفضت المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف والقائمة والجديدة إلى زيادة في حجم المعونات.

ولقد تابعنا في هذا المنتدى الرفيع المعني بفعالية المعونات الإعلان الذي اعتمده المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنسيق والذي عقد في روما (فيفري 2003)والمبادئ الأساسية التي طرحها اجتماع المائدة المستديرة في مراكش المعني بالإدارة من أجل تحقيق نتائج التنمية (فيفري 2004) وذلك لأننا نعتقدأنها ستزيد أثر المعونات عن طريق تخفيض أعداد الفقراء والحد من عدم المساواة وزيادة النمو وبناء قدرات وتعجل خطى التنفيذ"[2]

مؤتمر تمويل التنمية بالدوحة 2008

[1] نوي سميحة ، نفس المرجع ، ص65

[2] أطريح كريم ، نفس المرجع ، ص 37

انطلقت فعاليات المتابعة الدولي لتمويل التنمية بالعاصمة القطرية الدوحة وبمشاركة قياسية ضمت أكثر من ثلاثة آلاف شخص ،من ضمنهم رؤساء دول وحكومات وقد عني هذا المؤتمر باستعراض تنفيذ آراء مونتيري المكسيك مارس 2002 حيث شهد التركيز على المشاكل الدولية من مكافحة الفقر والمجاعة عبر العالم عن طريق تقليص الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة بالالتزام بتعهدات المساعدات الإنمائية وقد وجه ممثلوا دول الجنوب انتقادات إلى استمرار المشروطية التي واكبت هذه المساعدات وجعلت بعضهما قيودا، تفرض على دولهم في حين اقترح البعض آليات جديدة ومشروعات أكثر فعالية، من جهتها عبرت الدول المانحة من خلال ممثليها في حلقة النقاش عن أهمية إلزام الدول المتلقية بالشروط المتفق عليها بين الشركاء وأشاروا إلى إرساء مبادئ الشفافية والمسألة كعوامل أساسية لتبني سياسات التنمية في الدول التي ينتسبون إليها[1]

وأضاف الأمين العام للأمم المتحدة قائلا "إن مؤتمر الدوحة يأتي في الوقت المناسب وبعد أسبوعين فقط من انعقاد قمة العشرين بشأن الأزمة المالية في واشنطن"، وعقد بان كي مون اجتماعا مغلقا مع وفود 30 دولة بما في ذلك 10 رؤساء دولة وحكومات ومنظمات دولية حول تأثيرات الأزمة المالية.

وقال بان كي مون إن العالم لا يواجه فقط أزمة مالية وإنما يواجه أزمة تغير المناخ وأزمة إنمائية وجميعها مترابطة ومتشابكة ويجب معالجتها معا، وأكد الأمين العام الحاجة إلى خطة عالمية محفزة تلبي احتياجات الاقتصاديات الناشئة والدول النامية، وذلك يشمل حماية الفقراء وعدم التراجع بشأن الالتزامات بالمساعدات الإنمائية والتي تبقى الأساس لتمويل التنمية في العديد من البلدان.

كما تتضمن الخطة ضرورة استخدام الأزمة الراهنة كفرصة للترويج للتنمية المستدامة ومكافحة التغيير المناخي، وقال إنه يمكن مواجهة عدة تحديات في وقت واحد، وهي الأزمة المالية، والتغيير المناخي، وأن الوقت مناسب جدا للتنمية المستدامة الحقيقية، وأكد الأمين العام الحاجة إلى تعددية جديدة قائلا "إن الإصلاح يبدأ بسوق المال، ولكنه لا يتوقف عنده، وأن العالم بحاجة إلى فكر جديد في مجال

1نوي سميحة، نفس المرجع ،ص66

النظامين الغذائي والطاقة، وحول تمويل التنمية والمؤسسات الدولية"، مضيفا أن النمو الاقتصادي سيكون مصدره العام القادم الدول الناشئة والنامية[1].

الشراكة من أجل التعاون فعال : بوسان 29-11-2010 إلى 01-12-2011[2]

في اجتماع بوسان تم إشراك فواعل جدد (خاصة الصين)، وتم استبدال مصطلح فعالية المعونة بفعالية التنمية لتعكس حقيقة أنه إلى جانب المعونة الإنمائية هناك عدد من السياسات المهمة المستخدمة يجب إتباعها إن أرادت الدول تحقيق تقدم في عملية التنمية، وبهذا يجب فحص هذه السياسات عن كثب.

وكانت هذه القمة لتكون تقريبا بدون مغزى بسبب رفض الصين المؤقت توقيع الإعلان النهائي، وقد كان التحدي الأول لهذه القمة هو المحافظة على الزخم الذي اكتسبته أجندة فعالية المعونة في السنوات التي سبقت عقده متمثلة في الاجتماعين الرفيعي المستوى "باريس 2005 وآكرا 2008 "والتي دخل خلالها الشركاء في التزامات متبادلة قابلة للتحقيق والمضي قدما في تنفيذ تلك الالتزامات التي تجد الجهات المانحة خاصة صعوبة في الوفاء بها ، خاصة لما يتعلق الأمر مثلا بمسؤولية الدول الشريكة في التنفيذ بدلا من الجهات المانحة، فالعديد من هذه الجهات لاتتقبل ذلك

أما التحدي الثاني لقمة بوسان فقد كان تحدي إقحام فاعلين جدد (ما ينطبق على مسائل سياسية دولية ينطبق على مسائل التنمية، فالبيئة الدولية قد تغيرت بشكل سريع جدا أكثر من سرعة قدرة الفاعلين في السياسة الدولية من الاستجابة لها)، تثبت التغييرات الحاصلة على الساحة الدولية في مجال التعاون من أجل التنمية خصوصا حقيقة أن الجهات الفاعلة الجديدة كالدول الآسيوية الناجحة اقتصاديا والمؤسسات الخاصة كمؤسسة "بيل" و"ميلينا غايتس" أصبحت تشغل مكانة هامة في هذا المجال،

1الأمين العام يقول إن مؤتمر الدوحة أساسي لوضع استجابة عالمية للأزمة المالية، أخبار الأمم المتحدة ، موقع الأمم المتحدة رابط تمت زيارته يوم : 3-6-2022 ،

الأمين العام يقول إن مؤتمر الدوحة أساسي لوضع استجابة عالمية للأزمة المالية | أخبار الأمم المتحدة(un.org)

2أطريح كريم ، نفس المرجع ، ص42

وقد خففت هذه الفواعل الجديدة بشكل ملحوظ من العبء على دول OECD المانحة بما يتضمن الجانب المالي .

ولأسباب مفهومة فإن الفاعلين الجدد لم يؤدوا التزامهم لاعتقادهم بأن الإجراءات والالتزامات المملاة عليهم مهيمن عليها من طرف الجهات المانحة التقليدية، وبذلك فإن الهدف كان إدماج الجهات الفاعلة الجديدة وخلق علاقات تعاونية جديدة فعالة في هذا الشأن، وقد برزت علامات على أن تنفيذ تلك الالتزامات سيتم في المستقبل بسرعتين متفاوتتين،فالمجموعة الأولى من الفاعلين يواصلون التقيد بالتزامات باريس وآكرا، وتنفيذ ودعم أجندة بوسان لتعاون إنمائي أكثر فعالية وهو ما يجعلها بذلك المجموعة الأسرع، أما المجموعة الثانية من المانحين فهي لا ترى نفسها ملتزمة بتنفيذ التزامات الماضي والحاضر رغم أن بعضها قد التزم جزئيا (البرازيل، الهند) وتبريرها لذلك أن النقاشات والمحافل الدولية في هذا الشأن لازالت تعكس الأشكال القديمة، شمال جنوب، كما أن جهود التحديث المبذولة لم تكن مقنعة.

المطلب الثاني : أهم الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية

مع بزوغ الألفية الجديدة دخلت صناعة التنمية عهداً جديداً ، حيث أصبحت التنمية صناعة لها عناصر محددة وآليات مضبوطة، يعمل في إطارها العديد من أصحاب المصالح. ولعل من أبرز هؤلاء هيئات ووكالات ومنظمات التنمية الدولية والإقليمية التي تشترك مع مجموعات من الدول النامية في علاقات شراكة وتعاون من أجل التنمية و أصبح مجال المساعدات الإنمائية أيضا، صناعة في حد ذاته تتشارك فيها مجموعة كبيرة من الجهات المانحة التي ما فتئت تتزايد من ثنائية ومتعددة الأطراف رسمية وغير رسمية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات خاصة وحتى أفراد، وسنحاول الوقوف في هذا المطلب على أهم الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية[1]

أولا : المؤسسات المالية الدولية والإقليمية :

يشير مصطلح المؤسسات المالية والدولية والإقليمية إلى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي

[1] نوي سميحة ، نفس المرجع،ص67

بالإضافة إلى أربعة بنوك تنمية إقليمية وهذه البنوك تتمثل في بنك التنمية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي،بنك التنمية الآسيوي، بنك التنمية الإفريقي ، البنك الأوربي لإعادة الإعمار التنمية .بالإضافة إلى بنوك دون إقليمية تعمل هذه البنوك بشكل مستقل عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى هذه المؤسسات والوقوف على مدى فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الفقيرة عبر العالم .

- صندوق النقد الدولي (FMI) : يضطلع صندوق النقد الدولي بتحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق عدة وظائف للصندوق منها تسهيل حركة نمو التجارة الدولية نموا متوازيا ومراقبة سعر الصرف الأجنبي دون تشديد القيود على التجارة والصرف غير أن الوظيفة التي اضطلع بها الصندوق تتبلور في مساعدة الدول الأعضاء بإمدادهم بالنقد الأجنبي اللازم لمعالجة عجز موازين المدفوعات .وبالرغم من أن صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمساعدات أو بنك التنمية فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي. وكونه أهم مؤسسة دولية فهو ينسق جهوده مع جميع الجهات المانحة[1]
- البنك العالمي (BM) : تطور فهم البنك العالمي ل عملية التنمية منذ منتصف تسع ني ات القرن العشرين حيث كان البنك العالمي يركز على مساعدة البلدان الأعضاء في إصلاح أنظمتها الاقتصادية وإقامة بنيتها الأساسية كالطرق والسدود ليحول دور البنك إلى قضايا التنمية البشرية والإنسانية من توفير الرعاية الصحية والتعليم الجيد والتمكين وضمان سيادة القانون وقضايا البيئة والتنمية المستدامة.
- البنووك التنمية الإقليمية : يشير اصطلاح «بنوك التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف» إلى أربعة بنوك للتنمية الإقليمية: بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الآسيوي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومجموعة بنك التنمية للدول الأمريكية . تتميز بنوك التنمية الإقليمية الأربعة بقاعدة عريضة من الأعضاء تشمل بلدانا نامية مقترضة وبلدانا مانحة ولا تقتصر عضويتها على بلدان إقليم بحد ذاته ولكن لكل بنك وضعه القانوني المستقل و نظامه الخاص في إدارة عملياته

[1] نفس المرجع،ص67

وتحافظ بنوك التنمية متعددة الأطراف على مستوى عال من التعاون وسنتطرق إلى كل بنك على حدى

- ✓ **بنك التنمية الإفريقي** : تأسس البنك الأفريقي للتنمية في عام 1964 بهدف خفض الفقر وتشجيع الاقتصاد وتنمية المجتمع في أفريقيا. ويقدم البنك منحا للحكومات الأفريقية ويستثمر في شركات خاصة تعمل هناك. وهو من بنوك التنمية الصغيرة لكنه يقوم بدور قيادي متزايد في مبادرات لتشجيع تمويل البنية التحتية والتكامل الإقليمي في أفريقيا1، وهو مؤسسة مالية تنموية إقليمية متعددة الأطراف تتشكل من 53 بلدا عضوا من بلدان إفريقية و25 بلدا من آسيا وأوروبا وأمريكا هدف هذا البنك هو تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي للبلدان الإفريقية بشكل فردي أو جماعي[2]
- ✓ **البنك الأسيوي للتنمية** : البنك الآسيوي للتنمية مؤسسة مالية تنموية إقليمية متعددة الأطراف تقوم بإقراض الدول النامية في منطقة آسيا، يقدم البنك الآسيوي للتنمية المساعدة للدول النامية من أعضائه والتي تم تصنيفهم في ثلاثة مجموعات كالتالي 1- الدول التي ينخفض فيها إجمالي النتائج الفرد انخفاض ا شديدا وتكون قدرتها على تسديد الدين بأقساط سنوية محدودة وتكون مستحقة للحصول على تمويل الصندوق الآسيوي للتنمية ؛ 2- تشمل الدول التي يكون فيها دخل الفرد متوسط الانخفاض وحققت مستوى متوسط من التنمية الاقتصادية تكون لديها قدرة متزايدة على خدمة ديون تكون مؤهلة للحصول على مبالغ تحويل محدودة من الصندوق الآسيوي للتنمية ؛ 3- البلدان ذات الدخل متوسط الارتفاع والمرتفع والتي تتمتع بقدرة عالية نسبيا على تسديد الدين بأقساط سنوية ولا تستحق إلا الحصول على تمويل من البنك[3]

[1] البنك الإفريقي للتنمية ، مركز معلومات البنك، موقع إلكتروني، رابط تمت زيارته يوم : 2022/6/3، البنك الإفريقيّ للتنمي Bank Information Center |

[2] نوي سميحة ، نفس المرجع ، ص73

[3] نفس المرجع ، ص74

- ✓ **البنك الأوروبي للتعمير والتنمية** : البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تأسس في عام 1991 لمساعدة دول الاتحاد السوفيتي السابق على التحول إلى اقتصاد السوق، وهو يقدم قروضا إلى الكيانات التجارية، ويسيطر على البنك أكثر من 60 عضوا مساهما بينهم أعضاء الاتحاد الأوروبي و الولايات ا لمتحدة.
- ✓ **بنك التنمية بين دول أمريكا** : يعمل بنك التنمية بين دول أمريكا على تقديم المساعدات المالية لدول أمريكا اللاتينية ودول منطقة البحر الكاريبي للمساعدة في الإسراع بعملية النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. الى جانب البنك هناك مجموعة من بنوك التنمية البينية والتي تتكون من هيئة الاستثمار بين دول أمريكا وصندوق التنمية متعدد الأطراف ، الذي أنشئ العام 1992 لنشر الإصلاحات في مجال الاستثمار وتنشيط عملية التنمية و للبنك صندوق للعمليات الخاصة بالإقراض الامتيازي يقدمها للبلدان الفقيرة.

بنوك التنمية دون الإقليمية : صنف عدد من بنوك التنمية دون الإقليمية والتي أنشأت لأغراض التنمية مثل :

البنك الكاريبي للتنمية

بنك أمريكا للتكامل الاقتصادي

بنك شرق إفريقيا للتنمية

بنك غرب إفريقيا للتنمية

بنك إفريقيا الوسطى للتنمية

ثانيا : المنظمات الدولية والحكومية :

وتتمثل في الأمم المتحدة وهي أهم منظمة دولية، اللجنة او المفوضية الأوربية بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية وسنحاول الوقوف علة مختلف المساعدات التي تقدمها هذه المنظمات من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

- منظمة الأمم المتحدة (ONU): طبقا للمادة 31 من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية الصادر عن الأمم المتحدة في 12 ديسمبر 1984 فإنه يجب على جميع الدول أن تشارك في رخاء وتقدم الاقتصاد العالمي مع مراعاة الارتباط بين الرفاهية الاقتصادية للدول المتقدمة تنمية الدول النامية وأن نجاح المجتمع الدولي في تحقيق الرخاء لكل البلدان يعتمد بصفة أساسية على مدى التعاون بين أعضائه .ويتمثل دورها في تحقيق التنمية من خلال المجلس الإقتصادي والأجهزة الفرعية التابعة لها في جميع القارات .
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD): يعتبر هذا الجهاز من أهم أجهزة الأمم المتحدة في مجال التنمية وقد أنشئ كقاعدة عامة من أجل تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية لتطوير نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية والفنية مما يؤدي إلى خلق الظروف التي من شأنها أن تجعل الإستثمار أكثر فاعلية .ومن أهم توجهات برنامج الأمم المتحدة فيما يلي :
  - ✓ الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية
  - ✓ الحكم الديمقراطي
  - ✓ البيئة والتنمية المستدامة
  - ✓ منع الأزمات والإنعاش.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)[1]: وهو جهة النشاط المعني بالبيئة والتابع لمنظمة الأمم المتحدة، أنشئ في نفس الوقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان في مدينة ستوكهولم بالسويد في العام 1972 .ويقع مقره في مدينة نيروبي في كينيا ولدى البرنامج ستة مكاتب إقليمية في مناطق مختلفة من العالم .

تأسس هذا البرنامج لتشجيع قيام شراكات لرعاية البيئة على نحو يتيح للأمم والشعوب تحسين نوعية حياتها دون إضرار بنوعية حياة الأجيال المقبلة، وأولوياته الرئيسية تشمل :

- ✓ لدي البرنامج نظام للرصد والتقييم والإنذار المبكر في مجال البيئة حول العالم

[1] نوي سميحة ، نفس المرجع ،ص77

- ✓ تشجيع النشاط البيئي حول العالم وزيادة الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية
- ✓ تبادل المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئيا وإتاحتها للجميع
- ✓ تقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسساتية للحكومات والمنظمات الإقليمية.

مرفق البيئة العالمي (EFM): أنشأ مرفق البيئة العالمي(EFM)العام 1991 مقره واشنطن بشراكة بين (PNUD) و(PNUE) والبنك العالمي من أجل تخصيص قسم ايكولوجي في برامج التنمية الإقليمية والمحلية خلال تقديم المنح والقروض المنخفضة الفائدة إلى الدول النامية وهذا المرفق هو ألية لتمويل مشاريع الأجندة 21.[1]

جهات مانحة أخرى : زاد التمويل الإنمائي المقدم من مانحين رسميين غير أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ومن منظمات غير حكومية ومن منظمات دولية أخرى من منظمات المجتمع المدني منذ اعتماد إعلان الألفية زيادة كبيرة

- ✓ المجتمع المدني : إن أهمية المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية التي تمثل الجزء الأكبر من هذا القطاع تجلت في السنوات الأخيرة نتيجة لوجود ظاهرة العولمة وما تحتاجه العالم من عوامل مادية لها تأثيرات على البيئة بشكل عام، ومن سياسات إقتصادية تؤثر بشكل سلبي على الفئات الفقيرة في المجتمعات المختلفة وتعمل مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الدولي من تقديم المساعدة من القضاء على الفقر وإحلال السلم.
- ✓ المنظمات غير الحكومية : رغم التباين بين المنظمات غير الحكومية من حيث مواردها وقدراتها وخبراتها وإيديولوجياتها ومع ذلك فإن العديد منها لعب دور بل اعتبر كثقل مواز ي حتى ضد المؤسسات المالية الدولية مثل (FMI) و (BM) وبرامج الوكالات الدولية الأخرى فمختلف المنظمات غير الحكومية تقيم تأثير برامج التنمية على الرعاية الصحية ومياه الشرب وحماية التنوع البيولوجي ومكافحة التلوث والمحافظة على البيئة ، كما تزيد وعي الشعوب بخطر الأنشطة الإنمائية من التدهور البيئي والظلم الاجتماعي وفساد الإدارة والسياسة

[1] نفس المرجع ،ص77

لكن من المؤسف أن حوالي 2 في المائة فقط من مساعدات التنمية الرسمية توجه عن طريق المنظمات غير الحكومية[1]

ثالثا : أهداف المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية

منذ بداية الحرب العالمية الثانية قدمت مبالغ ضخمة كمساعدات للتنمية في الدول النامية هدفها الظاهر هو تعزيز النمو و تحقيق التنمية بهذه البلدان، لكن وبتتبعنا مسيرة تقديم المساعدات نجد لها أهداف أخرى غير معلنة و دوافع تخص الدول المانحة أكثر مما تفيد الدول المتلقية[2]

- **دوافع منح المساعدات الإنمائية والدولية:** لقد كان الهدف الأساسي للمساعدات الإنمائية هو سد الفجوة التمويلية في البلدان النامية وخلق فرص الاستثمار من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر كهدف أخلاقي وإنساني بالدرجة الأولى . لكن وعلى أرض الواقع ورغم نجاح أول تجربة للمساعدات الإنمائية والمتمثلة في مشروع مارشال الذي عمل فعلا على تقوية الاقتصاد الأوربي ، نجد أن المساعدات أخذت منحى آخر فقد تعددت دوافع منحها حسب الظروف السياسية والأهداف الإقتصادية التي كانت تخدم بالدرجة الأولى الدول المانحة.وتتمثل الدوافع فيما يلي :

✓ **الدوافع الإقتصادية** :وتممثل في تقديم المساعدات الإنمائية للدول الفقيرة في دة دوافع أهماها :

1- مساعدة الدول المانحة على خلق أسواق داخل الدول النامية وتصريف فوائضها

2- نشر مبادئ إقتصاد السوق.

✓ **الدوافع السياسية** : تعتبر الدوافع السياسية في منح المساعدات الإنمائية أهم الدوافع التي اعتمدتها الدول الغنية في تخصيصها للمساعدات، وذلك منذ ظهرها أثناء أربعينات القرن العشرين و إلى غاية يومنا هذا، بل أن الدوافع السياسية جعلت الدول المانحة تتنافس على

[1] نفس المرجع ، ص 80

[2] نفس المرجع،ص83

مناطق معينة ربما لم تكن بحاجة كبيرة للمساعدات ، في حين أهملت مناطق هي بأمس الحاجة إلى المساعدات لكن موقعها الجيوسياسي لا يملك نفس الأهمية.

- ✓ **الدوافع الإنسانية** : على الرغم من أنّ أهداف المساعدات الإنمائية القائمة على المصالح من وراء تقديم المساعدات الإنمائية للدول النامية فإننا لا نستطيع أن نجرده هذه الأخيرة من الترعة الإنسانية في تقديم مثل هذه المساعدات،فهناك من يرى في الدول المتقدمة أن تقديم المساعدات واجب لاعتبارات عدة تتمثل في:
  - من حق الدول الفقيرة الاستفادة والمشاركة في ثروات العالم
  - إعتبار قضية التنمية كلا لا يتجزأ، فلا يجوز أن ينقسم العالم إلى عالمي غني وفقير
  - إعتبار حالة العوز والجوع في البلاد الفقيرة كظاهرة منطقية لسوء توزيع الموارد والدخل على المستوى العالمي
- ✓ الدول الغنية هي المسؤولة عن تدهور أوضاع البلدان الفقيرة وعليها تحمل مسؤوليتها فالمساعدات ليست صدقة بل هي تعويض مستحق.
- ✓ **دوافع ثقافية** : لقد ارتبطت المساعدات الإنمائية بشروط وإن لم تكن معلنة أورسمية منها التدخل في نظام الدولة،وتغيير السياسات والأولويات الوطنية ومحاولة تغيير سياسات معينة، وشروط تمويلية وإدارية شتى وبالطبع فقد أدى ذلك إلى تداعيات ثقافية مثل نشر القيم الاستهلاكية الغربية والأخلاق والثقافة الغربية فقد أعلن الكونجرس الأمريكي العام 1961 علنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت المساعدات الانمائية من أجل تعزيز قوى الحرية وذلك بقيامها بمساعدة شعوب البلدان الأقل تطورا ، لكي تتمكن هذه الشعوب من تطوير مواردها وتحسين مستويات معيشتها ولن تساعد المساعدات في تنشيط النمو الاقتصادي فقط بل سوف تقلل حجم البؤس الجماهيري وتير بالشعوب إلى تبني القيم الغرب.[1]

[1] نفس المرجع ، ص86

الفصل الثاني : دراسة حالة كابدال بلدية مسعد أنموذجا

تمهـيد:

في إطار سعي الدولة الجزائرية لتحقيق تنمية محلية مستدامة ومندمجة، ويقينا منها أن هذا الأمر يتطلب القيام بمجموعة كبيرة من الإصلاحات على المستوى المحلي تستهدف جميع القطاعات وتقوم بإشراك جميع الفاعلين سواء على المستوى المحلي أو الوطني، بادرت الدولة الجزائرية بعقد شراكة ثلاثية مع كل من الإتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستفادة من الخبرات والتجارب الطويلة لهؤلاء الشركاء في هذا المجال،شراكة ثلاثية تتجسد في مشروع تعاون "كابدال" والذي يقوم على دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة ومندمجة.

وهي هذا الإطار ايضا نجد أن بلدية مسعد قد أختيرت كبلدية نموذجية من البلديات المختارة من أجل وضع برنامج وإطار خاص بها لتحقيق وإستهداف لتعزيز التنمية المحلية فيها من تخلال تجسيد التعاون وتفعيل دور المواطنة من خلال مقاربة الديمقراطية التشاركية ، وفي هذا الفصل الثاني سنتعرف على برنامج كابدال وعلى أهم محاوره وأهدافه وكما سيتم لتطرق على حالة بلدية مسعد كونها إحدى البلديات النموذجية المختارة لتجسيد مشروع كابدال فيها.

المبحث الأول : مفهوم برنامج كابدال

المطلب الأول : تقديم ببرنامج كابدال:

أولا : تعريف ببرنامج كابدال :

تفاعلا مع المبادرات الجزائرية في مجال الديمقراطية التشاركية، أبدى العديد من الفاعلين الدوليين استعدادهم لمرافقة المسعى الجزائري والتعاون مع السلطات الجزائرية المركزية والمحلية، وعلى رأسهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) والاتحاد الأوروبي، اللذان أطلقا بالتعاون مع وزارة الداخلية برنامج «دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية» المعروف اختصارا ببرنامج أو مشروع (كابدال) (CapDeL)، أو برنامج «دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية». (كابدال) هي الكلمة المعربة عن المصطلح الفرنسي

(Cap DeL) الذي هو اختصار:

«Programme de renforcement des Capacités des acteurs du Développement Local».

هو برنامج تشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتمويل من طرف الشركاء الثلاث (الحكومة الجزائرية، الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية)، بمبلغ مالي قدره 10 مليون يورو، للتنمية بن 000 170 يورو. وتعتبر هذه الشراكة بمثابة السند التقني الذي يتلخص في جلب الخبرة وتسيير المشاريع بحيث:

- ✓ تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية.
- ✓ تنضم وزارة الشؤون الخارجية إلى المشروع كشريك لإفادة الجزائر وجماعاتها الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية التشاورية، من أجل بناء نموذج جزائري فعال ومن ثم الترويج له دوليا.

- ✓ يساهم الاتحاد الأوروبي بتجربته ودعمه المالي، بصفته مرقيا للتنمية الإقليمية كأداة للحكامة الراشدة، وكذا بتجارب أقاليم دولة الأعضاء في تنفيذ السياسات الإقليمية.
- ✓ ويساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بخبرة عقود في دعم التنمية المحلية عبر جميع أنحاء العالم وكذا في تنفيذ السياسات العمومية في الجزائر[1]

يعتبر برنامج كابدال واحدا من أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وخاصة أنه جاء في إطار مبادرة الحكومة الجزائرية في ترقية دور الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، ويبرز ذلك من خلال ما جاء به دستور 2016 في المادة 15 التي أكدت على أن الدولة تقوم على أساس مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات بما يتيح للشعب فرصة التعبير عن إرادته في ظل قيام الدولة بتشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية. (المادة رقم 16 من القانون 16-10، 2016)وانطلاقا من أن برنامج كابدال يشكل أحد أسس الإدارة الإستراتيجية التي اعتمدتها وزارة الداخلية في إطار الإصلاحات المؤسساتية، فإنه قد تم اختيار عشر (10) بلديات نموذجية في المرحلة الأولية للمشروع وهذه البلديات النموذجية العشرة هي:

- ✓ تيميمون (أدرار)،
- ✓ جانت (اليزي)،
- ✓ أولاد بن عبد القادر (الشلف)،
- ✓ بني معوش (بجاية)،
- ✓ الغزوات (تلمسان)،
- ✓ تيقزيرت (تيزي وزو)،
- ✓ مسعد(الجلفة)،
- ✓ جميلة (سطيف)،
- ✓ الخروب (قسنطينة)،

[1]االطيب بوهلال ، مقاربة كابدال التشاركية ،كألية لتحقيق الديمقراطية المحلية في الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، تاريخ النشر : 26-12-2019 ، ص242-243

- ✓ وبابار (خنشلة)[1]

يقوم برنامج كابدال من أجل تحقيق المبادئ السابقة الذكر على تطبيق أسس الشراكة بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، حيث تمثل الشراكة السند التقني الذي يتلخص في إدارة المشاريع واستقدام الخبرات وهذا عن طريق مجموعة من الالتزامات تتمثل فيما يلي:

- ✓ تقوم وزارة الدالخية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بصفتها تحمل إسم الحكومة الجزئرية بالقيام بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث التنمية الإقتصادية والحكامة .
- ✓ تشارك وزارة الشؤون الخارجية في مشروع بهدف إفادة الجزائر والجماعات الإقليمية فيها من عديد من التجارب الناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية التشاورية ، من أجل صنع برنامج جزائري فعال في هذا المجال
- ✓ الإتحاد الأوروب وبصفته شريك وفعال في البرنامج فهو يشارك بدعمه المالي للبرنامج وكذا بتجربته عن طريق تقديم التجارب الناجحة في الدول الأعضاء فيه
- ✓ يساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بخبرته المكتسبة من عقود في مجال التنمية المحلية في مختلف دول العالم بدعمه للتنمية المحلية في الجزائر[2]

ثانيا : شركاء في برنامج كابدال :

أطلقت الحكومة الجزائرية إبتداء من تاريخ 2017/01/15 برنامج كابدال ،وتشرف على تنفيذه ومتابعته وزارة الداخلية والجماعات المحلية بشراكة مع برنامج الأمم لمتحدة للتنمية ومفوضية الإتحاد الأوروبي بالجزائر، وقد خصص لهذا البرنامج الذي يمتد على ثلاث سنوات (2017-2020) عن طريق تمويل مشترك بقيمة 10 مليون يورو مقسمة على الشركاء الثالث :

[1] صالحي بن صالح ، نورالدين حاروش، كادبال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية واسياسية ، أفريل 2019 ،ص1371

[2] أمينة طواوالة ، برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين كادبال ، خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة ، مجلة القنون الدستوري والمؤسسات السياسية ، 2018، ص115

1- الحكومة الجزائرية تساهم بـ 5.2 مليون يورو .

2- الإتحاد الأوروبي يساهم بـ: 7.7 مليون يورو .

3-برنامج الأمم المتحدة للتنمية بـ: 170.000 يورو.

المطلب الثاني :أهداف ومحاور برنامج كابدال :

أولا : أهداف برنامج كابدال :

تحت شعار «ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية» يسعى برنامج (كابدال) إلى دعم الفاعلين المحليين المكونين من الأصناف التالية: - الفاعلون الأساسيون: وهم المنتخبون والإدارة المحلية.

يهدف "برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية / البلديات النموذجية (كابدال) :ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية"، المنفّذ من طرف الحكومة الجزائرية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والإتحاد الأوربي، إلى تعزيز قدرات الفاعلين في مجال التنمية المحلية .

بالفعل فإن برنامج "كابدال" يعمل على ترقية مقاربة للتنمية المحلية تنطلق من القاعدة نحو القمة (من الأسفل إلى الأعلى)، لمقاربة جديدة: إقليمية، تشاركية(متعددة الفاعلين) ومندمجة (متعددة القطاعات ومتعددة يحملها فاعلوا الإقليم أنفسهم، طبقاً المستويات) وذلك من خلال إرساء حكامة محلية تشاورية وشفافة[1].

يهدف برنامج كبدال إلى تهيئة الظروف اللازمة لإرساء قواعد وأطر محلية تجسد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من خلال تعزيز قدرات الفاعلين المحليين، من مختلف القطاعات وشرائح المجتمع المدني* وتعبئة طاقاتها وكفاءاتها بهدف صياغة علاقة تفاعلية بين المواطن ومؤسسات وهيئات الدولة على المستوى المحلي من أجل تفعيل وتحقيق تنمية محلية بما يتناسب مع الخصوصية الجزائرية.

وقد أشار برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في ندائه الثاني لهيئات المجتمع المدني في هذه البلديات، إلى أن الهدف من هذا النداء السماح للفاعلين المحليين من تبني مقاربة مستجدة للحكامة

1النداء رقم 02 القتراح مشاريع موجه للجمعيات المحلية في البلديات النموذجية لبرنامج "كابدال"، المرحلة ألولى نداء القتراح أفكار مشاريع لتعزيز المجتمع المدني والتنمية االقتصادية المحلية ، ص3

المحلية التشاورية والشمولية التي يروج لها البرنامج من جهة، والمساهمة بشكل ملموس في تنمية إقليم بلدي من جهة أخرى عن طريق تعزيز قدراتها التنظيمية والخاصة بتسيير المشاريع التنموية.[1]

وأكد النداء الثاني للبرنامج، أنه يتعين على الجمعيات اقتراح مشاريع مندمجة بعدما قسمها إلى مجموعتين، مشاريع تساهم للمجموعة الأولى في تعزيز المجتمع المدني تحت منظور تدعيم وترسيخ ثقافة الحكامة التشاورية والتنمية المحلية الشاملة، ومشاريع تساهم للمجموعة الثانية في دعم التنمية الاقتصادية المحلية البيئية، وضبط برنامج كابدال الحد الأدنى والأقصى للتكلفة الإجمالية لكل مشروع بالإضافة إلى فترة إنجاز المشروع وذلك كما يلي:

و يهدف برنامج كابدال من خلال مقاربة نموذجية سيتم تنفيذها في 10 بلديات عبر التراب الوطني، إلى تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكامة بلدية تشاورية مهتمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة. وستختبر هذه المقاربة النموذجية على مدى أربع سنوات (من بداية 2017 إلى نهاية 2020) في عشر بلديات نموذجية عبر التراب الوطني لاستخلاص الدروس والممارسات الجيدة على المستوى المحلي ومن ثم رفعها إلى المستوى المركزي لكي تعمم بعد ذلك على جميع بلديات التراب الوطني

يطبق برنامج (كابدال) من الناحية الجغرافية على 10 بلديات نموذجية : بحيث تم اختيار هذه البلديات كعينة أولية لتمثل ثراء وتنوع الإقليم الوطني من حيث الطبيعة والجغرافيا والثقافة والتراث والخصوصية الاقتصادية لكل إقليم ومستواه التنموي. فمنها بلديات ساحلية، جبلية ومنها الهضاب العليا والسهوب، وأخرى من الجنوب الكبير، وستشكل هذه البلديات النموذجية العشر حقول تجارب ملائمة

---

* **المجتمع المدني: وهم جمعيات المجتمع المدني وسائر المواطنين غير المهيكلين داخل الجمعيات. وكل التنظيمات المهنية والحرفية والمتعاملون الاقتصاديون المحليون. حيث يسعى هذا البرنامج يسعى إلى ترقية المواطنة النشطة والفعالة القادرة في إطار ديمقراطية تشاركية محلية على الإسهام في تنمية الجماعة المحلية للتعزيز الديمقراطية التمثيلية والتشاركية.**

[1] برنامج كابدال يطلق ندائه الثاني لإقتراح مشاريع جمعوية للتنمية المحلية على مستوى بلديات نموذجية ، جريدة الحياة العربية ، 2020/7/27 ، رابط تمت زيارته : 2022/6/5

برنامج (كابدال) يطلق ندائه الثاني لاقتراح مشاريع جمعوية للتنمية المحلية على مستوى بلديات نموذجية – الحياة العربية (elhayatalarabiya.net)

لتنفيذ مقاربة كابدال النموذجية، بحيث ستتم الاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة لتلك البلديات نماذج تتبناها بلديات أخرى عبر التراب الوطني مشابهة لها من حيث المقومات مستقبلا، في هذه النقطة بالذات يؤخذ على البرنامج اقتصاره على عشر بلديات من أصل 1541 بلدية في كل التراب الوطني، في تشكل نسبة ضئيلة جدا الأمر الذي يخلق جوا من اللامساواة بين الجماعات الإقليمية وعلى الرغم من أن إدارة المشروع تبرر انتقاءها لتلك البلديات بصورة تضمن التنوع الذي يعرفه التراب الوطني من حيث مساحة كل بلدية وإمكانياتها المادية والبشرية وموقعها الجغرافي، إلا أنه لا يخفى تعطش كل البلديات الجزائرية المثل هذا الدعم المالي والتقني خاصة البلديات النائية المهمشة، ولكن ما يخفف من وطأة هذه اللامساواة وعدم التكافؤ في الفرص عزم الحكومة على تعميم المبادرة – إن نجحت- على كل البلديات مستقبلا. ومع ذلك لا يمكن إنكار أن اختيار عشر بلديات نموذجية فقط يعد خيارا استراتيجيا من طرف الحكومة على اعتبارها عينات مصغرة يمكن التحكم بها وتركيز الجهود عليها مع الأخذ في الحسبان أنها التجربة الأولى من نوعها في الجزائر، كى لتصبح هذه العينات مستقبلا نماذج يحتذى بها في مجال الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة.[1]

جدول رقم 01 يبين بلديات العشر النموذجية ولكل بلدية خصوصيتها المصدر " **صالحي بن صالح ، نورالدين حاروش ، كادبال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية واسياسية ، أفريل 2019 ،ص1372**"

[1] الطيب بوهلال ، نفس المرجع ، ص243-244

البلدية	الموقع الجغرافي	الخصوصية
تيميمون(أدرار)	الجنوب الغربي	الواحات -منطقة سياحية
جانت (إيليزي)	الجنوب الشرقي	منطقة حدودية -منطقة سياحية
أولاد بن عبد القادر (الشلف)	الشمال الغربي	منطقة ريفية – فلاحية
بني معوش (بجاية)	الشمال الشرقي	منطقة ريفية جبلية
غزوات (تلمسان)	الشمال الغربي	منطقة ساحلية
تيقزيرت (تيزي وزو)	الشمال الأوسط	منطقة ساحلية
مسعد (الجلفة)	الهضاب العليا الوسطى	منطقة ريفية
جميلة (سطيف)	الهضاب العليا الشرقية	منطقة سياحية
الخروب (قسنطينة)	الشمال الشرقي	منطقة حضرية
بابار (خنشلة)	الشمال الشرقي	منطقة ريفية

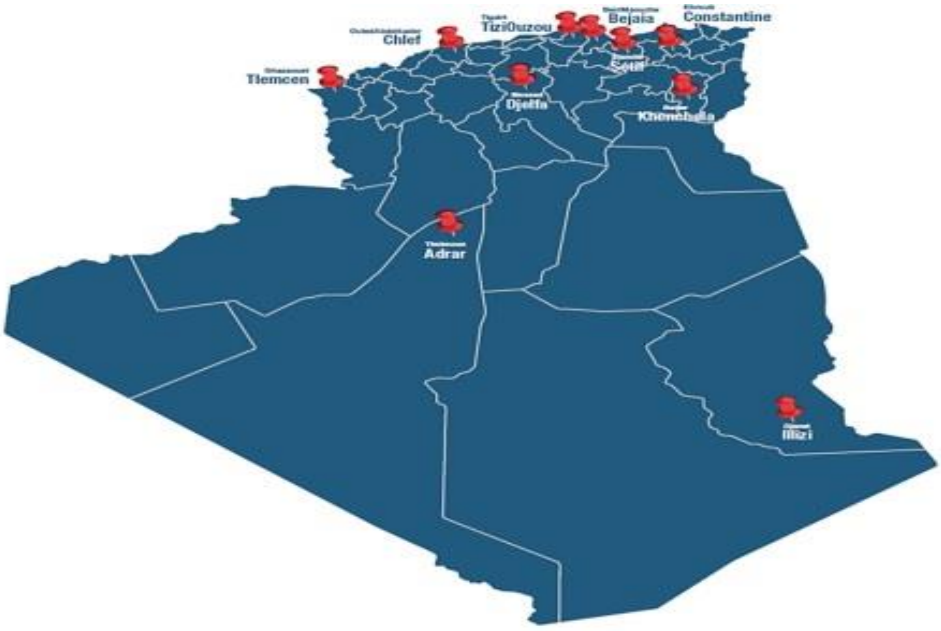

خريطة تبين البلديات النموذجية العشر المختارة من طرف برنامج كابدال " **صالحي بن صالح ، نورالدين حاروش ، كادبال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشا ركية والتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية واسياسية ، أفريل 2019 ،ص1372**"

ثانيا : محاور برنامج كابدال :

بموجب الاتفاق الذي كان بين الشركاء المؤسسين للبرنامج تم الاتفاق على أربعة محاور أو مجالات أساسية للبرنامج تتمثل فيما يلي:

دعم الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين:

حيث يتعلق الأمر في هذا المحور، بوضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني باختلاف توجهاتهم وتنظيماتهم إلى جانب السلطة المحلية في إدارة الشؤون البلدية، حيث سوف يتم اختيار تلك الآليات بطريقة تشاورية ليتم تأسيسها عن طريق مداولة للمجلس الشعبي البلديعبر ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة.

بعد وضع هذا الإطار التشاركي ستتاح الفرصة لممثلي المجتمع المدني المحلي للمشاركة جنبا إلى جنب مع المجلس المنتخب عبر هيئات تشاورية، لتحديد رؤية مشتركة على المدى المتوسط لمستقبل البلدية،من خلال توجيهاتهم في مجالي التنمية والتخطيط العمراني لإقليم البلدية، و يتم ذلك عبر إعداد تشاركي للمخطط البلدي للتنمية، بالإضافة إلى تحديد المشاريع ذات الأولوية للتنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات المحلية العمومية، والتنفيذ المشترك لبعض المشار يع في إطار شراكة محلية بين السلطات العمومية والحركة الجمعوية، وأخيرا المتابعة والتقييم التشاركيين للمشاريع وأثرها على التنمية البلدية. ستسمح هذه المشاركة المواطنة في غرس وتعزيز الثقة بين كل الفاعلين في الحياة العامة المحلية وتوطيد التماسك الاجتماعي، وسيكون الفاعلون المؤسساتيين في إصغاء دائم للسكانة،أما فاعلوا المجتمع المدني فسيتعرفون على كيفية تسيير شؤون البلدية وسينيرون قرار المنتخبين.

عصرنة وتبسيط الخدمات العمومية:

من خلال هذا المحور سوف يقوم برنامج كابدال بدعم مشروع تحديث الإدارة المحلية الذي تشرف على تنفيذه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، حيث يهدف هذا المحور إلى تسهيل حصول المواطنين على خدمات عمومية ذات جودة، يكون فيها المجتمع المدني داعما للإدارة في مجال تقديم الخدمات العمومية. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية)

وفي هذا السياق يتعلق الأمر بتحديث وتبسيط الخدمات الإدارية من خلال إنشاء شباك موحد للخدمة العمومية البلدية، وتطوير استخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال لتبسيط الإجراءات الإدارية وترقية التعاون مابين البلديات لتطوير أوجه التكامل في أداء الخدمة العمومية على الصعيد الإقليمي،وكذا تعزيز أوجه تضافر الطاقات في العمل وتحقيق وفرات الحجم.

التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد:

إن الهدف من هذه العملية خلق ثروة ومحاولة إيجاد مداخيل مستدامة بعيدا عن الاعتماد الكلي على الميزانية المقدمة من طرف السلطة المركزية، وهذا عن طريق منح الاستقلالية المالية للسلطات المحلية وحرية المبادرة في استغلال مواردها الذاتية دون الرجوع إلى السلطة المركزية .

يمر هذا التخطيط المحلي بدعم من "كابدال" عبر رؤية لتنمية البلدية تكون توافقية ومشتركة بين مختلف الفاعلين مؤسساتيين و جمعويين، تستثمر في المقومات الذاتية لإقليم البلدية وتطور فرص التعاون مع الأقاليم الأخرى التي من شأنها ترقية وتنمية البلدية،هذا وبدعم من "كابدال" سيشارك الفاعلون المحليون من سلطات محلية وفاعلون اقتصاديون عموميين وخواص ومجتمع مدني في التفكير من أجل تحديد تشاركي للمقومات الاقتصادية لبلدياتهم و كذا الوسائل الكفيلة باستغلالها على أكمل وجه، بغية تنفيذ مبادرات ملموسة تعمل على تنشيط الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل و مداخيل مستدامة،والتعرف على مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وما بين المتعاملين الاقتصاديين، وتطوير الروابط بين القطاع الاقتصادي ونظام التكوين ، وأخيرا و لمالا استحداث نظام محلي للابتكار في خدمة التنمية.

إدارة المخاطر البيئية والكوارث الكبرى على المستوى المحلي:

يسعى القائمون على البرنامج إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر في بعده المحلي، حيث يتم التركيز على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ النظم المحلية للوقاية من المخاطر والوقاية من المخاطر البيئية الكبرى. [1]

[1] حمد فراحي ، برنامج كابدال كآلية لإرساء التعاون الدولي من أجل تجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة ، مجلة القانون الدستوي والمؤسسات السياسية ، 2019 ، 143-144

المطلب الثالث : الديمقراطية التمثيلية والتشاركية في برنامج كابدال CapDel:

يضع مشروع (كابدال) آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المحلي (المواطنين بالخصوص الشباب والنساء، منظمات المجتمع المدني، المتعاملين الاقتصاديين) إلى جانب السلطات المحلية (مسؤولون،منتخبون وموظفو الإدارة) في إدارة الشؤون البلدية.

دخل برنامج (كابدال) حيز التنفيذ في2017/1/16، وفي أقل من شهر من الإعلان على انطلاقته، نظمت ورشات محلية للبلديات النموذجية العشر من طرف السلطات المحلية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وذلك في الفترة الممتدة بين2017/2/22 و 2017/4/8. وكان هدف هذه الورشات التعرف على الفاعلين المحليين الأساسيين للبلديات النموذجية، وعرض برنامج (كابدال) عليهم وتكييفه مع واقع كل بلدية والإعلان عن إطلاق الديناميكية التشاركية

وانطلق برنامج (كابدال) فعليا، في بداية الثلاثي الثاني لعام 2018، على مدى 18 شهرا بتنفيذ مخطط تكوين في الحكامة المحلية التشاورية» لفائدة الفاعلين المؤسساتيين المحليين (منتخبين وإطارات الإدارة المحلية) وكذا منظمات المجتمع المدني في البلديات النموذجية العشر. كما ستخصص دورات تكوينية لفائدة النساء المنتخبات لمنحهم دورا رائدا في تفعيل الحوار والعمل المشترك بين المجتمع المحلي والمنتخبين المحليين، من جهة أخرى، وبغية استدامة برنامج «كا بدال» وتعميمها مستقبلا على البلديات الأخرى عبر التراب الوطني سيتم تكوين مكونين وطنيين سيستفيدون من تكوين نظري وأخر عملي سيمكنهم مستقبلا من تكوين الفاعلين المحليين للبلديات النموذجية بمرافقة خبراء دوليين[1]

المطلب الرابع : المخطط البلدي للتنمية من جيل جديد :

يدعم برنامج كابدال على المستويين المحلي والوطني ، هذا التخطيط الإستراتيجي الذي لايزال

[1] الطيب بوهلال ، مرجع سابق ، ص 244-245

ضعيفا نوعا ما ، وذلك من خلال تصميم منهجية تخطيط والمساهمة من خلالها في تحديد إطار مرجعي جديد لإعداد مخططات بلدية للتنمية ل 1541 بلدية عل كافة أرجاء التراب الوطني .

وتشكل هذه المنهجية موضوع دليل منهجي وكتيبات تم إعدادها من طرف " تيسيكا – جي أس إي " الكندي الذي وقع الإختيار عليه من خلال مناقصة دولية نظرا لخبرته الطويلة في مجال دعم التخطيط المحلي في قارتي أمريكا وإفريقيا ، برمافقة من الفدرالية الكندية للبلديات ، وتم نقل هذا المحتوى المنهجي من خلال دورات تكوينية أجريت خلال شهري مارس وأفريل من 2018 لفائدة فاعلين مؤسساتيين جزائريين وطنيين ومحليين وخبراء وطنيين من هيئات ومكاتب دراسات متخصصة في التخطيط الإقليمي والعمراني .

وسيجرى مسار التخطيط على المستو البلدي طبقا لهذه المنهجية الجديدة مابين سبتمبر 2018 و فيفري 2019، وذلك من أجل إعداد أولي للمخططات البلدية للتنمية من " الجيل الجديد" والتي سيتم تشاركها فيما بعد على مستوى الولاية والمستوى الوطني من أجل المساهمة في توجيه عمل القطاعات حسب منطق "من القاعدة إلى المستوى الأعلى " وذلك بفضل الحكامة المتعددة المستويات التي يدعمها برنامج كابدال[1]

المبحث الثاني :برنامج كابدال في بلدية مسعد أنموذجا

المطلب الأول : إطلاق مشروع كابدل للتنمية المحلية في بلدية مسعد

أولا : إستفادة بلدية مسعد من مشروع تنمية المحلية لكابدال

بتاريخ 02 مارس 2017 ، شكلت بلدية مسعد بولاية الجلفة محطة حلت بها المديرية الوطنية المكلفة بتنفيذ مشروع كابدال للتنمية المستدامة و الحوكمة المحلية، لإطلاق المشروع بهذه البلدية النموذجية، وذلك بعد بلديتي تيميمون و جميلة ، بمشاركة ممثلين عن جميع الفاعلين المحليين و

[1] مخططات بلدية للتنمية من جيل الجديد، مطوية من طرف برنامج كابدال للتعريف به

شركاء المشروع ، أقامت مديرية المشروع ثلاث ورشات تهدف الى دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنميةمن خلال المقاربة التشاركية المبتكرة و التي يروج لها مشروع "كابدال"[1]

تعد مسعد ثالث بلدية عبر الوطن تستفيد من الخدمة إطلاق مشروع كابدال للتنمية المحلية، الواقعة على بعد 75كلم جنوب عاصمة ولاية الجلفة.

وإثر إطلاق مشروع (كابدال) لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية لتكون بذلك ثالث جماعة محلية عبر الوطن تستفيد من هذا المشروع بعد بلدية جميلة بولاية سطيف وتيميمون بأدرار بحيث جرت مراسم إطلاق هذا المشروع بحضور السلطات المحلية للولاية وكذا بإشراف المدير الوطني للمشروع والمكلف بالدراسات والتلخيص لدى ديوان وزارة الداخلية والجماعات المحلية محمد دحماني وبحضور الشركاء على غرار ممثلية مفوضية الإتحاد الأوروبي بالجزائر وممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالجزائر.وبالمناسبة قام مدير المشروع بتقديم عرض مفصل حول هذا الأخير (برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية) الذي يسعى إلى ترقية مواطنة نشطة ومسؤولة قادرة في إطار ديمقراطي محلي على الإسهام في تنمية الجماعات المحلية وذلك من خلال إشراك كل الفاعلين في المجتمع خصوصا النساء والشباب بغية دعم وتحسين أنظمة التخطيط الإستراتيجي المحلي وتسهيل التفاعل بين مختلف مستويات الحكومة.

[1] **إطلاق مشروع كابدال بالبلدية النموذجية مسعد بولاية الجلفة ، موقع وزرة الداخلية والجماعات المحلية ، ربط تمت زيارته يوم 2022/6/7** :إطلاق مشروع كابدال بالبلدية النموذجية مسعد بولاية الجلفة(interieur.gov.dz)

ومن المشاركين في دورات تكوين كابدال من من طرف مسعد :

جدول رقم 02 يوضح المشاركون في تكوين كابدال من طرف بلدية مسعد : من إعداد الباحث

المشاركون في تكوين كابدال في البلديات النموذجية	بلدية مسعد
المواطنين	6
الجمعيات المحلية	17
الفاعلين الإقتصاديين	4
موظفو الإدارة المحلية	18
موظفو القطاعات بالولاية	7
منتخبون محليون	14

ثانيا : مميزات بلدية مسعد

تم اختيار بلدية مسعد ضمن البلديات النموذجية بحكم :

- تمثل بلديات الهضاب العليا وبوابة الصحراء
- تزخر بمقومات طبيعية وثقافية ونشاط اقتصادي متنوع بين ما هو فلاحي ورعوي وصناعة تقليدية
- موردها السياحي الذي يجب تطويره وذلك في إطار شراكة بين الحكومة والإتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة والذي يستمر إلى آفاق 2020 عشر بلديات نموذجية عبر القطر الوطني.[1]

[1] إطلق مشروع كابدل للتنمية المحلية ببلدية مسعد ، موقع إلكتروني : رابط تمت زيارته يوم 2022/7/7 :
إطلاق مشروع كابدال للتنمية المحلية بمسعد الجزائر vitaminedz |

ثانيا : نداء الثاني لكابدال بطاقة بلدية مسعد:

أطلق برنامج كابدال النداء رقم 02 لإقتراح المشاريع الموجه للجمعيات المحلية البلديات النمودجية وكان في المرحلة الأولى نداء لإقتراح مشاريع لتعزيز المجتمع المدني والتنمية الإقتصادية المحلية وكان في **ملحق IV بطاقة بلدية مسعد** يتكون من أهداف ومحاور خاصة :

- المجموعة الأولى : تهتم بتعزيز دور المجتمع المدني من أجل مشاركة أكثر نشاطا وفعالية في مسار التنمية المحلية
- المجموعة الثانية : وضع مشارع محفزة للتنمية الإقتصادية المحلية وذلك في إطار إستراتيجيات العمل الناتجة عن الورشات التشاركية للمجلس الإستشاري البلدي في إطار إعداد المخطط البلدي للتنمية .

وكانت المحاور الخاصة ببلدية مسعد في برنامج كابدال تهتم ب :

- ✓ تطوير وتنمية إقتصاد محلي مستدام
- ✓ حماية البيئة
- ✓ الإهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال ترقية جني وتخزين وتحويل وتسويق المنتجات الفلاحية للإقليم (مشمش ، رمان ، الأغنام ، الأبقار)
- ✓ دعم وتطوير الصناعة التقليدية المحلية (وبر الإبل والصوف والجلد) [1]

المطلب الثاني : ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية مسعد :

يعبر الميثاق البلدي لمشاركة المواطن عن الإطار المؤسساتي المقنن الذي تتحقق من خلالها الممارسة المواطنة والتعاون والتشاور بين مختلف المؤسسات ووالمصالح العمومية من جهة، والمنظمات الغير الحكومية من جهة أخرى ، وهو بالتالي من الأفكار الحديثة التي تقنن مشاركة المواطنين المتقلدين

[1] النداء رقم 02 لإقتراح مشاريع موجه للجمعيات المحلية في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال ، الملحق IV: بطاقة بلدية مسعد

لتفويض انتخابي في الحياة العمومية المحلية ، ويعطي الإطار القانوني لمشاركتهم في عملية تسيير شؤون البلدية هذا العقد المعنوي الذي سيكون بين البلدية ومواطنيها:

– مبادئ وقيم المشاركة المواطنة ، تعف بنطاقها أطرها وطرق ممارستها

– الادوار ، الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بعملية اتخاذ القرار لكل فاعل في الحياة العمومية المحلية

– التأطير الذي سيقدمه المنتخبون والدعم البشري واللوجستي الذي ستضمنه الإداارة في الجلسات الإستشارية

– أليات المتابعة والتقييم للمشاركة المواطنة بهدف قياس المساهمات الإيجابية والبناءة[1]

تم إعداد الوثيقة من خلال إطلاق مسار صياغة الميثاق البلدي للماشاركة المواطنة لبلدية مسعد وهذا بدعم "كابدال"،حيث في يوم 6-9-2017 تنصيب اللجنة المحلية المنتدبة من بين المشاركين لورشات إسترداد التشخيص الإقليمي التشاركي، والممثلين لمختلف فئات الفاعلين من منتخبين ، وجمعيات ومواطنين وفاعلين إقتصاديين واستمرت أعمالها إلى غاية 6-9-2018.

تمت المصاقة على الميثاق بوم 15-10-2018 بالمداولة من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية مسعد لتكون من بلديات النموذجية برنامج كابدال لتخطي هذه الخطوة الهامة في إرساء معالم الديمقراطية التشاركية [2].

يتكون ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية مسعد من :

1. كلمة رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية مسعد " منصور بلقاسم"

2. **المقدمة:** في صياغ تعريف برنامج كابدال واهدافه.

[1]شويخي سامية ، برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية دراسة حالة بلدية الغزوات – تلمسان النموذجية ، مجلة الجزائرية لعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 14 – جوان 2020 ، ص233

[2]ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية مسعد

3. **أعضاء اللجنة المحلية المنتدبة** : حيث تتكون اللجنة من 30 عضو اللجنة و 5 أعضاء لجنة الصياغة .

4. **مسار إعداد الميشاق** :حيث يتمثل في تاريخ إنشاء اللجنة و المصادقة عليه في المجلس الشعبي البلدي.

5. **الديباجة** : من نص الديباجة :" **نحن مواطني بلدية مسعد من منتخبين محليين وفاعلي المجتمع المدني إستنادا لأحكام الدستور لاسيما المادة 15 التي تشجع الديمقراطية التشاركية على المستوى الجماعات المحلية ، ومانص عليه القانون المتعلق بالبلدية لاسيما الباب الثالث الذي يحث المجالس**

الشعبية البلدية على إشراك المواطنين في تسيير الشأن العام المحلي والتأطير الملائم لهذه المشاركة المواطنة ، وإعتمادا على الإلتزام السياسي للمنتخبين المحليين ، وإستمرارا لتقاليد وأعراف بلدية مسعد العريقة القائمة على المشاورة والحوار والتعاون والتكافل بين فاعلي المجتمع المحلي .....

نحن منتخبات ومنتخبي المجلس الشعبي البلدي لبلدية مسعد ، إيمانا منا بالمبادئ السامية للديمقراطية وعملا على توطيد الديمقراطية المحلية وترقية ثقافة المشاركة المواطنة النشطة والمسؤولة على مستو بلديتنا ، نلتزم اليوم من خلال مصادقتنا على الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة بترقية ودعم وتثمين العمل المشترك ، عبر أليات دائمة للحوار والتشاور ، بين مجلسنا المنتخب والإدارة المحلية وممثلي المجتمع المدني بكل مكوناته دون تهميش أو إقصاء ....

إن سعينا هذا يهدف إلى إرساء حكامة محلية تشاورية وشفافية على مستوى بلديتنا ، صاغية لإحتياجات وتطلعات مواطنيها ، تصبو إلى تحقيق تنمية مستدامة ومندمجة وشاملة لكل فئات المجتمع المدني دون تمييز أو تهميش أو إقصاء ، وتعزز التضامن والتماسك الإجتماعي ، كما تسعى إلى ترقية الحس المدني والمواطنة ..."

6. يتكون من 4 أبواب وكل باب يتكون من فصول و مواد بحيث :

- ✓ الباب الأول بعنوان : "**المبادئ التأسيسية**" وفيه مواد

- المادة الأولى تختص بموضوع الميثاق
- المادة الثانية تشير إلى مسؤوليات وصلاحيات أطراف الميثاق : المنتخبون المحليون ؛المواطنون؛ الإدارة العمومية
- المادة الثالث : تهتم بإعلام وإستشارة المواطنين
- المادة الرابعة تشير إلى حضور المواطنين في إجتماعات المجلس الشعبي البلدي
- المادة الخامسة : وفيها كيفية تأطير المواطنين من أجل تحقيق اهداف الديمقراطية المحلية

✓ الباب الثاني : بعنوان " **عن حضور المواطنين في إجتماعات المجلس الشعبي البلدي** " ويتكون من أهم المواد :

- المادة السادسة تشجع على حضور المواطنين في إجتماعات المجلس الشعبي البلدي
- المادة السابعة وفيها دعوة الخبراء لحضور إجتماعات المجلس الشعبي البلدي
- المادة الثامنة وتتمثل في تدخل إمكانية تدخل المواطنين خلال جلسات المجلس الشعبي البلدي
- المادة التاسعة حيث تحاول فيها بإمكانية تقديم الأسئلة الكتابية للمجلس الشعبي البلدي

✓ الباب الثالث يتمحور حول " **المجلس الإستشاري البلدي** " حيث يعتبر المجلس الإستشاري البلدي من بوادر تعزيز الأليات المؤسساتية لممارسة الديمقراطية التشاركية بتأسيس هيئة تشاركية تعبر عن الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله لأي مواطن يتمتع بحقوقه المدنية ، المساهمة في تحدي وتحقيق النشاطات العمومية ذات المنفعة المحلة ، وهو هيئة إستشارية مواطنة من الدرجة الأولى وتتكون من 50 عضو ، يحدد سره بموجب الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة . ويعتبر الصورة الأساسية التي يتجسد من خلالها الحكامة التشاركية على المستوى المحلي يعمل بالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية.

ويتكون من أربعة فصول ،ومن 32 مادة وتتمحور الفصول حول :

- أحكام العامة وهذا من أجل تجسيد قيم الديمقراطية التشاركية يؤسس بموجب هذا الميثاق فضاء لمشاركة المواطنين وكل فعاليات المجتمع المدني ، كما تتكون مواد هذا الفصل من علاقة أعضاء المجلس الشعبي البلدي والفئات التي يمثلونها ، وتأسيس لجان المجلس الإستشاري البلدي وتنظيمها من خلال تشكيلة التالية :

1. الجمعيات المحلية الفاعلة 11 مقعدا
2. الخبرات الشخصية 7 مقاعد وتنقسم إلى مقاعد (صحة ، التعليم ، التهيئة العمرانية ، الثقافة ، السياحة ، الرياضة والترفيه ، أشغال عمومية)
3. الفاعلين الإقتصاديين 11 مقعد تنقسم إلى (تجارة ، خدمات ، صناعة ، فلاحة ، سياحة ، غرف مهنية ، تنظيمات مهنية)
4. تمثيلية النساء : 5 مقاعة
5. تمثيلية الشباب : 3 مقاعد
6. تمثيلية الأشخاص ذوي الإحتياجات : مقعدين
7. تمثيلية الساكنة ، 8 مقاعد (لجان أحياء ، لجان قرى..)
8. تمثيلية الجامعة الإقليمية مقعد
9. تمثيلية المركز البحث العلمي للمناطق السهبية وشبه الصحراوية : قعدين

وتتطرق المادة 19 من الفصل الثاني من الباب الثالث إلى كيفية تعيين المجلس الإستشاري البلدي و تشير المادة 22 إلى مهام مكتب المجلس الإستشاري البلدي الذي يتشكل من عضو في كل فئة من الفئات المشاركة في المجلس ، وتتطرق المادة 23 إلى رئيس المجلس الإستشاري البلدي وكيفية إنتخابه .

ونجد في مواد الفصل الثالث من الباب الثالث من الميثاق أعمال المجلس الإستشاري البلدي وقرارته

- ✓ الباب الرابع : يتكون الباب الرابع من الميثاق من 10مادة وتتطرق إلى لجان الأحياء ولجان الجمعات السكانية من خلال الإشارة إل اللجان وتنظيمهاو تمثيلية اللجان في المجلس الإستشاري البلدي
- ✓ أما الباب الخامس والأخير ويتمثل في الاحكام الختامية للميثاق وهذا من خلال
  - متابعة المشاركة المواطنة
  - التزام الفاعلين
  - المصادقة على الميثاق ومراجعته

المبحث الثالث : نموذج مشاركة كابدال مع جمعية الريادة

المطلب الأول : مفهوم جمعية الريادة

أولا :تعريف بالجمعية :

جمعية ريادة هي جمعية ولائية أسسها مجموعة من كوادر مدينة مسعد بتاريخ 28/07/2016 بهدف إلهام الشباب وتطوير مهاراتهم في ريادة الأعمال ومساعدتهم على إكتساب المهارات الشخصية اللازمة لتلبية متطلبات سوق العمل في القرن الواحد والعشرين. تتمحور رسالة الجمعية على العمل من أجل تنمية الاقتصاد المحلي وذلك من خلال الركائز الثلاثة التالية:

1/التنمية الاقتصادية للمنطقة ، من خلال تكوين جيل واعي وقادر على المساهمة في بناء القطاع الخاص

2/تطوير مهارات العنصر البشري ، من خلال تدريب الشباب على المهارات الشخصية كمهارات التواصل

3/غرس عقلية ريادة الأعمال في عمر مبكرة من أجل تشجيع ثقافة الاعتماد على النفس في خلق الوظائف[1]

نشاطات الجمعية

ومن خلال القانون الاساسي للجمعية فتعرف الجمعية في المادة 3 :

"هي جمعية شبابية يشارك المؤسسون والمنخرطون في تسخير معارفهم و وسائلهم بصفة تطوعية ولغرض غير مربح من أجل ترقية نشاطها وتشجيعه في إطار الصالح العام دون مخالفة الثوابت والقيم الوطنية و دون المساس بالنظام و الاداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بيها "

إن الهدف الاساسي للجمعية :إلهام الشباب وتطوير مهاراته الريادية والمهنية. نصبو لتغيير عقلية شبابنا من باحث على وظيفة الى صانع لوظيفة. وهذا اساس الفكر المقاولاتي

تسمية الجمعية : سميت الجمعية منذ نشأتها بالجمعية الولائية الشبانية الريادة.

ثانيا : أندية الجمعية

تتمحور نشاطات اجلمعية وبراجمها يف نوادي ، لكل نادي رئيس ونائب رئيس ، وطاقم عمل ، ويتوىل كل نادي تسيري نشاطاته مبا يناسب برنامج عمل اجلمعية ، أندية اجلمعية حاليا هي :

1– نادي مهارات التواصل والحوارر :

ومن خلاله تسعى الجمعية إلى نشر ثقافة الحوار والتناظر في المجتمع ، وقد انطلق عبر تكوين دورة للمناظرة ، وتكوين نادي ريادة للمناظرة .

2– نادي ضاد :

وهو نادي موجه للمهتمني باللغة العربية وآدابها، ومن خلاله تسعى الجمعية إلى تطوير مهارات التأليف والكتابة شعرا ونثرا ، ومن خلال النادي أعلنت الجمعية عن مسابقة أنا أكتب للشعر والنثر.

3 نادي البرمجة :

[1]جمعية الريادة ، رسالة وأهداف الجمعية ، موقع إلكتروني : رابط تمت زيارته يوم 2022/6/8 : جمعية ريادة الولائية(reyadadz.org)

من خلال هذا النادي تسعى الجمعية إلى مساعدة الشباب والأطفال على اقتحام عالم التكنولوجيات الحديثة خاصة المتعلقة بالبرمجة والانترنت.

4 نادي التحصيل الدراسي والبحث:

وهو النادي الموجه للتلاميذ من أجل مساعدتهم على تحسين مستواهم العلمي و التحصيلي ،وتحفيزهم على البحث والابتكار.

5 نادي ريادة الأعمال:

الذي يسعى لغرس قيم المقاولاتية وريادة الاعمال في شباب المنطقة ،وتم من خلاله إطلاق "برنامج شركتنا "،الذي يهدف إلى إتاحة الفرصة للشباب لتعلم مهارات وتقنيات تأسيس وتسيير الشركات ،سوءا في الثانويات أو المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بمسعد. ومجموعة الشباب المشاركون في برنامج شركتنا هم مجتمع الدراسة

المطلب الثاني : عمل الجمعية مع برنامج كابدال

أولا : المرحلة تمهيدية : وضع إعلان يهدف إلى :

1- إحصاء الجمعيات الولائية ، ما بين الولايات ، والوطنية المهتمة برعاية جمعية محلية في احدى البلديات النموذجية العشر لكابدال في تنفيذ بعض عمليات البرنامج.

2- تشخيص الأولويات التي أعربوا عنها خلال ورشة عمل انطلاق المشروع (فيفري – أفريل 2017)، على الخطوط الأولى للعمل الأولي و التوافقي.

المرحلة الأولى: (ابتداء من أوت 2017)

انتقاء الجمعيات المؤهلة للرعاية، وتشكيل قوائم قصيرة للجمعيات المختارة أوليا .سيتم انتقاء الجمعيات التي تعتبر مؤهلة لرعاية الجمعيات المحلية، من بين الجمعيات التي أبدت اهتمامها في إطار هذا الإعلان. وسيستند هذا الانتقاء على المعايير المحددة أدناه.

وتم الاتصال بمجموعة من جمعيات تم انتقاءها لتستلم معلومات أكثر تفصيلا حول نظام الرعاية (أو التوجيه) الذي يروج له كابدال،وكذا دورها المحتمل في هذا السياق،كما أنها ستوفر لفريق كابدال معلومات إضافية من أجل دمجها في قاعدة بيانات جمعيات وفاعلي كابدال ،في صنف "الجمعيات الراعية.."

المرحلة الثانية : (ابتداء من أكتوبر 2017)،

اختيار المشاريع الأولى ذات الأثر ،استجابة للمطالب التوافقية المعرب عنها من قبل الفاعلين المحليين خلال ورشات انطلاق كابدال على مستوى البلديات النموذجية بالتوازي مع عملية اختيار

الجمعيات "الراعية "،ستتم عملية تصنيف الجمعيات المحلية للبلديات العشرة النموذجية. بتصنيف الجمعيات المحلية الراغبة في تنفيذ اعمال كابدال إلى اربعة أصناف:

1/الجمعيات المحلية المؤهلة للاستفادة من برامج تعزيز لقدراتها الأساسية (التمثيل ،سير العمل الداخلي ، العلاقة بالتنمية المحلية) ،بهدف المشاركة في عمل كابدال على المستوي المحلي ، بما في ذلك تنفيذ بعض الأنشطة في السنوات المقبلة.

2/مؤهلة لتعزيز القدرات بهدف تنفيذ مشروع في السنوات المقبلة.

3/مؤهلة لتنفيذ مشروع صغير الحجم (أقل من 1 مليون دينار)؛

4/مؤهلة لتنفيذ مشروع متوسط الحجم (من 1 إلى 10 ملايين دينار)

وقد تم تصنيف جمعية الريادة في صنف 3

سيتم تعيين جمعية " راعية " أو " موجهة " من مستوى ولائي ، ما بين الولايات أو وطني ، من أجل دعم صياغة ، تنفيذ ومرافقة المشاريع المختارة.

ويتم انتقاء الجمعية الراعية المختارة لكل مشروع على أساس خبرتها في الميدان المعني بالمشروع وغيرها من المعايير التي يُرى أنها مناسبة ، مثل معرفتها للميدان في بلدية معينة ،علاقاتها مع الفاعلين المحليين ، الخ. سيتم التصريح عن هذه المعايير بشكل صريح لكل الجمعيات التي تطلب ذلك ، كل واحدة على حدى، لأن هذه المعايير ستكون خاصة بكل مشروع. سترافق الجمعية " الراعية " المختارة جمعية محلية في تنفيذ المشروع حسب منهجية " التعلم بالممارسة ."

المرحلة الثالثة : (ابتداء من أكتوبر 2017)

التنفيذ المشترك مع الرعاية (التوجيه) من قبل جمعيات ولائية ، ما بين الولايات ، أو وطنية مختارة ، لجمعيات محلية من شانها تعزيز قدراتها على التنفيذ ترافق الجمعية الراعية الجمعية المحلية في صياغة المشروع ، استنادا إلى بطاقة المشروع ، خلال شهر أكتوبر 2017.

إذا كانت مرحلة الصياغة مرضية ، وهذا يعني أن الجمعيات المختارة ثبتت قدرتها على صياغة مشروع ، في غضون شهر واحد ، تتوفر فيه شروط النجاح و متوافق مع الاستراتيجيات المحلية والسياسات الوطنية ، وإذا تم استيفاء جميع الشروط ، سيتم توقيع اتفاقية مع الجمعية الراعية والجمعية المحلية لتنفيذ المشروع ابتداء من نوفمبر. وتتم الإشارة إلى هذه المواعيد على سبيل الذكر فقط إذ يمكن تعديلها مستقبلا. وتم توقيع اتفاقية خلال شهر اكتوبر مع جمعية ريادة

المرحلة الرابعة : التخطيط الاستراتيجي المحلي والمشاريع المندمجة للتنمية المحلية (ابتداء من فيفري 2018)

بفضل التشخيص الإقليمي التشاركي ، وجمع مختلف الفاعلين المحليين في آليات تشاوريه سيتم تفعليها ، وكذا بفضل تعزيز قدرات جميع الفاعلين ، بما فيهم الجمعيات من صنف 1 و 2 ، و كذا من خلال المشاريع النموذجية التي ستديرها الجمعيات من صنف 3 و 4 ، سيكون الفاعلون المحليون ، تحت إشراف السلطات المحلية وبدعم من المصالح التقنية ، جاهزين لإطلاق مسار التخطيط المحلي الخاص ببلديتهم. سيسمح هذا المسار بصياغة المخططات البلدية للتنمية ، والتي يريدها كابدال من "جيل جديد

ثانيا : حاضنة كابدال للمشاريع الجمعوية للتنمية المحلية

تم إطلاق الحاضنة في 11 نوفمبر 2018 ، بمشاركة 16 جمعية محلية من البلديات النموذجية. استفاد إطارات هذه الجمعيات من ثلاث دورات تكوينية ، نظرية وتطبيقية حسب مقاربة "التعلم بالممارسة " ، بمرافقة من برنامج كابدال و خبراء دوليين من اتحاد الجماعات المحلية لمنطقة أومبريا "فالكوس" – (إيطاليا) ، و سمحت هذا المقاربة للجمعيات المحلية المستفيدة من التكوين بنضج مشاريعها المحفزة للتنمية في أقاليمها وتحسين صياغتها ، قبل عرضها الى لجنة اختيار تتكون من ممثلين عن شركاء برنامج كابدال.

و إثر دراسة المشاريع المعروضة ، تم اختيار 11 مشروعً متوافقين مع المعايير المحددة مسبقا و تأهيلها للحصول على دعم مالي من أجل تنفيذها على مستوى البلديات النموذجية. و سيستمر برنامج كابدال في مرافقة الجمعيات المستفيدة طوال مسار تنفيذ مشاريعها.

وكانت جمعية الريادة من المستفيدين من دورة التكوينية على مستوى حاضنة الجمعيات التي قدمها برنامج كابدال كان هدف الدورة الأساسي تعزيز قدرات الجمعيات على صياغة وتنفيذ مشاريع جمعوية عن طريق التكوين بالممارسة[1]

[1] جمعية الريادة ، صفحة فيس بوك ، رابط تمت زيارته يوم 2022/6/8 :
https://www.facebook.com/Reyada17/posts/pfbid02Pbv9VtgmvVsK5kQzy4iRKHziqd1ukrRXAgPTFTLyTj1N7hrNswGJMrWD4hGtye3Vl

3/ **مرحلة التمويل**: منح دعم مالي لفائدة 11 مشروع جمعوي للتنمية المحلية 29 اكتوبر 2019 ، في الجزائر العاصمة ،اقيم حفل في إطار تنفيذ برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية – كابدال – على مستوى البلديات النموذجية.

المطلب الثاني : نصيب بلدية مسعد من مشاريع تمويلية للجمعيات :

كان نصيب بلدية مسعد مشروعينو كان اختيار جمعية ريادة من بين الجمعيات الناشطة في مجال ريادة الاعمال و المقاولاتية[1]

جدويل يوضح الجمعيات المستفيدة من برامج تمويلية من طرف كابدال ويوضح إستفادة بلدية مسعد من خلال ثلال مشاريع :

1. الجمعية الثقافية إتقان : مشروع بإسم "مسعد الخضراء"
2. جمعية ريادة : مشروع بإسم حرفيات " للحرف التقليدية في مسعد "
3. جميعة التمكين : مشروع بإسم تعزيز إمكانية التوظيف ومكافحة البطالة بين النساء والشباب في بلدية مسعد عن طريق الترويج لتحويل صوف الأغنام

[1] برنامج كابدال ، صفحة فيس بوك تمت زيارته يوم : 2022/6/8 :
https://www.facebook.com/CapDeLAlgerie/photos/a.1646802692066900/364119301262778/48/

قائمة المشاريع الجمعوية التي تم اقتنائها للتمويل من طرف برنامج "كابدال"

الجمعية	البلدية	المشروع
الجمعية الثقافية "الاتقان"	مسعد	"مسعد الخضراء"
جمعية نشاطات الشباب "الريادة"	أولاد بن عبد القادر	"المواطن النشط"
جمعية حي "الشهيد روقامي عمار"	بابار	"دعم تمثيلية ساكنة بلدية بابار"
جمعية حي "20 أوت 1955"	تيميمون	"تكوين و مرافقة لجان الأحياء"
جمعية "سيرتا أكسيجين"	الخروب	"الخروب الشباب"
جمعية المعاقين حركيا	أولاد بن عبد القادر	"نحن معكم"
جمعية حي 15 مسكن – إفري - جانت	جانت	"دور لجان الأحياء في الحكامة المحلية"
جمعية "فيروز لتكوين المرأة الريفية"	أولاد بن عبد القادر	"ورشة الخياطة و الإنتاج التقليدي- تكوين و دعم قدرات الحرفيات"
نادي "راسينج أتليتيك كلوب"	الخروب	"تفعيل النشاطات العلمية و الرياضية في المدارس الإبتدائية"
جمعية "نصف المجتمع لدعم قدرات النساء المستضعفات"	الخروب	"لمسة أمل"
جمعية الارتقاء	جميلة	"الشريك"
جمعية "بدير"	جانت	"ايدا" لتكوين الجمعيات
جمعية "الفردوس قوارة للتضامن"	تيميمون	"محاربة آفة استهلاك المخدرات"
جمعية التكفل بالأطفال المعانون بالتوحد و الامراض العقلية في الأنشطة اليومية (التعليم الأساسي)	تيميمون	"تكوين الأطفال المعانون بالتوحد
جمعية النشاطات الشبانية للمجمع الرياضي الجواري أولاد بن عبد القادر	أولاد بن عبد القادر	"شبيبة أقوى"
جمعية "أهل الثقافة - الغزوات	الغزوات	"دعم قدرات المجتمع المدني عن طريق التكوين"
إبداع جمعية "رواحل قوارة للتنمية الاجتماعية، الشباب ومؤهلات القيادة	تيميمون	"إعادة إحياء تيميمون عن طريق تكوين لجان الأحياء"
جمعية ريادة	مسعد	"حرفيات" للحرف التقليدية في مسعد
الجمعية الولائية "أنامل المرأة الريفية" خنشلة	بابار	انشاء وحدات تحويل المنتوجات الزراعية في بلدية بابار
جمعية "تيفاوتيري للحفاظ على أصالة تيميمون و تراثها عبر انتاج للنخيل لفائدة النساء القانتات في المنزل في قصر تالة	تيميمون	"أنامل الواحة الحمراء" لإنشاء ورشة إعادة تأهيل الإنتاج التقليدي
جمعية مبادرة	مسعد	"معا أقوىأقوى2"
جمعية نساء و فلاحي تيميمون لتثمين تمرة الحمرة كأداة للتأثير على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	تيميمون	"شموع الأمل"
جمعية "سنة الحياة جنتنا"	جانت	واحة الصحراء أو السراب أو الواقع؛ جزيرة الصحراء إلى واحة في غضون عامين – "تيراسا2"
جمعية الشبيبة الرياضية لبلدية جميلة	جميلة	"الدراجة الهوائية كأداة لتنمية السياحة الجبلية"
جمعية "تمكين"	مسعد	" تعزيز إمكانية التوظيف ومكافحة البطالة بين النساء والشباب في بلدية مسعد عن طريق الترويج لتحويل صوف الأغنام "
جمعية مدراء النشاطات التربوية و الترفيهية للشباب	الخروب	" الفرز الانتقائي للنفايات الحضرية عن طريق التقنيات الحديثة، وزيادة الوعي ونشر ثقافة فرز النفايات في المصدر قبل التخلص منها"
جمعية الأصالة و الإبداع	بابار	تطوير زربية بابار
جمعية "تناس"	تيميمون	"أزرو"
"جمعية فوقارة تينارتيت – زاوية الماء	تيميمون	"إعادة تأهيل فوقارة أمغير - تيميمون

جدول رقم 03 يمثل قائمة المشاريع الجمعوية التي تم إقتناءها للتمويل من طرف برنامج كابدال،المصدر **صفحة الرسمية لكابدال على الفيس بوك**

تم اختيار جمعية ريادة في قطاع الصناعات التقليدية (النسيج ،الجلد) تحت مسمى مشروع شركتنا لتطوير الصناعات التقليدية بمسعد الذي يهدف الى المساهمة في ترقية الاستقلالية الاقتصادية للشباب والنساء العاملين في مجال الصناعة التقليدية و ذلك بتدريبهم ومرافقتهم في تكوين 03 شركات صغيرة .

- ❖ شركة في النسيج كشراكة بين جمعية الريادة لتدريب في ريادة الاعمال و جمعية العلم والعمل لترقية المرأة كشريك متخصصة في الحرفة قامت بتوفير 11 منصب.
- ❖ شركتين في دباغة الجلد وهذا من اجل توفير دخل مستدام بالتعاون مع المعهد الوطني لتكوين المهني وغرفة الصناعات التقليدية والحرف بالجلفة وقمت بتوفير 32 منصب من خريجي المعهد 26 ذكر و 6 اناث.

مدة المشروع سنة واحدة من بداية سبتمبر 2019 الى غاية 31 اوت 2020.، ومنذ بداية تم فتح ثلاث الشركات خلال الاسابيع الاولى كانت هناك دورة تدريبية في مبادئ المقاولاتية وكيفة انشاء مؤسسة .

تم انشاء الشركات الثلاث مع تحديد مهام و وظيفة كل شخص مباشرة العمل الي غاية فيفري تم اتمام المنتجات التامة

و في اطار دعم برنامج كابدال للمشاريع الجمعوية المحفزة للتنمية المحلية، أطلقت ا جمعية ريادة في 24 أكتوبر 2019 مشروعها "برنامج شركتنا لتطوير الصناعات التقليدية بمسعد" وذلك بحضور الهيئات المحلية ممثلة في دائرة مسعد، بلدية مسعد، إدارة المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بمسعد، وممثل برنامج كابدال، وبمشاركة الشريحة المستهدفة في المشروع.

خلال هذا الحفل تم عرض ملخص عن المشروع للحاضرين وشرح عن أهداف المشروع ومراحله وعن الخطوات القادمة، فمن خلال هذا المشروع سيستفيد 48 متكون من برنامج تكويني عبر ورشات وجلسات تدريبية في مجال ريادة الأعمال وتسيير الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة لمرافقة الشركات الثلاثة الناشئة (شركتان بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني متخصصتان في صناعة الجلود و شركة واحدة بمركز تثمين المهارات بمسعد تخصص نسيج) في الانتاج والتسويق[1]

[1] جمعية الريادة ، صفحة فيس بوك ، رابط تمت زيارته يوم 2022/6/8 :
https://www.facebook.com/media/set/?set=a.970027306666461&type=3

فشركتي الدباغة شركة رائد للجلود الدباغة الجلود بمواد طبيعة و شركة نائل للجلود دباغة الجلود بالكروم أي دباغة كيمائية فقامت بإنتاج 103 قطعة بأحجام و الوان بجودة عالية ،ومن المفترض يبدأ التسويق خلال شهر مارس فأقيم معرض عيد المرأة وعرضت منتجات شركة النسيج .

لكن نظرا لظروف الراهنة بسبب انتشار فيروس كوفيد 19 تم انشاء معارض عبر الانترنت لعرض منتجاتها و التواصل مع الزبائن من خلال مواقع التواصل الاجتماعي .

وتم عرض منتجات عبر معرض افتراضي تم نشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي بتاريخ 23 اوت 2020 و دامت مدة المعرض 5 ايام وتم عرض جانب منه على قناة التلفزيون ،و حضور الصحافة المكتوبة و الاذاعة لتغطية شاملة عن المعرض.

ومن إنجازات مشروع حرفيات الممول من طرف برنامج كابدال ، تنظيم يوم الخميس 22 جانفي 2022 ، في الطبعة الثانية من اليوم المحلي للقشابية والبرنوس ، تحت شعار " معا للحفاظ على موروثن التقليدي" وهذا يندرج في إطار مشروع حرفيات الممول من طرف برنامج كابدال، وتحت رعاية السيد والي ولاية الجلفة، وبالتنسيق مع كل من :

-مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية الجلفة،

-غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الجلفة،

- المجلس الشعبي البلدي لبلدية مسعد،

-مديرية الشباب و الرياضة بولاية الجلفة،

وبحضور ممثلي السلطات المحلية ومنتخبين محليين ووطنيين، وجمع غفير من ساكنة المنطقة والزوار والحرفيين والحرفيات العاملين في الصناعات التقليدية.تميز اليوم المحلي بتنوع محتوى الأجنحة المختلفة والتي تعكس أصالة وتميز المنتجات النسيجية المحلية التي تزخر بها المنطقة، كما شملت الأجنحة وورشات حية تحاكي مليات الإنتاج وبحضور ضيوف قدموا من ولايات مختلفة للتعريف بمنتجات مناطقهم[1]

[1] جمعية الريادة ، صفحة فيس بوك ، رابط تمت زيارته يوم : 2022/6/8 :
https://www.facebook.com/Reyada17/posts/pfbid02txPn3HFSH7GHkSkNvQ9B7FqstVFGL9o8hbZ7f5kdyaoc7MQ4SCsdYWwYTU8BsphRl

الخـاتمة

الخـــــاتمة

من خلال دراستنا نجد أن الشراكة والتعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية من أهم البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر ، فلم يعد بمقدور أي دولة من دول العالم خاصة الدول النامية على الإضطلاع بكل المهام التنموية في المجتمع ، الذي إستدعى بناء شراكة مؤسسية فعالة .

والجزائر من الدول النامية التي تحاول اللحاق بالدول المتقدمة طرحت برنامج طموح تبنته وزارة الداخلية الجزائرية مع الإتحاد الاوروبي والبرنامج الامم المتحدة للتنمية من خلال برنامج كابدال الذي ساهم بوضع أطر وأليات ومحاور تضم فاعلين غير حكوميين و تقيم برامج تكوينية مكثفة لكافة الفاعلين " المؤسساتيين ، غير المؤسساتيين " من أجل تحقيق الرؤية الإستراتيجية التنموية في كل بلدية نموذجية .

ومن خلال برامج كابدال تم أخذ حالة بلدية مسعد كعينة يرى من خلالها تقدم البرنامج ومدى تحقق طموحاته نحو تحقيق التنمية في المنطة ، من خلال دعم قدرات الفاعلين بمختلف إنتماءاتهم ، من خلال إنجازات من حيث الحركة الجمعوية النشطة .

إن الرؤية الإستراتيجية التي يسع إليها برنامج كابدال لتحقيقها في البلديات النموذجية ومنهم مسعد على المدى الطويل ، هو تحقيق التنمية في إقليمها، وقد تم التطرق إلى حالة الشراكة بين برنامج كابدال وجمعية الريادة من اجل تجسيد مشاريعها وتقديم الدعم لها .

يعتبر برنامج كابدال تجربة مهمة في إرساء الديقمراطية التشاركية وفي تحقيق التنمية المحلية، فلفسفة المشروع تحتاج في تجسيدها من قبل فواعل على نفس القدر من الوعي بالمهام التي أنشأت من أجلها ، أي أنه يجب أن تتوافر على إدارة محلية حقيقية مستوعبة لمهامها ومسؤولياتها إتجاه

المواطنين المحليين ، وإلى أشخاص وتنظيمات مجتتع مدني تمثل واقعيا الشرائح التي تمثلها أو تهتم بجدية بالأهداف التي أنشأت من اجلها.

الملاحق

الملحق الأول : مطوية للتعريف ببرنامج كابدال

الملحق الثاني : نداء لإقتراح مشاريع موجه للجمعيات المحلية في البلديات النموذجية لبرنامج " كابدال" ، الملحق IV بطاقة بلدية مسعد

النداء رقم 02 لاقتراح مشاريع موجه للجمعيات المحلية في البلديات النموذجية لبرنامج "كابدال"

المرحلة الأولى

نداء لاقتراح أفكار مشاريع لتعزيز المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية المحلية

الملحق IV: بطاقة بلدية مسعد

المجموعة 01 – تعزيز المجتمع المدني

أ- تعزيز المجتمع المدني من أجل مشاركة أكثر نشاطا وفعالية في مسار التنمية المحلية..

الترويج للمخطط البلدي للتنمية من "الجيل الجديد" وتوفير الظروف المثلى لتنفيذ استراتيجيات العمل التي وضعها: ترقية المقاربة الجديدة التشاورية للتخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية (من خلال نشاطات إعلامية وتحسيسية واتصالية وتسهيل للحوار، وما إلى ذلك)، والمساهمة في تحضير وتسهيل وتفعيل تنفيذ استراتيجية أو أكثر من استراتيجيات العمل للمخطط البلدي للتنمية في أحد محاوره الاستراتيجية (التحسيس والتواصل حول استراتيجية العمل؛ تعبئة الفاعلين المحتملين وذوي الصلة؛ تسهيل الحوار بين الفاعلين، وما إلى ذلك)

ترقية دور المجتمع المدني في الداعم للسلطات المحلية في تحسين الإطار والظروف المعيشيين للسكان من خلال نشاطات إعلامية وتحسيسية واتصالية وأعمال نموذجية، وذلك في مجال أو أكثر من المجالات التالية: التضامن المحلي، نضافه المحيط، البيئة، الصحة المجتمعية، الوقاية من المخاطر، إمكانية الوصول (الفضاءات العامة-المباني العمومية-المعلومات) للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، الرياضة الجوارية، الثقافة...إلخ.

ترقية تكنولوجيات الإعلام والاتصال والابتكار في خدمة التنمية المحلية، لا سيما لتعزيز وتحسين عمل المجتمع المدني (الإعلام، التحسيس، التعبئة، الحوار، التفاعل، الاستقصاء، التسويق الإقليمي ...وما إلى ذلك) ومن خلال أعمال نموذجية، في مجال أو أكثر من مجالات النشاط، لا سيما تلك المحددة في استراتيجيات العمل ذات الأولوية الناتجة عن الورشات التشاركية للمجلس الاستشاري البلدي في إطار إعداد المخطط البلدي للتنمية.

تشجيع الفاعلين الاقتصاديين المحليين على تجميع مواردهم وخبراتهم (فلاحون، مربون، النحالون، حرفيون، وكلاء في التراث وفي السياحة ...إلخ) وتنظيم أنفسهم في مجموعات تضامن من خلال إنشاء تعاونيات أو جمعيات (الإنتاج، التحويل، الاستراتيجية التجارية، التسويق...) من خلال نشاطات إعلام وتحسيس وتكوين وكذا من خلال أعمال نموذجية.

1

يمكن تطوير المواضيع المقترحة أعلاه من خلال مشاريع تهدف إلى تنفيذ واحدة أو أكثر من استراتيجيات العمل ذات الأولوية، المنبثقة من المشروع التمهيدي للمخطط البلدي للتنمية، والمدرجة في الجدول التالي:

بلدية مسعد

المحور الاستراتيجي 1: تطوير وتنمية اقتصاد محلي مستدام

الهدف 1.1: **ترقية جنى وتخزين وتحويل وتسويق المنتجات الفلاحية للإقليم** (مشمش، رمان، الأغنام والأبقار)

- ✓ تسهيل وصول الفلاحين الشباب لمختلف برامج دعم التوظيف والمقاولاتية والخدمات المالية (تسهيل الإجراءات، مرافقة الفلاحين الشباب، تعزيز شبكة الخدمات على مستوى البلدية).
- ✓ تشجيع الفلاحين، وخاصة الشباب، على تنظيم أنفسهم في تعاونيات فلاحية (الإنتاج والخدمات للفلاحين وخدمات دعم الفلاحة).
- ✓ حماية البساتين من مجرى الواد.

محور استراتيجي 2: حماية البيئة

الهدف 2. 1: إشراك الفاعلين المحليين في سياسة حماية البيئة

- ✓ تنفيذ سياسة توعية لجميع الفئات وجميع أعمار الساكنة من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها.
- ✓ إشراك منظمات المجتمع المدني في الإجراءات الهادفة إلى حماية البيئة.

الهدف 2. 2: استغلال الطاقات المتجددة

- ✓ تنفيذ إستراتيجية اتصال حول أهمية الطاقات النظيفة

الهدف 2. 3 تهيئة وتطوير الشبكة الرئيسية للصرف الصحي ومعالجة المياه المستعملة.

- ✓ حماية واد مسعد من مياه الصرف الصحي.

الهدف 2. 4: تحسين وتطوير التسيير المستدام للنفايات

- ✓ تفعيل دور الجمعيات في عملية تحسيس وتوعية المواطن بضرورة القيام بعملية الفرز الموضعي
- ✓ استحداث مشروع نموذجي لاستعادة النفايات العضوية وإنتاج السماد العضوي

الهدف 2. 5: حماية النظام البيئي السهبي

- ✓ الشروع في إجراءات حماية المناطق السهبية

الهدف 2. 6: تهيئة الحدائق العامة والمساحات الخضراء

- ✓ إنشاء مشاتل بالأحياء الجديدة وبمشاركة شباب الأحياء.
- ✓ تكوين شباب الأحياء على مهن البستنة والتهيئة الطبيعية.
- ✓ تهيئة الحدائق العامة والمساحات الخضراء في الأحياء.

المحور الاستراتيجي 4: حماية وتثمين الموروث التاريخي والثقافي وتطوير السياحة

الهدف 4. 1: حماية المواقع الأثرية

- ✓ إحصاء وتوثيق المواقع الأثرية.
- ✓ تثمين وحماية المواقع الأثرية.
- ✓ تصنيف المواقع الأثرية على المستوى المحلي والوطني.

الهدف 4. 2: إعادة تأهيل التراث الثقافي المحلي

- ✓ إعادة تأهيل نشاط ركوب الخيل التقليدي (الفانتازيا).
- ✓ تثمين الإرث الثقافي المادي واللامادي.
- ✓ ترقية نشاطات والتعليم الخاص بالمتحف.

2

الهدف 4. 3: دعم وتطوير الصناعة التقليدية المحلية (وبر الإبل والصوف والجلد) والسياحة

- ✓ دعم وتثمين المهارات.
- ✓ وسم المنتوج التقليدي المحلي (القشابية، البرنوس، الحذاء).
- ✓ تهيئة أماكن لترقية وبيع منتوج الصناعة التقليدية.
- ✓ تعزيز التظاهرات والمعارض في مجال السياحة والصناعة التقليدية.
- ✓ تعزيز قدرات الجمعيات السياحية في الترويج للوجهة السياحية.

المجموعة 02: مشاريع محفزة للتنمية الاقتصادية المحلية وذلك في إطار استراتيجيات العمل الناتجة عن الورشات التشاركية للمجلس الاستشاري البلدي في إطار إعداد المخطط البلدي للتنمية

تذكير: يتعلق الأمر بالنسبة لهذه المجموعة باقتراح مشاريع ملموسة تساهم في التنمية الاقتصادية المحلية، ولها قدرة على خلق فرص عمل ومداخيل مستدامة لفائدة الفئات المستهدفة، أو تحسين قابلية توظيفهم، أو تحسين وتعزيز قدراتهم في الإنتاج والتحويل و/أو التسويق.

بلدية مسعد

القطاع ذو الأولوية: الفلاحة

الهدف: ترقية جني وتخزين وتحويل وتسويق المنتجات الفلاحية للإقليم (مشمش، رمان، الأغنام والأبقار)

- ✓ استحداث وحدات جمع وتسويق المنتجات الفلاحية.
- ✓ تشجيع إنشاء وحدات التحويل المنتجات الفلاحية والحيوانية.
- ✓ تسهيل وصول الفلاحين الشباب لمختلف برامج دعم التوظيف والمقاولاتية والخدمات المالية (تسهيل الإجراءات، مرافقة الفلاحين الشباب، تعزيز شبكة الخدمات على مستوى البلدية).
- ✓ تشجيع الفلاحين، وخاصة الشباب، على تنظيم أنفسهم في تعاونيات فلاحية (الإنتاج والخدمات للفلاحين وخدمات دعم الفلاحة).
- ✓ حماية البساتين من مجرى الواد.

القطاعات الأخرى ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية المحلية:

(يجب أن يكون الهدف الرئيسي من الاقتراح هو خلق فرص عمل ومداخيل مستدامة)

1- البيئة وتسيير النفايات

الهدف: تحسين وتطوير التسيير المستدام للنفايات

- ✓ استحداث مشروع نموذجي لاستعادة النفايات العضوية وإنتاج السماد العضوي

الهدف: تهيئة الحدائق العامة والمساحات الخضراء

- ✓ إنشاء مشاتل بالأحياء الجديدة وبمشاركة شباب الأحياء.
- ✓ تكوين شباب الأحياء على مهن البستنة والتهيئة الطبيعية.
- ✓ تهيئة الحدائق العامة والمساحات الخضراء في الأحياء.

2- الصناعة التقليدية

الهدف: دعم وتطوير الصناعة التقليدية المحلية (وبر الإبل والصوف والجلد)

- ✓ دعم وتثمين المهارات المحلية.
- ✓ وسم المنتوج التقليدي المحلي (القشابية، البرنوس، الحذاء).
- ✓ تهيئة أماكن لترقية وبيع منتوج الصناعة التقليدية.
- ✓ تعزيز التظاهرات والمعارض في مجال السياحة والصناعة التقليدية.
- ✓ تعزيز قدرات الجمعيات السياحية في الترويج للوجهة السياحية.

3

قـــائمة المصادر والمراجع

قائمة الكتب :

1-بطرس بطرس غالي ، التفاعل بين الديمقراطية والتنمية ، منشورات اليونيسكو، نيويورك ، 2003

2-بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية : في الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2015

3- جمال حلاوة ، مدخل إلى علم التنمية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009

4- داوود الباز، الشورى والديمقراطية النيابية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2006

5- شوقي أحمد، دنيا الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت،ط1، 1979

6-عبد الحافظ نائل ، إدارة التنمية – الأسس ، النظريات ، التطبيقات ، دار زهران للنشر ، الاردن ، 2010

7- عبد الحميد رشوان ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ،2009

8- عبد الرحيم بواد قجي، التنمية الإقتصادية ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، سورية ، 1977

9- عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 2011

10- عصام علي الدبس، النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011

11- فؤاد غضبان ، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015

12- محمد السيد الحسيني وآخرون (بدون سنة)، مفهوم التنمية عند ماركس، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، مصر، بدون رقم طبعة

13- محمد العماري ،التنمية الاقتصادية والتخطيط، دار الحياة، دمشق،1969

14- محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت ، لبنان، ط1 ، 2009

15- محمد صفوت قابل ، نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2008

16- محمد صفوح الخرص (2000)، علم السكان وقضايا التنمية، مطبعة الدوادي، دمشق، سوريا، ط6، 2000

17- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت، دار النهضة العربية،1982

18- محمد عبد العزيز عجيمة عبد الرحمن يسري أحمد ، التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها، الدار الجماعية ، الإسكندرية ، مصر 1999

19- محمد عبد العزيز عجيمة ، التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، مصر ، الإسكندرية ، 2007

20- محمد عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة ، شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، بيروت، 2003

21- محمد كامل ليلة، النظم السياسية : الدولة والحكومة ، دار النهضة العبية للطباعة والنشر، لبنان ،1969

22- مدحت القرشي ، التنمية الإقتصادية وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ،عمان ، الأردن، ط1 ، 2007

23- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي(2002) ، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر

قائمة المذكرات :

1- أطريح كريم ، التعاون الدولي من أجل التنمية برنامج كادبال أنموذجا ، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ؛تخصص : التعاون الدولي ، 2018-2019

2- خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر ، اطروحة دكتوراة ، كلية العلوم الإقتصادية ، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3 ، 2011

3- زياد ليلة ، مشاركة المواطنين في حماية البيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الدولي ، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان ، كلية الحقوق ، جامعة تيزي وزو ، ،2010

4- سليمة غزلان ، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري ، اطروحة دكتوراة في الحقوق ، فرع القانون العام ، كلية الحقوق، جاعمة بن يوسف خدة ، اجزائر، 2010

5- شنافي ليندة (2010)، تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع- دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه علم اجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة باتنة، 2009-2010

6- عائشة عباس ، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي ، رسالة ماجيستر ، كلية الإعلام والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2008

7- كريمة بلقاسمي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ، مذكرة ماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة أم البواقي ، 2016

8- محمد الويسي ، خيرة الهاشمي ، الديمقراطية التشاركية في دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية ، جامعة إصطنبولي ، معسكر ، 2017-2016

9- محمد خموش ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية – دراسة ميدانية على مجالس بلدايات ولاية قسنطينة ، أطروحة دكتوراة ،كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الإجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011

10- نوي سميحة ، دور المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر فقرا : دراسة حالة الدولة الإفريقية الأكثر فقرا ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيشتر ، تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة ،2011-2012

11- يوسف سلاوي ، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراة ،كلية الحقوق ، فرع القانون العام ، جامعة الجزائر 1 ، 2017

قائمة المجلات :

1- الأمين شريط ، الديمقراطية التشاركية ، الأسس والأفاق ، مجلة الوسيط الجزائر ، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار ، العدد 06 ، 2008

2- أمينة طواوالة ، برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين كادبال ، خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة ، مجلة القنون الدستوري والمؤسسات السياسية ، 2018

3- حمد فراحي ، برنامج كابدال كألية لإرساء التعاون الدولي من أجل تجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة ، مجلة القانون الدستوي والمؤسسات السياسية ، 2019

4- شويخي سامية ، برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية دراسة حالة بلدية الغزوات – تلمسان النموذجية ، مجلة الجزائرية لعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 14 – جوان 2020

5- صالحي بن صالح ، نورالدين حاروش، كادبال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية واسياسية ، أفريل 2019

6- الطيب بوهلال ، مقاربة كابدال التشاركية ، كألية لتحقيق الديمقراطية المحلية في الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، تاريخ النشر : 26-12-2019

7- عبد الحميد برابح، الديمقراطية التشاركية ، مجلة القانون ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، العدد 01، أفريل 2011

8- قاسم علي حاد، أثر التعاون الدولي للمنظمات الدولية في تطوير عملية التنمية ،دراسة حالة إسهامات المجلس الإقتصادي والإجتماعي الدولي في تطوير التنمية ، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، المجلد 4 ؛ العدد 1 ، جوان 2020

9- محمد سمير عياد ، الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الإنسان ، مجلة أكاديميا الجزار، دار الكنوز ، العدد 02 ، 2014

10- ووهيبة بن ناصر ، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية ، مجلة البحوث والدراسات السياسية والقانونية ، العدد 6 ، 2013

11- يمينة مزراق ، الجماعات المحلية ودورها في تعزيز الديمقراطية التشاركية المعاصرة في عملية التنمية المحلية ، مجلة المفكر ، عدد خاص ، فيفري 2020

وثائق رسمية :

1- مخططات بلدية للتنمية من جيل الجديد، مطوية من طرف برنامج كابدال للتعريف به

2- النداء رقم 02 لإقتراح مشاريع موجه للجمعيات المحلية في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال ، الملحق IV: بطاقة بلدية مسعد

3- النداء رقم 02 القتراح مشاريع موجه للجمعيات المحلية في البلديات النموذجية لبرنامج "كابدال"، المرحلة األولى نداء القتراح أفكار مشاريع لتعزيز المجتمع المدني والتنمية االقتصادية المحلية

مقالات :

1- محمد عدنان وديع (بدون سنة)، قياس التنمية ومؤشراتها، مقال منشور

مواقع إلكترونية :

1- اطلاق مشروع كابدال بالبلدية النموذجية مسعد بولاية الجلفة ، موقع وزرة الداخلية والجماعات المحلية ، ربط تمت زيارته يوم 2022/6/7 :إطلاق مشروع كابدال بالبلدية النموذجية مسعد بولاية الجلفة (interieur.gov.dz)

2- إطلق مشروع كابدل للتنمية المحلية ببلدية مسعد ، موقع إلكتروني : رابط تمت زيارته يوم 2022/7/7 : إطلاق مشروع كابدال للتنمية المحلية بمسعد الجزائر vitaminedz |

3- الأمين العام يقول إن مؤتمر الدوحة أساسي لوضع استجابة عالمية للأزمة المالية، أخبار الأمم المتحدة ، موقع الأمم المتحدة رابط تمت زيارته يوم : 3-6-2022 ، الأمين العام يقول إن مؤتمر الدوحة أساسي لوضع استجابة عالمية للأزمة المالية | أخبار الأمم المتحدة(un.org)

4- البنك الإفريقي للتنمية ، مركز معلومات البنك، موقع إلكتروني، رابط تمت زيارته يوم : 2022/6/3، البنك الإفريقيّ للتنمي Bank Information Center |

5- جمعية الريادة ، رسالة وأهداف الجمعية ، موقع إلكتروني : رابط تمت زيارته يوم 2022/6/8 :جمعية ريادة الولائية(reyadadz.org)

6- جمعية الريادة ، صفحة فيس بوك ، رابط تمت زيارته يوم : 2022/6/8 https://www.facebook.com/Reyada17/posts/pfbid02txPn3HFSH7GHkSkNvQ9B7FqstVFGL9o8hbZ7f5kdyaoc7MQ4SCsdYWwYTU8BsphRl

7- جمعية الريادة ، صفحة فيس بوك ، رابط تمت زيارته يوم 2022/6/8 https://www.facebook.com/media/set/?set=a.970027306666461&type=3

8- جميعة الريادة ، صفحة فيس بوك ، رابط تمت زيارته يوم 2022/6/8 https://www.facebook.com/Reyada17/posts/pfbid02Pbv9VtgmvVsK5kQzy4iRKHziqd1ukrRXAgPTFTLyTj1N7hrNswGJMrWD4hGtye3Vl

9- رنامج كابدال يطلق ندائه الثاني لإقتراح مشاريع جمعوية للتنمية المحلية على مستوى بلديات نموذجية ، جريدة الحياة العربية ، 2020/7/27 ، رابط تمت زيارته : 2022/6/5برنامج (كابدال) يطلق ندائه الثاني لاقتراح مشاريع جمعوية للتنمية المحلية على مستوى بلديات نموذجية – الحياة العربية (elhayatalarabiya.net)

10- مصطفى المناصفي ، المجتمع المدني واديمقراطية التشاركية ، موقع إلكتروني تمت زيارته يوم 2022/05/30 :المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية Mustapha EL MNASFI - /مصطفى المناصفي(canalblog.com)

11- يرنامج كابدال ، صفحة فيس بوك تمت زيارته يوم : 2022/6/8 https://www.facebook.com/CapDeLAlgerie/photos/a.164602692066900/3641193012627848

فهرس الجدوال والخرائط

قائمة الجداول :

عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم 01 يبين بلديات العشر النموذجية ولكل بلدية خصوصيتها	71
جدول رقم 02 يوضوح المشاركون في تكوين كابدال من طرف بلدية مسعد	77
جدول رقم 03 يمثل قائمة المشاريع الجمعوية التي تم إقتناءها للتمويل من طرف برنامج كابدال:	88

قـائمة الخرائط:

عنوان الخريطة	رقم الصفحة
خريطة تبين البلديات النموذجية العشر المختارة من طرف برنامج كابدال	71

الفـــــهرس

الفهرس	
	رقم الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ
الفصل الأول : الديمقراطية التشاركية وقضايات التعاون الدولي من أجل التنمية المحية	06
المبحث الاول : ماهية التنمية المحلية	06
المطلب الأول:مفهوم التنمية ومكوناتها	06
المطلب الثاني:مفهوم التنمية المحلية	18
المبحث الثاني : ماهية الديمقراطية التشاركية	30
المطلب الأول :مفهوم الديمقراطية	30
المطلب الثاني : مفهوم الديمقراطية التشاركية	32
المطلب الثالث : أهداف الديمقراطية التشاركية	36
المطلب الرابع : شروط ومبادئ الديمقراطية التشاركية	32
المبحث الثالث : مدى فاعلية التعاون الدولي من أجل التنمية	45
المطلب الأول : الجهود الدولية لزيادة فاعلية التعاون الإنمائي	45
المطلب الثاني : أهم الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية	52
المطلب الثالث : أهداف المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية	57
الفصل الثاني : دراسة حالة كابدل بلدية مسعد أنموذجا	61

المبحث الأول : مفهوم برنامج كابدال	62
المطلب الاول : تقديم برنامج كابدال	62
المطلب الثاني : أهداف ومحاور برنامج كابدال	65
المطلب الثالث : الديمقراطية التمثيلية والتشاركية في برنامج كابدال	71
المطلب الرابع : المخطط البلدي للتنمية من جيل جديد	72
المبحث الثاني : برنامج كابدال في بلدية مسعد أنموذجا	72
المطلب الاول : إطلاق مشروع كابدال للتنمية المحلي في بلدية مسعد	72
المطلب الثاني : ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية مسعد	75
المبحث الثالث : نموذج مشاركة كابدال مع جمعية الريادة	79
المطلب الأول : مفهوم جمعية الريادة	80
المطلب الثاني : عمل الجمعية مع برنامج كابدال	81
المطلب الثالث : نصيب بلدية مسعد من مشاريع تمويلية للجمعيات	84
الخاتمة	92
الملاحق	94
قائمة المراجع	100
فهرس الجدوال والخرائط	108
الفهرس	110
الملخص	-

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع التنمية المحلية وأشكال التعاون الدولي في هذا المجال حيث تكتسي أهمية وإهتمام بالغ من طرف الدول النامية كونها تنعكس نتائجها مباشرة على المواطن،كما أشارت إلى أهمية الديمقراطية التشاركية كونها ألية جديدة ترتكز على المشاركة في التسيير المحلي وكقاعدة أساسية لمساهمة الفاعلين المحلين وكمسار تنطلق منه الدول من أجل تحقيق وتعزيز التنمية المحلية.

إن التعاون الدولي في هذا المجال جعل من الدول المتقدمة تحاول تقديم المساعدات والخبرات للدول النامية وهذا مابادرت عليه الحكومة الجزائر بمشروع تعاون مع الإتحاد الاوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية عرف ببرنامج كابدال من أجل الوصول إلى تنمية محلية مندمجة شاملة ومستدامة، هذا البرنامج يمتد من 2016 إلى 2020 استفادت منه عشر بلديات نموذجية موزعة على التراب الوطني، بحيث تم التركيز الإهتمام في هذا الموضوع على الرؤية التي جاء بها كابدال، والدعم الذي يقدمه للفاعلين لتطوير قدراتهم في التنمية المحلية.وبالخصوص بلدية مسعد التي هي إحدى بلديات النموذجية المختارة.

Summary

This study aims to shed light on the issue of local development and forms of the international cooperation in this field, which is of great importance and interest on the part of developing countries, as its results are directly reflected on the citizen.

It's also pointing out the importance of participatory democracy as a new mechanism based on the participation in the local management, And as a fundamental basis for the contribution of local actors, furthermore being a path from which countries start in order to achieve and promote local development.

The international cooperation in this field has made the developed countries try to provide aids and expertises to developing countries. And this is what the Algerian government has initiated to achieve a cooperation project with the European Union and the United Nations Development Programme known as "**The Capdel Program**" in order to reach integrated, comprehensive and sustainable local development.

This program extended from 2016 to 2020, when ten model municipalities spread across all the national territory, are benefited from it. So that attention in this subject are focused on the vision that capdel came up with, and the support it provides to actors to develop their capabilities in local development. Especially in the municipality of Messaad, which is one of the selected model municipalities.